

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير - البيضر -

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في

ظل تذبذب المحروقات دراسة قياسية

"دراسة حالة الجزائر 1990-2022"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص : الادارة المالية

تحت اشراف الأستاذة:

د. عبد الحاكم أمينة

من اعداد الطلبة:

❖ طهاري منتصر بالله

❖ شريط محمد

لجنة المناقشة:

رئيسا		الأستاذة (ة) الدكتور
مشرفاً ومقرراً	عبد الحاكم أمينة	الأستاذة (ة) الدكتور
مناقشاً		الأستاذة (ة) الدكتور

الموسم الجامعي

2024/2023



السَّلامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ

شکر و عرفان

شكر وعرفان

الحمد لله الذي رزقنا من علم مالم نعلم والحمد لله الذي بتوفيقه

وبفضل منه تمكنا من إنجاز هذا العمل. ونتقدم بخالص الشكر والعرفان

الى الأستاذة المشرفة "عبد الحاكم أمينة" على كل ما قدمته لنا من توجيهات

من نصح وإرشاد طيلة فترة العمل.

فالحمد لله الذي وهبنا التوفيق و السداد و أعاننا على إتمام هذا العمل .

نقدم شكرنا الجزيل و تقديرنا للجنة المناقشة الذين رفعوا مقام عملنا

بأن سجلنا أسماؤهم عليه وشرفونا بما يقدمونه لنا من توجيهات لإصلاح خلله

فإليهم جميعا

كل عبارات التقدير و الشكر و الاحترام .

والى كل من ساهم معنا في انجاز هذا العمل من قريب

أو من بعيد لكم لنا ألف شكر.

إِهْلَاءُ

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

[وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ]

إِلَّا إِلَهُ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ]

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك ولا تطيب

اللحظات إلى بذكرك ولا تطيب

إلى بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلفه الله بالهبة والوقار صاحب الخير والعطاء إلى من أحمل

اسمه بكل افتخار أرجوا من الله أن يمد في عمرك لنرى ثمارا

قد حان قطافها بعد طول الانتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي

بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد "أبي الحبيب".

أهدي هذا العمل إلى أمي حفظها الله

وأخي وأخواتي حفظهم الله

وإلى أصدقائي الأعزاء نورالدين و زكرياء وعمار

وكل من نسيهم لساني ولم ينساهم قلبي

إلى كل من قدم يد العون من قريب أو من بعيد.

طهاري منتصر بالله

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى
وأهله ومن وفى أما بعد:
الحمد لله الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل فما كان لشيء ان
يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه
فله الحمد كله والشكر كله أن وفقني وألهمني الصبر على
المشاق التي واجهتني طيلة مشواري الدراسي
أهدي هذا العمل المتواضع لمن قال فيهما الحق تعالى:
(وَقُلْ رَبِّ إِرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا) أُمِّي وَأَبِي حفظهما
الرحمان وإلى كل من مد لي يد العون من قريب او بعيد
إليكم جميعا اهدي عملي المتواضع هذا واسأل التوفيق
لي ولكم أمين يارب العالمين

شريط محمد

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	البسمة
	إهداء
	شكر وعرفان
	فهرس المحتويات
أ - ج	مقدمة
الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية	
9	تمهيد
32-9	المبحث الأول: ماهية التمويل الدولي
9	المطلب الأول: ماهية وأهمية التمويل الدولي
9	الفرع الأول: بعض المفاهيم الأساسية للتمويل الدولي
10	الفرع الثاني: التطور التاريخي للتمويل الدولي
12	الفرع الثالث: أهمية التمويل الدولي
15	الفرع الرابع: أنواع التمويل الدولي
18	المطلب الثاني: مصادر التمويل الدولي
25	المطلب الثالث: أليات التمويل الدولي المعتمدة في الجزائر
54-32	المبحث الثاني: الاطار النظري التنمية الاقتصادية
32	المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

فهرس المحتويات

39	المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية
42	المطلب الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية ومعوّقاتها
55-63	المبحث الثالث: الدراسات السابقة لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في ظل تذبذب المحروقات
55	المطلب الأول: دراسة سابقة حول التمويل الدولي
55	الفرع الأول: مصادر التمويل الدولي ودورها الداعم للأداء الاقتصاد الجزائري
56	الفرع الثاني: أثر التمويل الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية
57	المطلب الثاني: دراسات سابقة حول التنمية الاقتصادية
57	الفرع الأول: دور قطاع التأمين في تنشيط التنمية الاقتصادية
59	الفرع الثاني: الانفتاح التجاري وواقع التنمية الاقتصادية بالجزائر
60	المطلب الثالث: دراسات سابقة حول أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية
60	الفرع الأول: أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في ظل تراجع الموارد المحلية
61	الفرع الثاني: دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية
64	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة القياسية للمتغيرات محل الدراسة " دراسة حالة الجزائر 1990-2022"	

فهرس المحتويات

66	تمهيد
88-66	المبحث الأول: التطور التاريخي للمتغيرات محل الدراسة
66	المطلب الأول: التطور التاريخي للمتغيرات المستقلة
71	المطلب الثاني: التطور التاريخي للمتغيرات التابعة
74	المبحث الثاني: الدراسة القياسية
89	خلاصة الفصل
93-90	خاتمة
98-94	قائمة المصادر والمراجع

➤ قائمة الأشكال والجداول:

• الأشكال:

الرقم	البيان	الصفحة
1	يوضح النموذج النظري للدراسة	63
2	حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال فترة (2021-1990)	67
3	حجم تحويلات المهاجرين الوافدة الى الجزائر خلال فترة 2021-1990	69
4	حجم القروض الاجنبية وافدة الى الجزائر خلال الفترة 2021-1990	70
5	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة 2021-1990	71
6	يمثل تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2019-1990)	72
7	طريقة حساب في نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR	75
8	يوضح جذور الوحدة والمعاملات النموذج العكسية	83

فهرس المحتويات

• الجداول:

الرقم	البيان	الصفحة
1	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	76
2	الارتباط بين متغيرات الدراسة	76
3	اختبار درجة ابطاء السلاسل الزمنية محل الدراسة	77
4	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة	78-79
5	اختبار التكامل المشترك	80
6	يوضح جذور الوحدة والمعاملات النموذج	82
7	اختبار فحص البواقي	84

مقدمة

مقدمة:

يشهد العالم اليوم ثورة اقتصادية هائلة تُعرف بالعولمة، حيث تتداخل اقتصادات الدول وتتربط فيما بينها بشكل متزايد، مما أدى إلى ظهور ظاهرة جديدة تُسمى "الاقتصاد العالمي". ولقد أصبح التمويل الدولي أحد أهم ركائز هذا الاقتصاد العالمي، حيث يُساهم في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية والتجارية عبر الحدود الوطنية. وتُدرّك الدول النامية أهمية التمويل الدولي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق أهدافها التنموية، مما دفعها إلى السعي جاهدة لجذب تدفقات التمويل الدولي من مختلف المصادر.

ففي ظلّ العولمة، تُعاني الدول النامية من نقصٍ في الموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريعها الاستثمارية وتحقيق أهدافها التنموية، مما يجعلها تعتمد بشكلٍ كبيرٍ على التمويل الخارجي. وتُساهم التطورات التكنولوجية في تسهيل حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية، مما شجّع على تدفقات التمويل الدولي. كما أدت العولمة إلى زيادة الترابط بين اقتصادات الدول، مما أدى إلى ازدياد الحاجة إلى التمويل الدولي لتمويل التجارة والاستثمار عبر الحدود. وعلى صعيدٍ آخر، أدت عمليات الخصخصة إلى تحويل العديد من الشركات والمؤسسات الحكومية إلى ملكية خاصة، مما أدى إلى ازدياد الحاجة إلى التمويل الخارجي لتمويل أنشطتها. ونتيجةً لذلك، تلجأ الدول النامية إلى مختلف أشكال التمويل الدولي، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، والقروض الدولية، والمساعدات الإنمائية، وتحويلات العمال، والتمويل التجاري، للاستفادة من مزاياه العديدة، والتي تشمل زيادة الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز التجارة، والحدّ من الفقر.

ومع ذلك، قد يُشكل التمويل الدولي بعض المخاطر، مثل الاعتماد على المصادر الخارجية، وتراكم الديون الخارجية، والتبعية الاقتصادية. ولذلك، يجب على الدول النامية توخي الحذر عند استخدام التمويل الدولي، واتباع سياساتٍ اقتصاديةٍ رشيدةٍ لضمان الاستفادة من مزاياه وتجنّب مخاطره، فمن خلال استخدام التمويل الدولي بشكلٍ فعّال، يمكن للدول النامية تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة شعوبها.

✓ الاشكالية:

ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الاشكالية التالية:

ما هو أثر كل من الاستثمار الاجنبي المباشر و القروض الاجنبية وتحويلات المهاجرين كمؤشرات للتمويل الدولي على كل من النمو الاقتصادي ومعدل البطالة كمؤشرات لتنمية اقتصادية في الجزائر خلال الفترة ما بين (1990-2022) ؟

✓ الفرضيات:

على ضوء ما سبق يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر و القروض الاجنبية وتحويلات المهاجرين على كل من النمو الاقتصادي ومعدل البطالة.
- يساهم التمويل الدولي في خفض معدل البطالة.

✓ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل العلاقة بين التمويل الدولي والتنمية الاقتصادية، وتسلط الضوء على مختلف أشكال التمويل الدولي وتأثيرها على مؤشرات التنمية الاقتصادية المختلفة.

✓ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل نوع العلاقة بين التمويل الدولي ومعدل النمو الاقتصادي.
- تحديد أثر المتغير الأول على الثاني في الجزائر
- محاولة الكشف عن إمكانية تجسيد التنمية الاقتصادية في الجزائر كونها نقلة نوعية مصاحبة لتغيرات هيكلية في جميع الميادين و قدرة الجزائر عل تحقيق مستوى عالي من الرفاهية و السعادة لمواطنيها.

✓ أسباب اختيار الموضوع:

لقد جاء اختيار هذا الموضوع انطلاقا من عدة اسباب:

- حداثة الموضوع وقابلية البحث فيه.
- التمويل الدولي وأشكاله ومقارنة أدائه في دعم التنمية الاقتصادية.
- تعتبر الدراسة مساهمة في معرفة التمويل الدولي وكيف يتم استثماره لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- يعتبر موضوع التمويل الدولي والمحلي من الموضوعات المتداولة والتي ساهمت في بناء اقتصاديات الدول حيث عرفت بيئة الأعمال تغيرات وتطورات تدعو إلى تسليط الضوء عليه وتحليلها.
- أن موضوع التنمية الاقتصادية في الجزائر سؤال راود الباحثة طوال سنوات الدراسة في محاولة وصولهم لعجز الجزائر برغم من الأموال الضخمة التي تتوفر لها من تجسيد تنمية اقتصادية محققة بذلك تغيرات جذرية و هيكلية في الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الصحة، المجتمع و غيرها من المجالات.

✓ منهجية الدراسة:

استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على أسلوب الاستقراء والاستنتاج وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم التي تحيط بالموضوع من خلال تحليل البيانات وإحصائيات المساعدة في فهم العديد من الظواهر، إضافة إلى استعمال الأسلوب القياسي لمعرفة درجة الترابط والتأثير الذي يخلفه التغير في التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية وذلك بالاستعانة ببرنامج Eviews v13.

✓ تقسيم الدراسة:

انطلاقاً من طبيعة الموضوع والأهداف الأساسية للبحث فقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين فصل الأول نظري والفصل الثاني تطبيقي وقد جاء هذا التقسيم كما يلي:

- الفصل الأول: الإطار النظري لكل من التمويل الدولي والتنمية الاقتصادية
- الفصل الثاني: أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في ظل تذبذب المحروقات دراسة قياسية " دراسة حالة الجزائر 1990-2022"

✓ الإحصائيات المستخدمة في الدراسة:

لقد تم الإعتماد على مصادر مختلفة للحصول على المعلومات أو إحصائيات المساعدة في تشخيص الموضوع منها ما تعلق بمصادر دولية كصندوق النقد الدولي، البنك الدولي، وغيرها، أما المصادر الوطنية كديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر، وغيرها من الأجهزة والهيئات والمنظمات التي توفر المعلومة.

✓ صعوبات الدراسة:

كأي باحث في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية أو في أي حقل نتسم بتغير المستمر واجهنا مجموعة من الصعوبات التي حالت دون الخوض بعمق في تناول الموضوع بسبب تعارض الإحصائيات المقدمة من طرف المؤسسات الوطنية أو الأجنبية على حد سواء، كما أن الإحصائيات التي تخص بعض المؤشرات الاقتصادية حديثة النشأة لا تتوفر عنها إحصائيات سنة إنطلاق الدراسة مما حال دون أخذها في الدراسة التطبيقية، كما أن حقل التنمية الاقتصادية حقل متجدد ومتطور مما يفرز الجديد كل مرة من حيث تتعدد مؤشرات ما يصعب علينا سرعة تتبعه وإدراجه ضمن الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري
لأثر التمويل الدولي على
التنمية الاقتصادية

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

تمهيد:

يُعدّ فهم العلاقة بين التمويل الدولي والتنمية الاقتصادية أمراً بالغ الأهمية، خاصةً بالنسبة للدول النامية التي تسعى إلى تحقيق التقدم والازدهار.

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم إطارٍ نظريٍ لفهم هذه العلاقة، وذلك من خلال تحليل مختلف النظريات الاقتصادية التي تُفسّر هذه العلاقة.

حيث سنتطرق في هذا الفصل الى ماهية كل من التمويل الدولي والتنمية الاقتصادية والدراسات السابقة لكل منهما وعلاقة بينهم.

المبحث الأول: ماهية التمويل الدولي

يعتبر التمويل الدولي أحد الموضوعات الهامة التي يعنى بها الاقتصاد الدولي وهو يعبر عن انتقال رؤوس الأموال من الدول التي تمتلك فائض إلى الدول التي لديها عجز وفق آليات محددة، وقد تطور التمويل الدولي عبر مراحل متعاقبة من الزمن أكسبته أهمية كبيرة.

المطلب الأول: ماهية وأهمية التمويل الدولي

إن مصطلح التمويل الدولي، وإن كان مصطلحاً شائعاً وكثير التداول على الصعيد الاقتصادي والقانوني والمالي والسياسي، إلا أنه ليس بالمصطلح المتفق على مفهومه الدقيق لذلك سيتم في البداية تناول مفهوم التمويل الدولي منذ ظهوره حتى الوقت الراهن.

وسنتطرق في هذا المطلب إلى عدد من المفاهيم المتعلقة بالتمويل الدولي ومدى أهمية التدفقات المالية الدولية على مختلف الأصعدة.

الفرع الأول: بعض المفاهيم الأساسية للتمويل الدولي

توجد مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالتمويل الدولي، يمكن تلخيصها في ما يلي:

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

- التمويل وهذا يعني "توفير المصادر المالية لتغطية نفقات جارية أو رأسمالية وفق شروط معينة تتضمن السعر والآجل وبات هذا المفهوم شائعاً منذ العقود الأولى من القرن العشرين"¹، في حين أن كلمة الدولي تدل على الصفة الدولية حيث تتعدى حركة رؤوس الأموال الدولية الحدود الجغرافية والسياسية للبلد لتشمل بلدان أخرى.
- كما تشير كتابات أخرى بأن التمويل الدولي هو «ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دولياً، ويتخذ ذلك جوانب عديدة منها الجانب السلعي (الحقيقي) للاقتصاد الدولي والجانب النقدي أو المالي، حيث عادة ما يرافق انسياب السلع والخدمات فيما بين دول العالم تدفقات دولية لرأس المال لأغراض الاستثمار الخارجي بمختلف صوره، ويندرج التمويل الدولي ضمن البعد الثاني²».
- كما أن التمويل الدولي ضمن البعد الثاني «يعني كافة انتقالات وحركات رؤوس الأموال بين الدول سواء من أجل الحصول على عائد أو امتلاك أصول (عينية أو نقدية)، عقارات مشروعات، أسهم وسندات، ودائع³».
- "موريس دوب" التمويل في الواقع ليس إلا وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة.
- اما الكاتب "بيش" فيعرفه على انه الإمداد بالأموال اللازمة في اوقات الحاجة اليها وكذلك يعرفه على انه: توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع و تطوير مشروع خاص و عام.

الفرع الثاني: التطور التاريخي للتمويل الدولي

أولاً:

إن الازدهار الحقيقي لحركة رؤوس الأموال الدولية يعود إلى قيام الثورة الصناعية، ومنذ ذلك العصر يمكن تمييز مراحل رئيسية لها خصائص محددة. ولكي يمكن تحليل طبيعة اتجاه التحركات الدولية

¹ - جوزيف دانيالز و ديفيد فانهوز، "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2010، ص30.

² - مؤمنون علي ناصر ومصطفى كافي و يوسف كافي، "التمويل الدولي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2016، ص17.

³ - سرمد كوكب جميل، "التمويل الدولي: مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات"، جامعة الموصل، 2002، ص37-38.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

لرؤوس الأموال خلال مختلف الفترات فإنه يجب التعرض لطبيعة النظام النقدي الدولي الذي ساد خلالها.

أولاً: التمويل الدولي في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى (1880-1914)

1. نظام النقد الدولي قبل الحرب العالمية الأولى (نظام الذهب الدولي):¹ ارتكز على قاعدة الذهب كعملة دولية، تتمتع بخاصية القبول لدى جميع الدول في تسوية الحسابات والتعاملات الدولية، ونتجت عن هذا النظام آثار ايجابية على الدول:
 - تحول النقد الذهبي إلى عملة دولية.
 - ثبات سعر الصرف بين مختلف العملات.
 - ترك الحرية للأفراد في تصدير واستيراد الذهب بكل حرية وبدون قيود.
- انتقادات نظام الذهب الدولي:
 - نظام غير وظيفي: تخلي الدول عنه خير دليل.
 - عدم مرونة نظام الذهب الدولي اتجاه توسيع النشاط الاقتصادي لأي بلد.
 - تحقيق استقرار غير متكافئ للدول المطبقة لهذا النظام، حيث تخدم قاعدة الذهب الدول الكبرى، عكس الدول الضعيفة.
2. التحركات الدولية لرؤوس الأموال خلال الفترة (1870-1914) في ظل سيادة قاعدة الذهب وثبات أسعار الصرف يندرج انتقال رؤوس الأموال في شقين:

الأول: يتعلق بانتقالات الذهب من و إلى الدولة وفقاً لحالة ميزان المدفوعات، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن تحركات رؤوس الأموال كانت تابعة لحركة التجارة الدولية ووضع موازين المدفوعات للدول المختلفة.

الثاني: يتعلق بنمو حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا نتيجة للظروف التي وفرتها أسعار الصرف الثابتة والأمان ووجود الفرص الاستثمارية المربحة.

كانت حركت رؤوس الأموال تجري في ظل عالم يؤمن بحرية التبادل، وكانت الدول الأوروبية هي المنشأ الرئيس للاستثمار، وتأتي بريطانيا في مقدمتها وكان الجنيه الإسترليني العملة الدولية في أسواق رأس المال الرئيسية. وبلغت الاستثمارات البريطانية خلال هذه المدة (1875-1913) نسبة 23 %.

2- الرهوان محمد حافظ عبده/ جامع أحمد، العلاقات الاقتصادية الدولية، مطابع الطوبجي، القاهرة، مصر، 1999.

الفصل الأول: الإطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

ثانيا: التمويل الدولي في الفترة ما بين الحربين

1. نظام النقد الدولي ما بين الحربين (زوال نظام الذهب):

بعد الحرب العالمية الأولى اختلفت قواعد اللعبة الأساسية التي تضمن بقاء واستمرار قاعدة الذهب، وتغيرت مراكز القوة الاقتصادية في العالم بظهور الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب كأكبر دولة دائنة وذات فوائض مالية كبيرة وأرصدة ذهبية ضخمة، وظهرت مشكلة الديون المستحقة للولايات المتحدة من ناحية أخرى.

وعليه سارعت الدول إلى عقد مؤتمر للإصلاح النقدي في جنوة 1922 وكانت الدعوة آنذاك إلى العودة لقاعدة الذهب، وهكذا عاد عدد كبير من الدول إلى قاعدة الذهب ولفترة محدودة حيث حل الكساد الكبير سنة 1929 وخرجت الدول تباعا عن الالتزام بقاعدة الذهب وخرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب سنة 1931 ويتبعها في ذلك عدد كبير من الدول كفرنسا والو م أ. وهكذا أصبح نظام التعويم هو الأساس الذي ارتكز عليه النظام النقدي العالمي في فترة ما بين الحربين. وبدأت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939

وتوقفت بعد ست سنوات، وتم تدمير القوى الاقتصادية في أوروبا وانكمش حجم التجارة العالمية بشكل كبير.

كخلاصة لهذه المرحلة منذ انطلاق الحرب العالمية إلى غاية نشوب الثانية، لم يكن هناك نظام نقدي دولي مستقر، بل كانت تسود العلاقات الاقتصادية الدولية حالات من الفوضى الاقتصادية و النقدية.

الفرع الثالث: أهمية التمويل الدولي

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده حيث تتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية و ذلك حسب احتياجات و قدرات البلاد التمويلية، ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو و تواصل تطورها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع، ومن هنا تظهر أهمية التمويل الدولي وما له من دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية و ذلك عن طريق ما يلي:

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

أولاً: تحقيق والإيفاء بالمبادلات التجارية منها الصادرات والواردات (السلعية والخدمية) بين مختلف البلدان وذلك عن طريق التمويل الدولي.

ثانياً: توفير رؤوس الأموال اللازمة النجاح المشاريع التي يترتب عليها ما يلي:¹

- ✓ توفير فرص جديدة للعمل لغرض الحد من البطالة أو القضاء عليها .
- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد .
- ✓ تحقيق الأهداف المخططة من قبل الدولة .
- ✓ تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن أو العمل).

ثالثاً: تأمين التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفة (كالقروض والاستثمارات بمختلف أشكالها).

رابعاً: تأمين الالتزامات المالية على البلدان المترتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم وخصوصاً في حالة حصول الحرب أو المطالبة بتعويضات مالية.

كما تختلف أهمية تدفقات رؤوس الأموال بين دول العالم باختلاف وجهات النظر بين الدول المقرضة لرأس المال والدولة المقرضة له من ناحية، وباختلاف نوعية رأس المال المتدفق من ناحية أخرى، ويكون تحليل أهمية التمويل كما يلي:

1. أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المقرضة أو المضيف (المتلقية): تهدف الدول المتلقية

لرأس المال في الغالب إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية و زيادة معدل النمو الاقتصادي وسد الفجوة السلبية بين الادخار والاستثمار.
- رفع مستوى معيشة السكان: حيث تساعد القروض الخارجية على استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية للحفاظ على مستوى معيشي مناسب للأفراد.

1- مؤمن علي ناصر ومصطفى كافي و يوسف كافي، "التمويل الدولي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2016، ص24.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

- **زيادة الإنتاج:** يفترض معيار الكفاءة أن القروض الخارجية يجب أن تستخدم لتمويل الاستثمار بالدرجة الرئيسية وليس لتمويل الاستهلاك، مما يدعم الطاقة الإنتاجية للبلد. أيضا إذا نجح البلد في جذب التمويل الأجنبي على شكل استثمار أجنبي مباشر، فإن ذلك يسهم في زيادة الإنتاج والصادرات بالإضافة إلى دور هذا الاستثمار في نقل التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية إلى البلد المضيف
- مواجهة العجز في موازين المدفوعات وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحققة.
- كما يمكن للدول أن تقترض من الخارج لدعم الاستهلاك المحلي والمحافظة على مستوى معيشي معين فإذا كانت الموارد الخارجية للدولة غير كافية لتمويل الواردات الاستهلاكية، فإن الاعتماد على القروض أو المنح الخارجية يصبح أمرا لا مفر منه ¹.
- كما قد تعلق الدولة أهمية كبيرة على التمويل الخارجي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وذلك لأن الاستثمارات المباشرة توفر تكنولوجيا متقدمة وخبرات إدارية رفيعة المستوى بالإضافة إلى تفاعل المشروعات الممولة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الأسواق الدولية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلع القابلة للتصدير، كما تؤدي إلى توفير فرص توظيف وتحسين جودة الإنتاج.

2. أهمية التمويل الدولي من وجهة نظر الجهات المقرضة:

- فمن وجهة نظر الجهات المانحة فإن هناك سيادة للأهداف والدوافع السياسية بالنسبة للتمويل المتدفق
- من المصادر الرسمية الثنائية ومتعددة الأطراف، حيث يؤكد كل من "جريفن و أينوس Griffin & Enos" في كتابهما "على دور العوامل السياسية في تحديد الدولة المتلقية من ناحية وفي تحديد حجم التدفقات الرأسماليين المتدفقة إليها من ناحية أخرى"²

¹ - سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، "النقود والتمويل الدولي"، ترجمة: محمود حسن حسني و ونيس فرج عبد

العال، دار المريخ للنشر الرياض، 2007، ص27.

² - Griffin & Enos, "Economic Development and Cultural Change", University of Chicago, issue 03, 1970, p313.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

إن الحصول على قرض معين من دولة أخرى لا يعني إعطاء الدولة المقترضة الحق في استخدامه بحرية كاملة والشراء من أي سوق من الأسواق الدولية وفقا لأجود أنواع السلع وأرخص الأسعار، ولكن الدولة المانحة تريد تحقيق أهداف عديدة منها¹:

- تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي وإظهارها كدولة تحارب الفقر في العالم و تؤدي العوامل السياسية دورا مهما في تحديد الدول المتلقية للتمويل وتحديد حجم التدفقات الرأسمالية المتدفقة إليها، حيث تعتبر المساعدات والهبات أداة من أدوات الضغط السياسي على الدول المتلقية لهذا التمويل.
- زيادة الصادرات الوطنية، فمنح القروض من طرف البلد المصدر إلى البلد المستورد يشترط إنفاقه من قبل البلد المقترض على شراء السلع والخدمات من البلد المانح، وهذا يساهم في تصريف الفائض السلعي لديها وتشغيل شركاتها في أعمال النقل والتأمين والتسويق والوساطة والمقاولات.
- كما أن القروض الرسمية الثنائية ترتبط بضرورة إنفاقها في أسواق الدول المانحة (باستثناء حالات قليلة جدا يتم فيها فتح قروض نقدية ولأهداف خاصة).
- أما التمويل الدولي متعدد الأطراف وهو رأس المال الذي يتدفق من المؤسسات الدولية والإقليمية فهو يخضع في تحركه للتيارات السياسية من جانب الدول المسيطرة على إدارة هذه المؤسسات الدولية.

الفرع الرابع: أنواع التمويل الدولي

له أنواع مختلفة، سواء من حيث الملكية، أو نوع المال، أو الناحية القانونية، أو نوع التمويل والعلاقة بين المقرض والمقترض، أو الزمن، وحسب انتشاره محلي أو دولي أو من حيث الغرض من استخدامه أو سلطة إدارة الأموال².

1. وينقسم من حيث الملكية إلى:

1- سالم رشدي سيد، "إدارة التمويل الدولي (أسسه ونظرياته)"، دار الراجية للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2015، ص 15.

2- د. محمد أحمد الدوري، التمويل الدولي، دار شموع الثقافية - ليبيا - الطبعة الأولى 2007م، ص 12-13.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

- أ. التمويل الحكومي الرسمي: من أطراف، أو جهات، أو مؤسسات، أو شركات، أو بنوك حكومية رسمية، مثل البنك المركزي الوطني.
 - ب. التمويل الخاص: من الأفراد أو الشركات أو البنوك الخاصة، ويخضع لشروط، ولكن بنسبة فائدة أعلى من التمويل الحكومي الرسمي وشروطها أصعب.
 - ج. التمويل الرسمي الدولي: تقوم به المنظمات الدولية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي التابع للأمم المتحدة، فهو تمويل من تجمع حكومات دول العالم، ويخضع لشروط مالية واقتصادية وقانونية وسياسية وتفاوض حول التمويل، ومقداره، وفائدته، ومدته.
2. ينقسم من حيث نوع المال الذي يتم به التمويل الدولي إلى:
- أ. التمويل المالي: وذلك عن طريق الأوراق المالية مثل السندات وأذون الخزانة والأسهم، وهو تمويل طويل الأجل.
 - ب. التمويل النقدي: ويكون عن طريق الأوراق النقدية وحقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي وعمليات التحويل النقدي، وهو تمويل قصير الأجل.
 - ج. التمويل التجاري: ويكون عن طريق الأوراق التجارية السلعية، مثل: الشهادات التجارية والاعتمادات المستندية، وهو تمويل متوسط الأجل.
3. وينقسم من الناحية القانونية إلى:
- أ. المنح والمساعدات المالية: وهي هبات أو مساعدات مالية أو سلعية لا ترتب التزاما على الطرف الذي منح أو أخذ مساعدة مالية أغراض إنسانية.
 - ب. القروض المالية: وهي تخضع لشروط بين أطراف القرض أو بموجب اتفاقيات وترتب أعباء مالية عن القرض.
4. وينقسم حسب نوع التمويل والعلاقة بين المقرض والمقترض¹:
- أ. التمويل المباشر: هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي، وينقسم المقترضون إلى (مؤسسات، أفراد، هيئات حكومية).

¹ –document bancaire BNA, comment obtenir le financement de votre projet d'investissement.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

ب. التمويل غير المباشر: يعبر هذا النوع عن كل الطرق وأساليب التمويل غير المباشرة والمتمثلة في الأسواق المالية والبنوك، أي: كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليون، حيث يقوم الوسطاء الماليون المتمثلون في السوق المالية وبعض البنوك، بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض، ثم توزع هذه الادخارات المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل، وهناك بعض أشكال التمويل غير المباشرة الأخرى، والتي تكون في شكل ضمانات، والتي تستعمل عادة في عمليات الاستيراد والتصدير، مثل: الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي.

5. وينقسم التمويل المالي حسب النشاط الي:

أ. التمويل المحلي: يعتمد التمويل المحلي على المؤسسات المالية والأسواق المالية المحلية، وهو يضم المصادر المباشرة وغير المباشرة المحلية (قروض بمختلف أنواعها، أوراق مالية وتجارية بمختلف أنواعها). وهذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.

ب. التمويل الدولي: يعتمد التمويل الدولي على الأسواق المالية الدولية، مثل: البورصات، والهيئات المالية الدولية أو الإقليمية، مثل: صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاء والتعمير وبعض المؤسسات الإقليمية، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي هي في شكل إعانات واستثمارات، مثل برنامج ميذا الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي في إطار الشركة الأورو متوسطة، فالتمويل الدولي هو تحرك رأس المال خارج الحدود السياسية لدول العالم، والمقصود هو تحرك رءوس الأموال في شكل عمليات إقراض من الدول، وليس الآلات أو سلع أو معدات؛ لأن ذلك مجاله التجارة الدولية للسلع والقروض التي تكون بين الدول المقرضة والدول المقترضة أو الهيئات بها، وكذلك التمويل الدولي يشمل القروض من المنظمات الدولية أو الإقليمية، أو متعددة الأطراف، وقد يكون التمويل الدولي للدول أو المؤسسات العامة أو الخاصة من جهات خاصة وأفراد ومؤسسات، وليست منظمات دولية أو إقليمية، وذلك عن طريق القروض أو طرح سندات في الأسواق الدولية أو الاستثمار المباشر أو تسهيلات الموردين ، ويوجد تمويل طويل الأجل ككشراء وبيع الأسهم والسندات والقروض طويلة الأجل،

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

ويوجد تمويل قصير الأجل، وهو بيع وشراء السندات الحكومية قصيرة الأجل وأذون الخزان والودائع لأجل¹.

6. وينقسم من حيث الغرض الذي يستخدم لأجله إلى:

أ. تمويل التشغيل: وهي تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الاحتياجات قصيرة الأجل، والتي تتعلق بتمويل رأس المال العامل اللازم لتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع .

ب. تمويل الاستثمار: ويتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي ينتج عنها إنشاء طاقة إنتاجية جديدة، أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع، كافتناء الآلات والتجهيزات، والتي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع.

7. وينقسم من ناحية الزمن إلى:

أ. المدى الزمني القصير: هو تمويل لمدته سنة فأقل.

ب. المدى الزمني الطويل: هو تمويل من خمس سنوات فأعلى من ذلك.

ج. المدى الزمني المتوسط: هو تمويل من سنة إلى خمس سنوات.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الدولي

التمويل الدولي له مصادر يتم به تمويل المشروعات والبنوك، وهي المعونات والمنح الدولية، وكذلك القروض الدولية، ثم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، وذلك يتم طبقاً لشروط وأشكال، لذلك تنقسم مصادر التمويل الدولي إلى المصادر التقليدية للتمويل الدولي ومصادر التمويل التقليدية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، وعقود التمويل المستحدثة عن طريق المشاركة.

أولاً: المصادر التقليدية للتمويل الدولي:

1- المعونات والمنح الدولية.

2- القروض الدولية.

3- الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير مباشرة.

¹ - د/ مفتاح صالح، «المالية الدولية»، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006،

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

1. المعونات والمنح الدولية Official Development Assistance ODA:

تعتبر المعونات والمنح الدولية مصداً ر من مصادر التمويل الدولي، سواء كانت في صورة نقد اجنبي او في صورة عينية (كالسلع الغذائية، او المواد البترولية) ¹لقتساعد هذه المعونات الخارجية في تخطي بعض العراقيل التي تعترض الدول في محاولتها للتنمية، وعلى الأقل تساعد في تقليل النفقات (كنفقات شراء الموارد البترولية، وغيرها كما أنها لا تمثل عبئاً على الدولة، فالدولة لا تتحمل أية التزامات لسداد هذه المعونات، فهي في الغالب بدون مقابل، ولا يترتب عليها أية مديونيات.

وتمثل المنح والمعونات انتقالاً لرؤوس الأموال الأجنبية من حكومات الد المانحة إلى الدول النامية ²، وقد تكون المنح في صورة نقدية، وتسمى بالمنح الحرة، أو قد تكون في صورة عينية. وتعرف المنحة (Grant) بأنها هبة خالصة لا ترد، ومن ثم، لا تحمل الدولة المتلقية لها أي التزام أو أعباء في المستقبل. أما المعونات (Aid) فتجمع بين عنصري المنحة والقرض، كما في حالة القروض السهلة في:

طول فترة السماح، وطول أجل القرض، وانخفاض سعر الفائدة عن الفائدة التجارية، وتسديد قيمة القرض أو جزء منه بالعملة المحلية.

أنواع المعونات الدولية:

أ. منح Grants: وهي معونات لا ترد ولا تدخل في نطاق المديونية الخارجية للدول التي تتلقي المنح والمعونة.

ب. قروض ميسرة Soft Loans : وتتم في صورة نقدية أو عينية، وبشروط وفوائد أيسر بكثير من القروض السائدة في الأسواق المالية الدولية، وقد تحتوي على فترات سماح Grace Period أطول ، قد تصل إلى 50 عاماً، حيث تستغرق مدة السداد فترة زمنية طويلة وبفوائد أقل، وقد تكون هذه الفوائد منعدمة ³ وتعتبر المنح والمعونات الأجنبية من مصادر التمويل المناسبة للدول النامية، فمن ناحية لا توجد التزامات بالسداد تترتب

¹ - عمر بن فيحان المرزوقي، الهبات الخارجية في نظر الشريعة الإسلامية، بحيث منشور في: مجلة جامعة الملك سعود، السعودية، مج20، ع2008م، ص816.

² - د. محمد عبد العزيز عجيبة، د. صبحي تادرس قريصة، التنمية الاقتصادية، مطبعة البحيرة، 2008، ص161.

³ - د. سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية، دار النهضة العربية، دت، ص408.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

على هذه القروض¹ ومن ناحية أخرى فهذه المنح والمعونات أفضل بكثير من قروض المؤسسات الدولية، التي تحكمها اعتبارات سياسية واقتصادية، وتكون في كثير من الأحيان في غير صالح الدول النامية².

مصادر المعونات الدولية:

- أ. **المعونات الحكومية الثنائية:** وهي التي تقوم على العلاقات الثنائية المباشرة بين الدولة المانحة للمعونة، والدولة المتلقية لها، وتتميز بأنها تعقد بصفة رسمية، بعد مفاوضات واتفاقات بين حكومتي الدولتين المانحة والمتلقية.
- ب. **المعونات الجماعية متعددة الأطراف:** وهي المنح والقروض الميسرة التي تقدمها المنظمات الدولية المتعددة الأطراف للدول النامية، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمات التابعة له، والمؤسسات الإقليمية مثل: البنك الأمريكي العالمي للتنمية، وصندوق التنمية الأوروبي، والبنك الآسيوي للتنمية، وغيرها.

أشكال المعونات الأجنبية:

- أ. **معونات نقدية :** وتكون بعملة الدولة المانحة، أو بعملات دول أخرى على وجه الاستثناء.
- ب. **المعونات الفنية :** في شكل تدريب للعمالة، وتطويل للطاقة المحركة والمواصلات وغيرها.
- ج. **معونات المشروعات المحددة :** وهي معونات تقدم لتنفيذ مشروع محدد، بحيث يسهل على هذه الدول مراقبة تنفيذ هذا المشروع، وضمان أن أموالها تذهب إلى مكانها السليم،³ مثل إنشاء مشروع، أو بناء مدرسة، أو طريق، أو محطة كهرباء.

2. التمويل بالقروض الدولية:

هي القروض التي يكتتب في سندات أشخاص طبيعية، أو اعتبارية، ويكونوا متواجدين خارج نطاق الدولة المقترضة، وتقوم هذه القروض وفقاً للقواعد التجارية والأسس المالية السائدة طبقاً

1- المرجع نفسه، ص 409.

2- المرجع، نفسه، ص 411.

3- د. خالد محمد يوسف مصطفى، دور المساعدات الاقتصادية الخارجية في مواجهة دورات الفقر في السودان من منظور الاقتصاد الإسلامي للفترة من 2000-2012م، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، ص 28.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

لظروف السوق، مع التعهد بردها، ودفع فائدة عنها وفق شروط معينة¹، وكلما كان الادخار الداخلي ضئيلاً بالمقارنة بحجم الاستثمارات المطلوبة كلما زادت الحاجة الى التمويل الأجنبي لسد الفجوة التمويلية في الموارد المحلية المخصصة للاستثمار².

وتنقسم القروض الخارجية التي تحصل عليها الدول النامية من الخارج من حيث **جهة الاقتراض** إلى: قروض عامة وقروض خاصة، **والقروض العامة** هي التي تعقدها المؤسسات الحكومية في الدول النامية مع المقيمين في الخارج، سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين أو حكومات أو هيئات دولية مثل البنك الدولي أو مؤسسة التنمية الدولية- أو هيئات إقليمية -مثل بنك التنمية الأفريقي- أما القروض الخاصة فهي تلك القروض التي يعقدها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون في الدول النامية مع المقيمين في الخارج، سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين أو هيئات التمويل الدولية أو الإقليمية. وكذلك تنقسم القروض التي تحصل عليها الدول النامية من حيث الشروط التي تعقد بها والمتعلقة بأجل السداد وسعر الفائدة وفترة السماح إلى نوعين أساسيين هما:

القروض السهلة، والقروض الصعبة. والقروض السهلة هي تلك القروض التي تشتمل في جزء منها على عنصر المنحة، حيث تزداد فية فترة السماح، وتعقد بأسعار فائدة أقل من أسعار الفائدة التجارية، وفيها يزداد أجل القرض، وقد تسدد بالعملة المحلية أو بجزء من إنتاج المشروع الممول القرض به.³

ويجب على الدول النامية أن تحسب بشكل دقيق إمكاناتها المستقبلية وقدرتها على الوفاء بأعباء القرض (خدمة الدين) إضافة إلى ضرورة التأكد من أن الفوائد التي ستقدمها المشاريع الممولة بهذه القروض.....

أسباب اللجوء الى التمويل عن طريق القروض الدولية:

1. الأسباب الداخلية للتمويل بالقروض الدولية:

(1) الحاجة الى نقد أجنبي لسد العجز في ميزان الدفعات.

1- د. زين العابدين ناصر، علم المالية العامة، دار النهضة العربية، 1988، ص263.

2- د. عبد الله حسين بركات، مصادر تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار النهضة العربية، د ت، ص30.

3- د. محمد عبد العزيز عجيبة، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص306.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

- (2) عجز الموارد المحلية في تغطية مطالب الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
- (3) ارتفاع تكلفة النفقات العسكرية بسبب تزايد المشاكل الداخلية، والثورات المستمرة، والنزاعات بين الدول النامية على الحدود والموارد المشتركة.

2. الأسباب الخارجية للتمويل بالقروض الدولية:

- (1) الكساد العالمي، وتدهور شروط التبادل التجاري الدولي، وارتفاع أسعار المواد البترولية
- (2) ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، وتقلبات أسعار الصرف.

أنواع التمويل بالقروض الدولية حسب الجهة المانحة:

- أ. القروض الرسمية الحكومية :هي القروض التي تعقدها الدول للحصول على التمويل لتنفيذ بعض المشروعات التنموية وتمنح من الحكومات الأجنبية للحكومات في الدولة النامية، أو لأشخاص القطاع العام أو الخاص¹، وهذا النوع لا يخلو بالطبع من تأثيرا سياسية، رغم خضوعه إلى الأسس التجارية من ناحية مدة السداد، وسعر الفائدة، ويتم تقديم القروض الحكومية في احد الصور التالية:
 - (1) في شكل مبلغ نقدي لعملة الدولة الأجنبية، ويوضع تحت تصرف الدول المقترضة والتي يكون لها الحق في التصرف فيه لشراء احتياجاتها من السلع والآلات والمعدات بحرية كاملة ودون شروط أو قيود.
 - (2) في شكل مبلغ نقدي، ولكن تشترط الدولة المانحة للقرض على الدولة المقترضة شراء السلع والآلات والمعدات التي تحتاجها من أسواق الدولة المانحة فقط، إذا كانت هذه السلع متوافرة بها.
 - (3) يكون القرض في صورة قيام الدولة المانحة بتنفيذ مشروع تنموي معين في الدولة المقترضة، وإمدادها بالآلات والخبرة الفنية اللازمة لإنشائه وتشغيله والقيام بتدريب العمالة الوطنية على استخدامه، (وأبرز الأمثلة على هذه الصورة من صور القرض الخارجي الحكومي : القرض الذي قدمه الاتحاد السوفييتي لبناء السد العالي في مصر عام 1920²).

1- د. سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية، مرجع سابق، ص415.

2- المرجع نفسه، ص 417.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

ب. **القروض الرسمية متعددة الأطراف:** وهي القروض التي تعقد من الافراد والهيئات الأجنبية الخاصة، وقد تأخذ شكل اكتتاب في السندات التي تصدرها هذه الدولة، او في المشروعات التي تقام بها، بحيث لا يملك الأجانب النسبة التي تعطيهم الحق في إدارة هذه المشاريع.

أشكال القروض وهي:

- أ. **قروض البنوك التجارية الأجنبية الخاصة:** وهي القروض من البنوك التجارية العملاقة، والتي تحصل عليها الدول النامية لسد العجز الموسمي في حسيطة النقد الأجنبي، وهي قروض قصيرة الأجل، وذات أسعار فائدة عالية.
- ب. **الاكتتاب في السندات او الأسهم التي تصدرها الدول:** تصدر الدول النامية اسهم او سندات في أسواق راس المال في الدول المتقدمة لتحصل على النقد الأجنبي، ويكتتب فيه المستثمرون بسعر فائدة وأجال قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل تحددها الدولة المصدرة¹.

ت. **تسهيلات الموردين:** وهي القروض الائتمانية التي تقدمها الشركات الأجنبية الخاصة لتوريد سلع وخدمات للبلد المقترضة، وتكون مضمونة من جانب الحكومات، ومقيدة بالشراء من البلد المقرض وهي متوسطة الأجل.

3. الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة:

هي اهم مصادر تمويل التنمية والإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية، واداة من أدوات تطويل وسائلها الإنتاجية، ويبرز دور الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويلي، لضعف إمكانيات تعبئة المصادر الأخرى في الدول النامية بسبب عدم ثبات حجم المدخرات الوطنية، وارتباط المنح والقروض الأجنبية بشروط سياسية واقتصادية قد تكون غير ملائمة لعل أبرزها مشكلة تفاقم أعباء خدمة الديون، والتي قد تعجز هذه الدول عن سدادها²، ولذلك تلجأ الدول النامية

1- د. سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية، مرجع سابق، ص417-419.

2- جمعه عمر احمد عمر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر واثره على تحقيق النمو الاقتصادي في دولة جماعة شرق افريقيا منذ عام 1997 رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير (غير منشورة) معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2017، ص7.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

الى الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر لزيادة قدراتها الإنتاجية، وتسهيل نقل التكنولوجيا المتقدمة إليها، وتنقسم الاستثمارات الأجنبية الي:

أ. **الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** الاستثمارات الأجنبية المباشرة: "هي تلك الاستثمارات التي يملكها الأجانب، ويديرونها داخل الدولة النامية، سواء كانت ملكية، أو ملكية فيها مشتركة بحيث يكون لهم حق الإدارة¹، ويعرف صندوق النقد الدولي (IMF) الاستثمار الأجنبي المباشر: " على أنه استثمار خارجي، يعكس رغبة الشخص المستثمر والمقيم في دولة معينة، في الحصول على فوائد دائمة في مؤسسة موجودة في دولة أخرى، تعرف بمؤسسة الاستثمار المباشر، ويكون له فيها نفوذ كبير على مستوى الإدارة، ويتوافق هذا التعريف مع تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والتي تعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه: مجموعه من الاستثمارات العابرة للقارات، بواسطة مستثمر مقيم، بهدف إنشاء مصالح دائمة في مؤسسة (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر)، والمقامة في دولة غير دولة المستثمر المباشر.

ب. **الاستثمارات الأجنبية غير مباشرة (Indirect Foreign Investment):** وهي استثمارات في رؤوس الأموال النقدية في الأسواق الدولية للأوراق التجارية لفترات قصيرة الأجل ويطلق عليها حافظة الاستثمارات، وتوجد بعض الدول في قوانين الأوراق المالية لا تسمح للأجانب إلا بتمليك نسبة معينة من إجمالي الأسهم المصدرة أو المتداولة لإحدى شركاتها، وأن أي تجاوز يطبق ضده العديد من الأحكام والقيود، وتتمثل الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في تلك الاستثمارات الموجهة لشراء الأوراق المالية - الأسهم والسندات - التي تصدرها الهيئات العامة أو الخاصة في الدول النامية.

على ألا يكون للأجانب منها ما يخول لهم حق ادارة المشروع، حيث يقوم المستثمرون فيما في الدول المتقدمة بشراء الاسهم والسندات للمشروعات، والاستثمار المباشر يقترن انتقال راس المال بانتقال العمل والإدارة الأجنبية ، ولكن في الاستثمار غير المباشر يقتصر الانتقال عادة على عنصر راس المال فقط²، وتنفوق أهمية الاستثمار المباشر أهمية الاستثمار غير المباشر.

1- د. سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية. مرجع سابق، ص411.

2- هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، فخ المديونية الخارجية للدول النامية، دار الكندي للنشر، طرابلس، (د ت)، ص20

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

ثانيا: مصادر التمويل متعددة الجهات

تشكل المنظمات المالية الدولية مثل البنك المركزي وصندوق النقد الدولي والمنظمات الإقليمية، مثل صندوق العربي لإنماء الإقتصادي والإجتماعي صندوق النقد العربي، البنك الإسلامي للتنمية، بنك الإستثمار الأوروبي وغيرها مصادر التمويل المتعدد، وتتميز هذه المصادر بكلفة تقارب جدا كلفة مصادر التمويل الحرة، إلا أن أهمية هذه المصادر تكمن في كونها غير قائمة للشطب أو إعادة الجدولة من جهة، وأيضا في كونها مؤشرا هاما لبقية مصادر التمويل الحرة على جدية الإدارة المالية في البلد المستفيد وقدرته على خدمة ديونه الخارجية، وغالبا ما تشترط مصادر التمويل الحرة أن يكون البلد طالب التمويل منها عضوا ملتزما من أعضاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ثالثا: مصادر التمويل الثنائية

تعتبر الدول الكبرى دول مانحة للتمويل الثنائي الذي تستفيد منه الدول النامية، ويكمل هذا النوع من التمويل تغطية الفجوة التمويلية لدى الدول المستفيدة، ويعتمد بالدرجة الأولى على قرار سياسي لدى الدول المانحة يسترشد بتوصية المنظمات الدولية الفنية، يتميز هذا النوع من التمويل بطول أجالو إلى مدة تصل الى 25 سنة وبأسعار فائدة متدنية قد تقل عن كثيرا عن أسعار فائدة الاسواق العالمية، والتي قد لا تتيح للدول النامية الإقتراض لأجال مماثلة، ويمنح التمويل الثنائي لتمويل مشاريع البنية التحتية وفي بعض الاحيان البنية الفوقية، وكذلك لدعم ميزان المدفوعات أو موازنة الدولة مباشرة.

المطلب الثالث: أليات التمويل الدولي المعتمدة في الجزائر

يتم تمويل التجارة الدولية بالاعتماد على مجموعة من الآليات أهمها:

1. أليات التمويل قصيرة الاجل:

أولا: الإعتماد المستندي

تعريف الإعتماد المستندي: هو عقد يتم بمقتضاه بفتح المصرف إعتماد بناء على طلب عميله الأمر بفتح الإعتماد، في حدود مبلغ معين ولمدة معينة لصالح شخص آخر، المستفيد بضمان

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

مستندات تمثل بضاعة مشحونة أو معدة للشحن، ويعتبر عقد الإعتماد المستندي مستقلا عن العقد الذي فتح بسببه، ويبقى المصرف أجنبيا عن هذا العقد¹

أطراف الإعتماد المستندي

تمثل أطراف الإعتماد المستندي في ما يلي²:

المستورد: وهو الطرف الذي يطلب من مصرفه فتح الإعتماد وفقا لشروط حددا في طلبه
المصدر: هو الطرف الذي يفتح الإعتماد المستندي لصالحه بصفته المصدر للبضائع أو للخدمات، يحق له إستلام قيمة الإعتماد إذا ما نفذ الشرط المتفق عليها وقدم المستندات المطلوبة في الإعتماد، كما يسمى المستفيد لأنه هو الذي يستفيد من الضمان عن طريق التحصل على حقه من ثمن البضاعة كاملا.

البنك فاتح الإعتماد: هو البنك الذي يقدم إليه المشتري طلب فتح الإعتماد، حيث يقوم بدراسة الطلب في حالة الموافقة عليه وموافقة المشتري على شروط البنك، يقوم بفتح الإعتماد ويرسمه أما إلى المستفيد مباشرة في حالة الإعتماد البسيط، أو إلى أحد مراسليه في بلد البائع في حالة مشاركة بنك ثاني في عملية الاعتماد المستندي.

البنك المراسل: هو البنك الذي يقوم بإبلاغ المستفيد بنص خطاب الإعتماد الوارد اليه من البنك المصدر، للاعتماد في الحالات التي يتدخل فيها أكثر من بنك في تنفيذ عملية الإعتماد المستندي، كما هو الغالب وقد يضيف هذا البنك المراسل تعزيزه إلى الإعتماد، فيصبح ملتزما بالالتزام الذي إلترم به البنك المصدر.

أ. أنواع الإعتماد المستندي

لإعتماد المستندي أنواع متعددة نذكر منها³:

- 1- علودة نجمة دامية، دامية، دور المؤسسات المصرفية في التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون، مدرسة دكتوراه للقانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014، ص80.
- 2- المرجع نفسه، ص81-82.
- 3- قسوري فهيمة، المسؤولية المدنية في الاعتماد المستندي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر، (2014) الجزائر، ص27-29.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

- **الإعتماد المستندي القابل للإلغاء:** يسمى أيضا إعتماد أن يلغيه أو يتحمل من دفع قيمته، أو حتى تعديله ساعة يشاء من تلقاء نفسه أو بناء على تعميمات العميل الأمر، بمعنى أنه يمكن لأي طرف من أطراف الإعتماد القيام بإلغاء أو تعديل شروطه في أي وقت وبدون موافقة مسبقة من بقية الأطراف الأخرى.
- **الإعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء:** هذا النوع من الإعتماد يلتزم فيه البنك تجاه المستفيد (البائع) بصريح العبارة في خطاب الإعتماد الموجه إليه، بأن يدفع أو يقبل سحب كمبيالات مستنديه مسحوبة عليه من البائع، إذا أقدم هذا الأخير المستندات الممثلة للبضاعة وفقا لشروط عقد البيع الدولي.
- **إعتماد مستندي قطعي غير مؤيد أو غير معزز:** في هذا النوع من الإعتمادات المستندية يقوم البنك المراسل في بلد المستفيد بدور الوسيط بين البنك فاتح الإعتماد والمستفيد، لإبلاغ الأخير بشروط عقد الإعتماد المستندي المفتوح لصالحه، ويتعين على البنك فاتح الإعتماد أن يوضح للبنك المراسل (المبلغ) دوره في التبليغ أو إخطار المستفيد دون تعزيزه، حتى ينحصر دور البنك المراسل في التبليغ أو الأخطار دون الإلتزام بالدفع، أو التداول للمستندات ليبقى التعهد بالدفع والقبول مرتبط بالبنك فاتح الإعتماد.
- **إعتماد مستندي قطعي مؤيد أو معزز:** يقوم البنك فاتح الإعتماد بتعيين بنك غالبا ما يكون في بلد المستفيد، يبلغه بفتح الإعتماد ويطلب تعزيزه لهذا الإعتماد، بمعنى تقديم ضمانات إضافية للمستفيد بأن يدفع له فور تقديم مستندات الشحن أو قبوله كمبيالة مرتبطة بهذه المستندات، أو الإلتزام بدفع قيمة لهذه الكمبيالات في مواعيد استحقاقها وذلك بشرط الإلتزام الحرفي بشروط الإعتماد.

ب. سير عملية الإعتماد المستندي

- هناك العديد من إجراءات العملية تتخذ فيما يتعلق بالتعامل بالاعتمادات المستندية يمكن تلخيصها فيما يلي¹:
- تنطلق إجراءات الإعتماد المستندي من الاتفاق بين البائع مصدر ومستورد، إذ يتفق البائع والمستورد على أن يكون تسديد قيمة البضاعة محل عقد البيع بواسطة إعتماد مستندي، ويبين

1- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، ط، الدار الجامعية، الاسكندرية، د ت، ص 264-

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

- هذا الاتفاق الذي يأتي في شكل شرط من عقد البيع طبيعة الإعتماد المستندي ونوعه ومدته والبنك الذي سيقوم بفتحه والمستندات التي يجب أن تسلم للبنك؛
- يقوم المستورد بطلب فتح الإعتماد لصالح البائع يقدمه إلى بنكه ويتضمن عادة هذا الطلب مجموعة من البيانات، ويرفق بطلب الإعتماد الفاتورة المبدئية المتعلقة ورخصة الإستيراد الصادرة من وزارة التجارة؛
 - يقوم البنك بمراجعة المستندات المقدمة لفتح الإعتماد، وأي مستندات إضافية بالإضافة إلى التحقق من كفاية رصيد العميل أو وحدة الائتمان؛
 - وبعد حصول الإتفاق بين المستورد وبنكه يقوم هذا الأخير بإرسال خطاب للبائع المستفيد من الإعتماد، ويمكن أن يرسل هذا الخطاب مباشرة للمستفيد أو عن طريق بنك ببلده، وعادة يكون بنك المستفيد وتعتبره المستندات المحور الأساسي للإعتماد المستندي؛
 - وعندما تتفق شروط الإعتماد المستندي مع العقد المبرم يقوم المستفيد بإتمام إجراءات الشحن البضاعة إلى المستورد، واعداد المستندات السابق عرضها والتي تسلم للبنك لمراجعتها؛
 - قد يطلب أحد الأطراف في الإعتماد إجراء بعض التعديلات في الإعتماد المستندي، مثل التعديل في مبلغ الإعتماد وكذلك تعديل مدة صلاحية الاعتماد، وبناء عميه لابد من ملئ طلب التعديل.

ثانيا: التحصيل المستندي

نتناول في هذا الجزء مفهوم التحصيل المستندي وأطرافه وعملية سيره:¹

مفهومه: هو العملية التي يطلب من خلالها المصدر أو البائع بعد إرسال البضاعة من بنكه وبعد تسليم المستفيد إليه، أو عدة مستندات متفق عليها مع زبونه المستورد مرفقة بورقة تجارية سفتجة أو الموجية للمستورد مقابل الدفع أو القبول.

أ. أطراف التحصيل المستندي

- هناك أربعة أطراف لابد أن تشارك في عملية التحصيل المستندي وهم:
- الأمر: هو الذي يقوم بجمع المستندات وارسالها إلى بنكه والأمر بالتحصيل

1- بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص152، 153.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

- **بنك البائع:** هو الذي يستقبل المستندات المرسلة من طرف البائع ويرسلها للبنك المكلف بالتحصيل حسب الإجراءات المطلوب.
- **المشتري:** هو الطرف الذي تقدم لو المستندات بعد عملية التمويل لأجل الدفع الفوري أو قبول الكمبيالة.
- **المكلف بالتحصيل:** هو المكلف بالقبول من طرف المستورد طبقا لأوامر بنك المصدر أو البائع.

ب. سير عملية التحصيل المستندي

- لإتمام عملية التحصيل وبعد التأكد من الأطراف الملزمة، يتم التوقيع على العقد التجاري بين المشتري والبائع وهنا لابد أن تكون الموافقة على قيمة البضاعة المستندات الواجب تسليمها وآجال إستحقاقها، بعدها يدخل العقد حيز التنفيذ وذلك بإرسال البضاعة وما ينجم عنها من دفع مستحقات هذه الأخيرة للمورد، والذي يتم بواسطة التحصيل المستندي حسب ما إتفق عليه في العقد، ويمكن تلخيص سير هذه العملية في النقاط التالية:
- يقوم البائع بإرسال البضاعة وفق الشروط المتفق عليها مع تسليم المستندات لبنكه؛
 - يسلم البائع المستندات إلى بنكه مرفقة بأمر التحصيل؛
 - يرسل البنك المصدر المستندات إلى البنك المكلف بالتحصيل مرفقة بأمر التحصيل إلى المستورد؛
 - البنك المكلف بالتحصيل يقدم المستندات للمستورد مع شروط سحب هذه المستندات؛
 - الدفع والقبول من الطرفين.

ثالثا: عملية تحويل الفاتورة

تحويل الفاتورة هي آلية تقوم بواسطتها مؤسسة متخصصة تكون في غالب الأمر مؤسسة قرض بشراء الديون التي يملكها المصدر على الزبون الأجنبي، حيث تقوم هذه المؤسسة بتحصيل الدين وضمان حسن القيام بذلك، وبهذا فهي تحل محل المصدر في الدائنة، وتبعا لذلك فهي تتحمل كل الأخطاء الناجمة عن إحتتمالات عدم التشديد، ولكن مقابل ذلك فإنها تحصل على عمولة مرتفعة نسبيا قد تصل إلى 4 بالمئة من رقم الأعمال الناتج عن عملية التصدير، وعملية تحويل الفاتورة هي عبارة عن ميكانيزم للتمويل قصير الأجل، بإعتبار أن

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

المصدرين يحصلون على مبلغ الصفقة مسبقا من طرف المؤسسات المتخصصة، التي تقوم بهذا النوع من العمليات قبل حلول أجل التسديد الذي لا يتعدى عدة أشهر¹:

2. آليات التمويل متوسطة الأجل

تتمثل آليات تمويل متوسطة الأجل في:

أولاً: الإئتمان الإيجاري وخصائصه

هو عبارة عن عملية إيجار لأصل من الأصول الإستثمارية، يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة مختصة بتأجير العتاد وفق رخصة قانونية من السلطات العمومية لمؤسسات إقتصادية، هي في حاجة إلى إستعمال هذا الأصل لأغراض إقتصادية، وتتم هذه الصفقة وفق عقد مبرم بين الطرفين تحدد فيه شروط الإيجار للأصل، ويتميز قرض الإيجار عن بقية القروض الإستثمارية الأخرى بعدة خصائص، تتمثل في أن المؤسسة المستأجرة غير مطالبة لتسديد المبلغ الكمي للإستثمار مرة واحدة، وإنما بدفع ثمن الكراء على أقساط تسمى ثمن الإيجار، وفي حالة تنازل صاحب الأصل عن ملكيته بعد إنتهاء مدة الإيجار، تأخذ الأقساط المدفوعة بعين الاعتبار من ثمن الأصل مع بقاء ملكية الأصل الممول بالقرض الإيجاري أثناء فترة العقد لصالح المؤسسة المؤجرة وليس إلى المؤسسة المستأجرة، مع إستفادة هذه الأخيرة من حق الإستعمال فقط، وتبعا لذلك تكون مساهمة المؤسسة المؤجرة قانونية ومالية، بينما تكون مساهمة المؤسسة المستأجرة إدارية واقتصادية، وعند نهاية فترة العقد تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاثة خيارات مع تجديد عقد الإيجار مرة ثانية وفق شروط جديدة وتستفيد بالتالي لفترة أخرى، وأما أن يتم التنازل عن الأصل وفق شروط يتفق عليها الطرفان مع الأخذ بعين الاعتبار الأقساط المدفوعة في عملية الكراء وكذا مدة إمتلاك الأصل، وأما أن يتم إنهاء العقد مع إرجاع الأصل إلى مالكة الأصلي².

ثانياً: التمويل الجزافي

يمكن تعريف التمويل الجزافي على أنه العملية التي بموجبها يتم خصم أوراق تجارية بدون طعن، وعملية التمويل الجزافي حسب هذا التعريف هي إذا آلية تتضمن إمكانية تعبئة الديون الناشئة عن

1- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 2010، ص116، 115.

2- عبد القادر بحيج، الشامل لتقنيات أعمال البنوك: دراسة تحليلية لتقنيات النظام المصرفي الجزائري، الدار الخلدونية، الجزائر، 2017، ص287.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

الصادرات لفترات متوسطة، وبعبارة أخرى يمكن القول أن التمويل الجزافي هو شراء ديون ناشئة عن صادرات السلع والخدمات¹.

3. آليات التمويل طويلة الأجل

تتمثل في كلا من قرض المورد وقرض المشتري

أولاً: قرض المشتري

يمثل هذا النوع من القروض الموجهة لتمويل الواردات من التجارة الخارجية، التقنية التي يقوم بموجبها بنك المصدر بإعطاء قرض للمستورد، وهذا عن طريق التوسط الذي يقوم به المصدر مع هذا الأخير بمنح هذا القرض لفترة زمنية لا تزيد عن 18 شهراً وبهذه الطريقة يتمكن المصدر من الحصول على مبلغ صفقة تصديره ودون تأخير.

إذن نستنتج أن قرض المشتري يرتبط بين أربعة أطراف، وهي المستورد والمصدر الذي يربط بينهما عقد تجاري يبين فهو طبيعة العملية مع شروط تنفيذها مع بنك المصدر، وبنك المستورد اللذين يعتبران طرفين أساسيين في الصفقة، أما العلاقة الثانية التي تنشأ من خلال هذا النوع من القروض فهي علاقة بين المستورد وبنك المصدر المانح للقرض، وفي أغلبية الأحيان تسمى هذه العلاقة بالعقد المالي، الذي من خلاله تظهر شروط التمويل للعملية، الذي لا يقوم إلا بإثبات الرسمي للعقد الأول المبرم بين المصدر والمستورد، للتذكير فإن هذا النوع من القروض الموجهة للإستيراد لا ينشأ إلا عندما يتعلق الأمر بالصفقات المالية الكبيرة، ومن جهة أخرى عندما يعجز المستورد عن تغطية كاملة لمبلغ الصفقة، لكن نشير إلى أن مثل هذه القروض تتطلب ضمانات قوية لغرض ضمان تسديد القرض الموجه إلى المستورد، أن أغلبية البنوك التي تمنح هذه القروض تعتمد على الضمانات التي يقدمها المصدر مقابل القرض الذي يمنح إلى المستورد، وهذا الأخير يقدم ضمانات أخرى في نفس المستوى إلى المصدر، الذي لعب دور الوسيط بينه وبين البنك الممول للصفقة².

ثانياً: قرض المورد

قرض المورد هو آلية أخرى من آليات تمويل التجارة الخارجية على المدى المتوسط وطويل الأجل، وقرض المورد هو قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته، ولكن هذا القرض هو

1- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص125.

2- عبد القادر بحيج، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، مرجع سابق، ص243-235.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

ناشئ بالأساس عن مهمة للتسديد (قرض) يمنحها المصدر لفائدة المستورد، وبمعنى آخر عندما يمنح المصدر لصالح زبونه الأجنبي مهمة للتسديد، يلجأ إلى البنك للتفاوض حول إمكانية قيام هذا الأخير بمنحه قرضاً لتمويل هذه الصادرات ولذلك يبدو قرض المورد على أنه شراء لديون من طرف البنك على المدى المتوسط¹.

المبحث الثاني: الاطار النظري للتنمية الاقتصادية

تُعَدُّ التنمية الاقتصادية أحد أهم أهداف الدول في العصر الحديث، حيث تسعى جميع الدول إلى تحقيق التقدم والازدهار وتحسين مستوى معيشة شعوبها.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية تعني تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات أفضل؛ هذا فضلاً عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن. وعليه، فإن الدول المتقدمة اقتصادياً، هي تلك التي حققت الكثير في هذا الاتجاه، بينما تلك التي حققت تقدماً غير ملحوظ في هذا الطريق، هي ما يطلق عليها الدول النامية اقتصادياً.

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية

توجد مفاهيم متنوعة قيلت في التنمية الاقتصادية، تتراوح بين المفاهيم التقليدية والحديثة، حيث تعتبر فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بداية ما يمكن تسميته عصر النهضة في العالم. وكان مفهوم التنمية قاصراً على النمو الاقتصادي المتمثل في زيادة الدخل القومي، وتراكم رأس المال، عن طريق القيام بمشروعات صناعية. ثم بدأ النقد يوجه إلى هذا المفهوم الأحادي للتنمية، على أساس أنه مفهوم جزئي لا يعبر عن التقدم الاقتصادي بشكل صحيح. ومن هنا فسوف نتطرق إلى مجموعة من التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية الاقتصادية، إذ يصعب إعطاء مفهوم واحد للتنمية الاقتصادية باعتباره موضوعاً مُلماً بمختلف الجوانب، ثم نحاول تقديم مفهوم شامل للتنمية الاقتصادية:

1- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص 124-125.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

- **التنمية الاقتصادية:** الزيادة السريعة والتراكمية المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن¹.
- **التنمية الاقتصادية:** عملية متعددة الأبعاد، تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية، جنباً إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما².
- **التنمية الاقتصادية:** العملية التي تحدث من خلال تغيير شامل ومتواصل، مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج³.
- **التنمية الاقتصادية:** سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي في عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة⁴.

وبعد الاستعراض السابق للمفاهيم المختلفة للتنمية الاقتصادية نلاحظ أنه في بعض الأحيان يتم الخلط بين مفهوم النمو الاقتصادي Growth Economic والتنمية الاقتصادية Development Economic، حيث إن مفهوم النمو الاقتصادي يعني الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي GDP (Gross Domestic Product) خلال فترة زمنية معينة تكون سنة في العادة. كما يقاس بمعدل الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال ذلك العام. في حين إن التنمية الاقتصادية أشمل وأعمق من النمو الاقتصادي فإنها تؤدي إلى تغييرات رئيسة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، أي في البنيان الهيكلي للمجتمع، وتحقيق التغير المنشود في مستويات معيشة الأفراد، ونقلها إلى مستوى أفضل. بينما لا يصاحب النمو مثل هذه التغيرات، وعليه فإن الباحث ينسق ما بين المفاهيم السابقة للتنمية الاقتصادية ويخلص إلى المفهوم التالي: التنمية الاقتصادية: تغيير جذري يكمن في الجهد المبذول من جميع مكونات المجتمع من أجل النهوض بمختلف ميادين الحياة الإنسانية ورفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر والبطالة

1- رابح رتيب، التنمية الاقتصادية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 1999، ص 89.
2- رمزي سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية، الأردن، 1998، ص 107-108.
3- عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 9.
4- كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 16-17.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

مع الزيادة التراكمية المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي وتحقيق قدر ممكن من العدالة الاجتماعية .وفقا لهذا المفهوم فإن التنمية تحتوي على العناصر الآتية¹:

- 1) الشمولية: التنمية تغير شامل ينطوي على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأخلاقية.
- 2) حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن، يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل .
- 3) إحداث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، أي التخفيف من ظاهرتي الفقر والبطالة .
- 4) تحسين في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد .
- 5) تغير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية .
- 6) تواصل أو استمرار التنمية.

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية

نظراً للتباين الكبير في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لكل بلد، فإنه قد يكون من الصعب في مجال دراسة أهداف التنمية الاقتصادية أن نحدد وبشكل معياري أهدافاً للتنمية الاقتصادية يمكن تعميمها على جميع بلدان العالم. إلا أن هنالك بعض الأهداف المشتركة التي يمكن التركيز عليها والسعي إلى تحقيقها في معظم البلدان، ولكننا وقبل أن نتطرق إلى هذه الأهداف الرئيسة، فلأبد من الإشارة إلى أنه عند وضع أهداف التنمية الاقتصادية لا بد من مراعاة الأمور التالية²:

- 1) يجب أن تساعد هذه الأهداف على تحديد أو قياس مدى التقدم الذي تحققه برامج التنمية الاقتصادية .
- 2) يجب أن تحدد هذه الأهداف المستوى المطلوب من الطاقات البشرية والفنية والإدارية وغيرها من الطاقات لإنجاز أغراض التنمية الاقتصادية .

1- سعد الظفيري، يعقوب الرفاعي، الإدارة الحكومية والتنمية، ط 1، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1999، ص257.

2- علي الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، عمان، 2010، ص11.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

- 3) يجب أن توضع الأهداف بشكل يحدد المتطلبات ذات الأولوية القصوى من عملية التنمية الاقتصادية بحيث يتم تنفيذ هذه المتطلبات دون غيرها .
- 4) يجب أن تصاغ الأهداف بشكل يعمل على استغلال كافة عناصر الإنتاج ما أمكن من خلال العملية الإنتاجية .وبعد أخذ هذه النقاط الأربع السابقة بعين الاعتبار يمكن أن نحدد الأهداف الرئيسة للتنمية الاقتصادية التي تسعى إليها معظم الدول والتي نوجزها بما يلي :
1. **زيادة الدخل القومي:** تعتبر زيادة الدخل القومي من أولى أهداف التنمية الاقتصادية على الإطلاق، وذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو انخفاض مستوى المعيشة والفقر وزيادة نمو عدد السكان فيها. ولا سبيل إلى القضاء على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، وتحاشي المشكلة السكانية، إلا بزيادة الدخل القومي الحقيقي، وذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول على الحاجات الأساسية من السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة.
- وإن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان، إنما تحكمه عوامل معينة مثل:
- الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية. فكلما توافرت أموال أكثر، وكفاءات حسن، أمكن تحقيق زيادة أعلى في الدخل القومي الحقيقي، وبالعكس، كلما كانت هذه العوامل نادرة، فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبياً . وكذلك، فإنه كلما كان معدل الزيادة في السكان كبيراً اضطرت الدول إلى العمل على تحقيق زيادة أعلى في دخلها القومي الحقيقي؛ غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على إمكانيات الدول المادية والفنية.
- وعموماً، يمكن القول، بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي أياً كان حجم هذه الزيادة أو نوعها، إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية على الإطلاق في الدول النامية اقتصادياً¹.
2. **رفع مستوى المعيشة:** يعتبر تحقيق مستوى معيشة مرتفع من بين الأهداف الهامة التي تسعى الدول النامية لتحقيقها؛ لأن ارتفاع مستوى المعيشة للسكان يعد من الضرورات الأساسية للحياة من مأكّل وملبس ومسكن. فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب، وإنما هي أيضاً وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة .

1- كامل البكري، مرجع سابق، ص71.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

ففي معظم الدول يلاحظ بأن هنالك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية، وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعاً عادلاً بين فئات المجتمع. كذلك فإن هنالك ارتباطاً وثيقاً بين عدد السكان والدخل، فكلما كانت زيادة السكان أكبر من زيادة الدخل، انخفض مستوى نصيب الفرد، وأدى بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة .

ويُقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كثيرة مثل: ما يستهلكه الفرد من السلع والخدمات، وإشباع حاجاته الثقافية والحضارية. وتقاس قدرة الفرد على الإشباع بمستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل، وبمستوى توزيع الدخل؛ فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعاً دلّ ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة¹.

3. تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات: يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخل هدف من

الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية؛ فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي، ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد، تعاني أيضاً من اختلالات في توزيع الدخل والثروات. فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر والحرمان وانخفاض مستوى دخولهم، مما يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي والصحي والتعليمي، وتزداد هذه الظاهرة تفاقماً كلما كبر حجم السكان، واتسعت حدود الدولة .

ومما لا شك فيه، أن التفاوت في توزيع الدخل له مساوئ تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، ويؤدي هذا التفاوت إلى وضع الأفراد في طبقات، مما يؤدي إلى هدر الموارد الاقتصادية. فالأغنياء سينفقون أموالهم على السلع الكمالية، فتتجه الدولة إلى الاستيراد من الدول المتقدمة، مع ما يرتبط بهذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى .

4. تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي: وهذا الهدف يدور حول تعديل التركيب النسبي

للاقتصاد القومي وتغيير طابعه التقليدي؛ ففي الدول النامية، يغلب القطاع الزراعي على البنيان الاقتصادي في مجال الإنتاج، ومصدر العيش للغالبية العظمى من السكان. كما

1- إسماعيل عبد الرحمن و حربي عريقات، مفاهيم أساسيات في علم الاقتصاد الكلي، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، عمان، 1999م، ص56.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

وأنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى، كمصدر من مصادر الدخل القومي . وإن سيطرتها على اقتصاديات الدول النامية، يشكل خطراً جسيماً نتيجة التقلبات الاقتصادية في الإنتاج والأسعار . فمثلاً إذا جاء المحصول الزراعي وفيراً، أو ارتفعت أسعار الأسواق العالمية، أدى ذلك حدوث موجة من الانتعاش والرواج، والعكس صحيح، إذا جاء المحصول قليلاً وانخفضت الأسعار عالمياً، فإنه يؤدي إلى الكساد والبطالة في البلاد. ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية لا بد وأن تسعى إلى التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد القومي، والإفصاح للصناعة لتلعب دورها، إلى جانب بقية قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى، وبذلك تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط القومي نتيجة السيطرة الزراعية عليه، أو على الأقل تضمن التخفيض من حدتها، وتخصيص نسبة غير قليلة من موارد البلاد المخصصة للتنمية الاقتصادية، للنهوض بالصناعة سواء أكان ذلك بإنشاء صناعات جديدة أم التوسع في الصناعات القائمة، وذلك حتى يضمنون القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة على البنيان الاقتصادي¹.

هذا وقد تبنت الأمم المتحدة هذه الأهداف في مؤتمر الألفية الثالثة عام 2000م بحضور (147) من رؤساء الدول والحكومات وممثلي (191) دولة، الذي وضع أهداف محددة للتنمية والقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الرامية إلى تخفيض معدل وفيات الأطفال بنسبة % 39 حتى عام 2015، وتسيير خدمات الصحة الإنجابية للمحتاجين إليها، والاستفادة من موارد البيئة، عوضاً عن خسارتها، وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وقد التزم قادة العالم بما يلي:

- تخفيض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف في العالم.
- تخفيض نسبة الذي يعيشون على أقل من نسبة دولار واحد في اليوم إلى النصف.
- تحقيق المساواة بين الذكور والإناث في التعليم.
- تحقيق الدراسة الابتدائية في جميع أنحاء العالم.
- تخفيض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة بمعدل 30%.
- تخفيض معدل وفيات الأطفال بنسبة 39%.
- وقف ومنع انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والملاريا والأوبئة الأخرى.

1- كامل بكري، مرجع سابق، ص74.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

ويرى الباحث أن تحديد هذه الأهداف وغيرها من الأهداف التي توضع لتحقيق التنمية الاقتصادية، يقتضي معرفة العناصر الإنتاجية المتوفرة في الدول، وتحديد المتاح من هذه العناصر للاستغلال، حتى لا تكون خطط التنمية في وضع لا يتماشى مع توافر عناصر الإنتاج، كأن توضع خطط تنموية طموحة لا تكفي العناصر الإنتاجية المتوفرة في الدول لتنفيذها. أي أن البرامج التنموية يجب أن تكون ممكنة التنفيذ من خلال ما هو متاح من موارد، وما يمكن توفيره من هذه الموارد. بالإضافة لأهمية ملائمة الموارد مع خطط التنمية، وأن لا تتعارض أهداف الخطط التنموية في القطاعات الاقتصادية مع بعضها لبعض، لأن تضارب الأهداف يعيق الخطط التنموية من الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

ثالثاً: أهمية التنمية الاقتصادية

تكمن أهمية التنمية الاقتصادية لأية دولة في العالم بالأمور التالية:

1. إن التنمية الاقتصادية هي أهم الأدوات التي تساعد الدول على الاستقلال الاقتصادي، والابتعاد عن التبعية الاقتصادية والتبعية بأشكالها المختلفة، نتيجة تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي الذي يمكنها من التخلص من هذه التبعية بأنواعها.
2. إن التنمية الاقتصادية تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع، من خلال زيادة دخولهم، وتوفير فرص عمل لهم، وبما ينعكس على المستوى الصحي والتعليمي لهم.
3. تعمل التنمية الاقتصادية على توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة.
4. تعمل التنمية الاقتصادية على تجسير الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع مما يؤدي إلى استقراره اجتماعياً وسياسياً.
5. تعمل التنمية الاقتصادية، على مستوى الاقتصاد الكلي، على تحسين الناتج المحلي، وتحقيق التطوير الاقتصادي المنشود.
6. تعمل التنمية الاقتصادية على تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ويرى الباحث أن أهمية التنمية الاقتصادية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية ما بين الدول النامية والمتقدمة، على الرغم من أن هنالك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على تعميق الفجوة، والتي ما زالت متأصلة ومتوازية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، والتي

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

يمكن تجاوز هذه الأوضاع الاقتصادية وغير الاقتصادية تدريجياً بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية تعتمد اعتماداً كبيراً على رؤيا واستراتيجية مدروسة وواضحة، كما أن التنمية في الدول النامية اقتصرت على المفاهيم الكلاسيكية للتنمية المتمثلة بمعدل نمو الدخل القومي ورفع متوسط دخل الفرد دون النظر إلى الكيفية التي يتولد بها هذا النمو ولا إلى حالة توزيع الدخل بين فئات السكان¹.

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

وهي تلك النظريات التي تحاول أن تبحث وتفسر الظواهر المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، من حيث الأسباب والمعوقات والمفاهيم المتعلقة بهذه الظواهر وصولاً إلى بناء هيكل معرفي يمكن الاعتماد عليه في إحداث التنمية الاقتصادية، أو على الأقل النهوض بالمجتمعات التي تعاني من عدم وجود التنمية أو ضعفها². ذلك أن عملية التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتم بشكل عشوائي، بل يجب أن تستند إلى استراتيجية معينة بنيت على أساس نظري معين. وسوف نستعرض في هذا المطلب أهم النظريات الرائدة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، وخاصة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تعتبر من المراحل الجديرة بالاهتمام في موضوع التنمية الاقتصادية على المستوى العالمي

أ. نظريات المراحل الخطية Linear Stages Theories:

صاغ أولى هذه النظريات العالم Rostow عام 1950م، وقد نشرها في كتابه مراحل النمو الاقتصادي عام 1960م، وبنى روستو نظريته على نظرية ماركس حول مراحل التنمية الاقتصادية، ولكنها تركز على أهمية التكوين الرأسمالي من خلال الادخار لأغراض الاستثمار الاقتصادي لتحفيز النمو الاقتصادي، وبالتالي إحداث التنمية الاقتصادية المطلوبة.

وهذه النظرية تنص على أن التنمية الاقتصادية تتضمن سلسلة من خمس مراحل متعاقبة لا بد لأية دولة أن تمر بها، من خلال تنميتها الاقتصادية، وهذه المراحل:

1- حربي عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2000، ص54.

2- علي الشرفات، مرجع سابق، ص25.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

1. **مرحلة المجتمع التقليدي:** وهي مرحلة تصف حالة المجتمعات القديمة ذات الطبقة الهرمية من حيث إنها مجتمعات محدودة الإنتاجية والتعليم والحركة والتغيرات الاجتماعية ويعمل معظم أفرادها في النشاط الزراعي.
2. **مرحلة ما قبل الإنطلاق:** وهي مرحلة انتقالية تشمل تأمين مستوى معين من الاستثمار بحدود 10% من الدخل القومي لإحداث التنمية المطلوبة، من خلال زيادة الاستثمارات في البنى الأساسية للاقتصاد، خاصة في مجال التعليم. و تتميز هذه المرحلة باستخدام الوسائل الحديثة في الإنتاج الزراعي وتعمل على إيجاد التشابك بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، ممّا يؤدي إلى انتقال العمالة تدريجياً من القطاع الزراعي إلى هذه القطاعات.
3. **مرحلة الإنطلاق أو الإقلاع:** وهي مرحلة تمثل السيطرة على العوائق في المراحل السابقة التي تحدّ من التقدم والتنمية الاقتصادية، وهي مرحلة معززة للاستثمار الذي يزداد عن 10% من الدخل القومي، وتصل إلى 20% ممّا يؤدي إلى زيادة دخل الفرد العادي. وفي هذه المرحلة تظهر قطاعات اقتصادية رائدة تقود عملية التنمية.
4. **مرحلة النضوج:** وهي مرحلة يستخدم فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة باستغلال موارده الاقتصادية، وفي هذه المرحلة يتحقق النمو الاقتصادي المنشود للمجتمع بسبب التغيرات الهيكلية.
5. **مرحلة الاستهلاك الكبير:** تتمثل بتغيير التركيز على النشاطات الاقتصادية من المركز إلى الأطراف، كما تتمثل بنمط استهلاك عالٍ من قبل أفراد المجتمع.

ب. نظريات التغير الهيكلي Structural Change Theories:

تتعامل هذه النظريات مع السياسات التي تركز على تغيير الهياكل الاقتصادية للدول النامية من كونها اقتصاديات تتألف من نشاط زراعي يعتمد الكفاف، إلى اقتصاديات أكثر تطوراً ونمواً، تعتمد بالدرجة الأولى على الصناعات المتنوعة والخدمات. وهناك نموذجان لهذه النظرية هما:

1. **نموذج آرثر لويس:** والذي يعتبر من أهم النظريات الحديثة للتنمية في الدول النامية، ويعتمد على العرض غير المحدود للعمالة، من خلال سحب نسبة من العمالة من قطاعات اقتصادية إلى أخرى، دون التأثير على الإنتاجية، والنتيجة حدوث التنمية من خلال التغير الهيكلي في الاقتصاد.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

2. نموذج تشيري : فيخلص إلى وجود علاقة مباشرة بين معدلات الدخل الفردية وبين

التغيرات الهيكلية في الإنتاج الإجمالي المحلي في هذه الدول.

ج. نظريات التبعية الدولية (International Dependence Theories):

سادت هذه النظريات في بدايات سبعينيات القرن العشرين بسبب فشل كثير من النظريات السابقة في تبني نشر التنمية الاقتصادية على مستوى دولي. وقد وصفت هذه النظريات الدول النامية كدول تابعة اقتصادياً وسياسياً لدول أخرى قوية ومتطورة، ولها الرغبة، لأسباب معينة، في الحفاظ على هذه الهيمنة على الدول النامية اقتصادياً وسياسياً. أي أن اقتصاد الدولة التابعة محكوم بالتطور والتوسع في اقتصاد الدولة المهيمنة.

د. النظرية الكلاسيكية الجديدة New-Classical Theory:

سادت النظرية الكلاسيكية الجديدة منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وكندا وغيرها من الدول. وقد انتشرت هذه النظرية بشكل واسع بسبب سيطرة أكبر مؤسستين اقتصاديتين في العالم، لما لهما من علاقة مباشرة وغير مباشرة في التنمية الاقتصادية، وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمبدأ الأساس في هذه النظرية هو أنه على الحكومات عدم التدخل في الاقتصاد، وأن تحرير الأسواق والخصخصة وتشجيع التجارة والتصدير في الدول النامية هو الوسيلة الفعالة والسريعة للوصول إلى التنمية الاقتصادية المنشودة.

إنّ هذه النظرية تُقر بأن التخلف الاقتصادي والبطء في عمليات التنمية الاقتصادية ما هو إلا نتيجة لعدم استغلال الموارد الاقتصادية بكفاءة، وذلك لأسباب تتعلق بالسياسات الاقتصادية غير المناسبة التي تفرضها الحكومات، خاصة السياسات السعرية والتدخل غير المبرر في النشاطات الاقتصادية من قبل هذه الحكومات.

5. النظرية الحديثة للنمو New Growth Theory:

على الرغم من احتواء اسم هذه النظرية على مصطلح النمو، إلا أنها من النظريات الحديثة الخاصة بالتنمية الاقتصادية، تعتمد في تحليل أسباب التنمية الاقتصادية على دراسة العوامل التي تحدد مدى أو حجم نمو الناتج القومي الإجمالي في الدول. وهي تؤكد بشكل أو بآخر على عاملي الادخار والاستثمار في القوى البشرية بالدرجة الأولى، كسبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وقد تطورت هذه النظرية بسبب فشل النظرية الكلاسيكية

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

الجديدة، وبسبب عدم جدوى وصفات البنك الدولي للدول النامية في تحقيق معدلات أعلى من الناتج المحلي الإجمالي، أو تخفيض مديونية هذه الدول، أو زيادة إنتاجية قطاعاتها الاقتصادية، وبالتالي عدم تحسين مستويات المعيشة للأفراد في الدول النامية. وبعد الاستعراض السابق لأهم النظريات، فإن هنالك العديد من الدراسات تشير إلى أن نظريات التنمية تتركز في نظريتين رئيسيتين:

1. **نظرية التنمية المتوازنة:** وتعني أن تكون برامج التنمية شاملة لكافة قطاعات الاقتصاد المختلفة، أي أن يتم توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد المختلفة، كل حسب حاجته؛ لأن قطاعات الاقتصاد تتشابه مع بعضها البعض. وبما أن كل قطاع من قطاعات الاقتصاد يمثل سوقاً لناتج القطاعات الأخرى، فإن توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات يعطي دفعة قوية للاقتصاد الوطني، تجعله قادراً على التغلب على كثير من عوائق التنمية، ويكون الاقتصاد قوياً بكافة قطاعاته، وذلك خلال عملية تنمية تراكمية وذاتية تقوي ذاتها بذاتها

2. **نظرية التنمية غير المتوازنة:** وتعني أن يتم التركيز على تنمية قطاع رئيس في الاقتصاد من قبل الدول، وذلك بسبب قلة الموارد المالية للاستثمار في القطاعات المختلفة.

لذا، يتم التركيز على قطاع واحد رائد يعمل على جذب القطاعات المختلفة في الاقتصاد نحو التنمية، وذلك بعد نموه وقوته؛ وبهذا تتحقق التنمية لكافة قطاعات الاقتصاد، كونه يشكل القوة المحفزة للنمو مما يدفع التنمية نحو الأمام¹.

المطلب الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية ومعوقاتها

هناك العديد من العناصر التي لا بد من توفرها، والتي تعتبر رافعة أساسية من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية. وللوقوف على اتجاهات التنمية لا بد من قياس مؤشراتنا للحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي، لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما. وكذلك لا بد من التعرف إلى العوامل والمعوقات التي تقف عائقاً أمام التنمية الاقتصادية، دون تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتطلب دراستها وتحليلها. وعليه، فسوف نتناول هذه العناصر والعوامل في هذا المطلب من خلال دراسة الفروع التالية:

1- احمد شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار الثقافة، ط 5، عمان، 1992، ص 277.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

أولاً: عناصر التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها.

ثانياً: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: معوقات التنمية الاقتصادية.

أولاً: عناصر التنمية الاقتصادية

إن نجاح التنمية الاقتصادية يقتضي توفر عدة عناصر لتكون الرافعة الحقيقية لتحقيق أهداف وغايات التنمية الاقتصادية؛ وأهم هذه العناصر ما يلي:

أ. **خلق الإطار الملائم لعملية التنمية:** تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها إجراء تغييرات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع. أما من الناحية السياسية، فتتطلب التنمية قيام سلطة سياسية نابعة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية. أما من الناحية الاجتماعية والثقافية، فتتطلب التنمية الاقتصادية إحداث تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم على مواجهة حاجات الثورة الصناعية والتكنولوجية. كما تتطلب التنمية الاقتصادية لنجاحها وجود كفاءات إدارية وتنظيمية ملائمة، وذلك من أجل رفع معدل الاستثمار

ب. **التصنيع:** يعتبر التصنيع عنصراً أساسياً لعملية التنمية الاقتصادية، ومظهراً من مظاهر قوة الدولة وعظمتها، ومجالاً لزيادة فرص العمل للجميع، ووسيلة لاستثمار الموارد الوطنية، وأداة لمنع استغلال ثرواتها من قبل الدول الأخرى¹.

كما يؤدي التصنيع إلى توزيع الاقتصاد الوطني في الدولة النامية، فقطاع الصناعة يتمتع بآثار جذب قوية يمارسها على أجزاء الاقتصاد الوطني وكذلك القضاء على الاختلالات الهيكلية السائدة في المجتمعات النامية.

ج. **رفع المستوى الاستثماري (التراكم الاستثماري):** تقتضي التنمية الاقتصادية توافر المواد العينية اللازمة لها، وعلى ذلك فهي بحاجة إلى رؤوس الأموال لتحصل بها على هذه المواد، من أجل رفع مستوى الاستثمار بالبلدان النامية وخاصة أن مستوى التصنيع منخفض بها، فقد يتطلب رفع مستوى الاستثمار في البلدان النامية الاعتماد على الخارج في الحصول على المعدات من آلات و سلع استثمارية لازمة لتحقيق خطة الاستثمار، إذ إن الارتفاع بمستوى

1- محمد العمري، التنمية الاقتصادية والتخطيط، مطبعة دار الحياة، ط 1، دمشق، 1996، ص 826.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

المدّ خرات المحلية لا يكفي لتوفير حاجات التنمية، كما أن ضيق السوق المحلية يجبرنا إلى توسيع حجم السوق هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتحقيق الاستثمار المطلوب في الزراعة وقطاع رأس المال الاجتماعي، واللازمة لنجاح عملية التصنيع¹.

ثانياً: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

يعتقد الاقتصاديين والسياسيين أن أهم عقبة تقف أمام التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال؛ ويرجع ذلك إلى أن الطلب على رأس المال يحكم به الميل إلى الاستثمار، والذي يتحدّد أساساً بسعة السوق، وأن عرض رأس المال تحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار، وطالما أن الدخل منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج، فإن القدرة على الادخار كذلك منخفضة.

ويرى الباحث أن التنمية الاقتصادية تتطلب في أولى مراحلها كسر هذه الدائرة الخبيثة، والخروج من نطاقها، والعمل بكافة الوسائل على تكوين رؤوس الأموال المطلوبة لعمليات النمو الاقتصادي. فالاستثمار يؤدي من ناحية إلى توفير الدخل، ومن ناحية أخرى يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية.

كما سوف نتناول مصادر تمويل التنمية الاقتصادية وهما²:

أولاً: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية الداخلية.

ثانياً: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية الخارجية.

أولاً: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية الداخلية: ومن أهمها الادخار الاختياري الذي يمكن تعريفه بأنه المبلغ الذي يقتطع اختياريّاً من دخل الفرد، ولا ينفق على الاستهلاك، ولا يكتنز في نفس الوقت، وهو ينقسم إلى قسمين: مدخرات القطاع العائلي، ومدخرات قطاع الأعمال.

أ. مدخرات القطاع العائلي: من وجهة النظر الاقتصادية، فإن هناك مدخرات القطاع العائلي تتمثل في الفرق ما بين الدخل المتاح (أي الدخل بعد طرح كل الضرائب والرسوم المحتملة منه) والاستهلاك الذي يقوم به هذا القطاع. كما يمكن تعريف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي يقرر الأفراد تأجيل استهلاكه

1- عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 2000، ص237.

2- محمد عجمية و محمد الليثي، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص181.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

إلى وقتٍ لاحق، وتقرير استغلاله من جديد في تمويل الدورة الاقتصادية بمختلف الأشكال الممكنة.

ويلعب الادخار العائلي دوراً كبيراً في تمويل التنمية الاقتصادية، وهو ينشأ من مجموعة مصادر نوجزها فيما يلي¹:

- المدخرات التعاقدية، كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات والمؤسسات.
- الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد، والتي يحتفظون بها بشكل ودائع لدى صناديق التوفير أو البنوك، سواء كانت حسابات آجلة أم جارية.
- الاستثمار المباشر في اقتصاد الأراضي والمزارع والمتاجر والمساكن، والتي تنتشر في البيئات الريفية حيث يصاحب الاستثمار الادخار.
- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن مدخرات هذا القطاع تتأثر بمجموعة من العوامل أهمها:

- **حجم الدخل:** يُعتبر الدخل المتاح من أهم العوامل المحددة للادخار، سواء أكان في الدول النامية أم المتقدمة، إلا إن غالبية دخول السكان في الدول النامية منخفضة، وتُوجّه للإنفاق على مستلزمات الحياة الضرورية، وبالتالي فإنه كلما زاد الدخل زاد الادخار والعكس صحيح.
- **درجة تركيز توزيع الدخل:** لا يتحدّد حجم الادخار بحجم الدخل فقط، ولكن بمركز الفرد الوظيفي في المجتمع، ومدى حساسية هذه الوظيفة؛ ففي الدول المتقدمة نجد الدخل المرتفعة منحصرة على فئة قليلة فقط. وقد دلّت التجارب على أن عدالة توزيع الدخل تدفع بالنمو الاقتصادي إلى الأمام، بينما العكس يؤدي إلى بؤس النمو وعدم الاستقرار.
- **مجموعة عوامل اقتصادية:** تُوجد مجموعة من العوامل الاقتصادية لها أثرٌ على معدلات الادخار وإن اختلفت من دولة إلى أخرى، كأسعار الفائدة وتوقعات المستقبل بارتفاعها أو استقرارها أو انخفاضها، ومدى انتشار البنوك والمؤسسات الادخارية، والاتجاهات العامة

1- محمد عجمية، وإيمان ناصف، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص169.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

للأفراد لحيازة الثروات، وكل هذه الأمور لها أثر كبير على عملية الادخار. كما ويتأثر الادخار بالتضخم ودرجته، والذي يمثل مشكلة خاصة في الدول النامية تتمثل في أن الأفراد يقبلون على شراء وتخزين مجموعة من السلع¹.

ب. **مدخرات قطاع الأعمال:** تعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار، سواء كانت قطاعاً خاصاً أم عاماً، وعلى النحو التالي:-

1. **ادخار قطاع الأعمال العام:** تتمثل مدخرات هذا القطاع من أرباح المشروعات العامة (مؤسسات تجارية كبيرة ومشروعات صناعية)، والتي تعود ملكيتها للدولة. ويتوقف حجم المدخرات في هذا القطاع على حجم الفائض المتولد فيه، والذي يتوقف بدوره على مجموعة من العوامل أهمها:-
 - السياسة السعرية التي تحدد أسعار المنتجات وحجم النفقات ومستواها بما فيها الأجور والرواتب.
 - تطور مستوى الكفاءة الإنتاجية في جملة المشروعات التي يتكون منها قطاع الأعمال العام، وبالتالي فكلما تزايد حجم الإنتاج، وانخفضت النفقات ازدادت مدخرات هذا القطاع
 - عدم قدرة الأفراد وقطاع الأعمال الخاص على تدبير الأموال المطلوبة لتنفيذ الاستثمارات التي ترغب الدول النامية في تحقيقها.
 - انخفاض مستويات الأداء في شركات قطاع الأعمال العام.

2. **مدخرات قطاع الأعمال الخاص:** وهي عبارة عن ذلك الجزء غير الموزع من الأرباح التي تحققها مشروعات القطاع الخاص، والذي يشمل المحلات والمشروعات التجارية، والمصانع الصغيرة والمتوسطة. وتمثل مدخرات هذا القطاع نسبة هامة من المدخرات الموجهة للاستثمار في الاقتصاديات المتقدمة، وهي تتأثر كذلك بمجموعة من الاعتبارات منها ارتفاع العبء الضريبي (مدخرات إجبارية) على المشروعات الانتاجية، ويقلل من الأرباح غير الموزعة لإعادة استثمارها.

ثانياً: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية الخارجية

إن إحدى الخصائص الأساسية لاقتصاديات الدول النامية هي انخفاض التكوين

1- محمد عجيبة وإيمان ناصف، مرجع سابق، ص224.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

الرأسمالي، وهي خاصية مرتبطة بتخلف طرق الإنتاج في هذه الدول، نتيجة لعدم كفاية المصادر الداخلية في تمويل التنمية الاقتصادية، ومحاولة الحصول على أقل تكلفة وأفضل عرض يتناسب مع اقتصادياتها، تتجه هذه الدول إلى مصادر تمويل خارجية. ويقصد بالمصادر الخارجية جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوافرة خارج الاقتصاد المحلي، التي تجلب على شكل نفقات مالية؛ بهدف تمويل مختلف المشروعات الاستثمارية، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي¹:

أ. **المعونات الأجنبية:** وهي معونات تقدم من الدول المتقدمة والتي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية، وهي تعتبر من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض؛ بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي؛ حيث تقوم الدول المستفيدة بتوجيه هذه المعونات وفق شروط الجهة المانحة، وتخصصها لقطاعات معينة دون غيرها. ومن الجدير ذكره أن هذه المعونات ما هي إلا حصيلة دوافع تسعى الجهة المانحة إلى تحقيقها، وتطلب لسدّ النقص في الموارد، وتنقسم إلى قسمين:-

1. **منح لا ترد:** وتعتبر من أهم مصادر التمويل للدول النامية؛ وذلك لأنها لا ترد إلى الجهات المانحة، وإلاّ تدخل في نطاق المديونية الخارجية للدولة المستفيدة. وقد تكون هذه المنح في صورة نقدية لعملة الجهة المانحة، أو صورة عينية في شكل معونات سلعية. وتلعب هذه المنح دوراً هاماً في مساعدة كل الدول في إسهامها في توفير بعض الخدمات الأساسية (كالتعليم والصحة)، وإدخال أساليب الصناعة والإدارة الملائمة².

2. **قروض ميسرة:** ويقصد بها تلك القروض التي تكون فيها معدلات الفائدة ومدة

استرجاعها ميسرة وبسيطة، ويغلب عليها طابع المساعدة وتقديم توجيهات أكثر من

طابع الربحية، ويمكن تقسيم القروض الميسرة من حيث مصادرها إلى:-

- **قروض ميسرة ثنائية:** وهي القروض التي تعقدها الدولة المانحة مع الدول المستفيدة بشكل رسمي، وعادة ما تطلبها الدولة المستفيدة وتكون هذه القروض لدوافع اقتصادية واجتماعية.

1- صفوت عوض الله، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص305.

2- محمد عجمية، وإيمان ناصف، مرجع سابق، ص285.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

- **قروض المنظمات الدولية:** إذ أصبح للمؤسسات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي، كما أصبحت تركز نفسها لتمويل مشروعات الطاقة، واختيار أفضل المشروعات لحسن استخدامها في الدول النامية¹.
- ب. **القروض الخارجية:** يمكن أن يأخذ انسياب رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية إحدى الأشكال التالية:-

1. **القروض الحكومية الثنائية:** وهي القروض التي تُعقد ما بين حكومات الدول المانحة للقروض وحكومات الدول النامية، أو أحد أشخاصها العامة أو الخاصة المتلقية للقروض، وتسمى بالقروض العامة. ويأخذ القرض العام شكل مبلغ معين من العملة القابلة للتحويل، تقوم الجهة المقرضة بوضعه تحت تصرف الدولة المقترضة لتستخدمه في شراء مستلزمات التنمية. وتشترط الدول المقرضة ضرورة إنفاق مبلغ القرض الممنوح في الحصول على مستلزمات الإنتاج من أسواقها.

وتسمى حينئذ القروض العامة بالقروض المقيدة أو المخصصة لتنفيذ مشروعات معينة، حيثُ تتخذ شكل تزويد الدولة المقرضة للدولة المقترضة بمعدات المشروع المطلوب إقامته.

2. **قروض مؤسسات التمويل الدولية:** وهي التمويل من جانب المنظمات الاقتصادية والمالية ذات الصلة الدولية أو متعددة الأطراف، فتقدم مصادره البنك الدولي للتعمير والتنمية (IBRD) والمؤسسات المنبثقة عنه ولاسيما هيئات التنمية الدولية (IDA) المؤسسة المالية الدولية وكذلك صندوق النقد الدولي (FMI).
ويقوم هذا الأخير بإدارة وتوجيه معظم المشكلات للدول النامية، ومحاولة تشخيص هذه المشكلات الاقتصادية (للدول النامية)، طبقاً لرأيه الخاص بهذه الهيئات والمؤسسات، وبذلك يتوصل على فرض الحلول وتقديم التوصيات والاقتراحات لعلاج المشكلات الاقتصادية.

1- موقع إلكتروني www.Islamonline.net.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

ج. الاستثمارات الأجنبية الخاصة: يحتل الاستثمار الأجنبي الخاص أهمية واضحة في اقتصاديات الدول النامية؛ حيث إن المدخرات المحلية غير كافية لمقابلة حاجات الاستثمار المحلي، وقد يكون مباشراً أو غير مباشر¹:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر: يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في المشروعات المملوكة للأجانب، سواء أكانت هذه الملكية كاملة أم بالاشتراك مع رأسمال وطني، وذلك ما يكفل الرقابة المباشرة للمستثمر الأجنبي على المشروع.

2. الاستثمار الأجنبي غير المباشر: ويتمثل فيما يلي:

- القروض الخاصة: وهي تلك القروض التي تقدمها الهيئات الأجنبية الخاصة أو الأفراد، وكبار المصدرين، وغيرهم من الموردين الأجانب لتوريد سلع وخدمات الدول المقترضة، أو تلك التي يتم الحصول عليها من البنوك التجارية الخاصة كتسهيلات مصرفية لتمويل العجز في حسيطة النقد الأجنبي.
- اكتتاب أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية في الأسهم والسندات التي تصدرها الدول المقترضة، أو تلك التي تصدرها المشروعات التي تقوم بها الدولة، على أن لا يكون لهؤلاء المستثمرين الحق في الحصول على نسبة من الأسهم، تعطيهم الحق في إدارة المشروع.
- يستعمل القطاع الخاص مدخرات في التمويل الذاتي في أنشطة تبتعد عن ميادين تنمية حقيقية.
- و عادة لا يغامر الاستثمار الخاص بالقيام بأنشطة استثمارية غير مربحة.
- د. الادخارات الإجبارية: وهي ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد بعيداً عن حاجة الاستهلاك بطريقة إلزامية مثل:-

1. الادخار الحكومي: يتحقق الادخار الحكومي من خلال الفرق ما بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية. وتتمثل أهم الإيرادات الجارية في حسيطة الضرائب التي تقتطع من دخول الأفراد والمشروعات، لتحقيق الأهداف العامة، من بينها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تلخيص الخصائص الأساسية للنظم الضريبية فيما يلي:-

- ضالة نسبة الحسيطة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

1- صفوت عوض الله، مرجع سابق، ص209.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

- انخفاض نصيب الضرائب المباشرة من جملة الموارد الحكومية.
- لا تزال هياكل النظم الضريبية دون المستوى المنشود لتعظيم الحصيلة بما يتلاءم مع حاجات التنمية الاقتصادية.

2. التمويل بالعجز أو التمويل التضخمي: وهي عبارة عن زيادة إنفاق الحكومة عن إيراداتها الجارية، مما يؤدي إلى لجوء الدول النامية إلى التضخم لسد جزء من هذه الفجوة؛ وبالتالي فإن التضخم إذا ما نجح في رفع معدل الادخار الوطني يعتبر شكلاً من أشكال الادخار الإجباري. ويمكن أن يضر التمويل التضخمي بالاقتصاد الوطني في البلاد النامية، نظراً لضعف وعدم مرونة الجهاز الانتاجي، وارتفاع الميل للاستهلاك.

ثانياً: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

يُعتبر قياس مؤشرات التنمية الاقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية؛ للوقوف على اتجاهات التنمية، والحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي، لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما. وتعتبر المؤشرات الاقتصادية جزءاً مهماً من مجموعة المؤشرات المستعملة في دراسات التنمية بشكل عام؛ وذلك إلى جانب مجموعة المؤشرات الاجتماعية والثقافية والسياسية، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية، والتي تستخدم في الحكم على مدى تقدم أو تأخر اقتصاديات الدول بعضها عن بعض:-

1. مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP): هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التقليدية التي تقيس النمو الاقتصادي، فكلما ارتفع هذا المؤشر، كان ذلك دلالة على تقدم اقتصاد الدولة. وقد قسم البنك الدولي العالم إلى خمس مجموعات من الدول،¹ على أساس حدود معينة بالنسبة لمعدل الناتج القومي:

- المجموعة الأولى من الدول:

وهي التي يقل فيها معدل الناتج القومي الإجمالي عن 370 دولار، ويبلغ عدد هذه الدول 36 دولة، وتشكل 53% من مجموع سكان العالم، في حين لا تتجاوز حصتها 5% من مجموع الإنتاج العالمي.

1- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 1986، ص146.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

- **المجموعة الثانية من الدول:**
وهي التي يتجاوز فيها معدل الناتج القومي الإجمالي عن 370 دولار، فيبلغ عدد هذه الدول 60 دولة، وتشكل حوالي 23% من مجموع سكان العالم، وتبلغ حصتها 14% من مجموع الإنتاج العالمي.
 - **المجموعة الثالثة من الدول:**
وهي التي يبلغ فيها معدل الناتج القومي الإجمالي 4200 دولار وأكثر، ويبلغ عدد هذه الدول 18 دولة وتمثل الدول الصناعية، وتبلغ حصتها 64% من مجموع الإنتاج العالمي، بينما تشكل 15% من مجموع سكان العالم.
 - **المجموعة الرابعة من الدول:**
فهي مجموعة الدول المصدرة للنفط ذات الفائض في رأس المال، ويبلغ معدل الناتج القومي الإجمالي فيها حوالي 5000 دولار، وتبلغ حصتها 1.4% من مجموع الإنتاج العالمي، بينما تشكل 0.6% من مجموع سكان العالم.
 - **المجموعة الخامسة من الدول:**
وهي مجموعة الدول التي كانت تأخذ حتى وقت قريب بالتخطيط المركزي، ويبلغ معدل الناتج القومي الإجمالي فيها تقريباً 4300 دولار، وتبلغ حصتها 15% من مجموع الإنتاج العالمي، بينما تشكل 8% من مجموع سكان العالم.
2. **نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDP Per Captia):** وهذا المؤشر يشير إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو تعبير لقيمة السلع والخدمات التي ينتجها الفرد الواحد في دولة ما، ويساوي مجمل الناتج المحلي مقسوماً على عدد السكان؛ فكلما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دلّ ذلك على نمو الاقتصاد بشكل أفضل.
3. **نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:** وهو يقيس نسبة مجمل الاستثمارات إلى مجمل الناتج المحلي، لذا فإن ارتفاع هذا المؤشر يعني تمويل جيد للنشاطات الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.
4. **نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي:** هو عبارة عن نسبة الدين الإجمالي لأية دولة إلى مجمل ناتجها المحلي. ومن الأفضل للتنمية الاقتصادية أن تكون هذه النسبة في أدنى مستوياتها.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

5. **مستوى التضخم**: ويعرف مستوى التضخم بأنه المعدل السنوي للتغير في أسعار المستهلك في سنة معينة مقارنة بأسعار المستهلك في السنة السابقة، هو مؤشر لارتفاع أسعار السلع الأساسية بشكل واضح؛ مما يؤثر على الظروف المعيشية. وكلما انخفض مستوى التضخم كان ذلك دليلاً على تقدم الاقتصاد.
6. **مشاركة القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الصناعة، الزراعة، السياحة) في الناتج المحلي الإجمالي**: وتعتبر زيادة مشاركة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي دليلاً مهماً على تحقيق التنمية الاقتصادية.
7. **الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي**: يعتبر الميزان التجاري لدولة ما هو الفرق بين القيمة النقدية لصادرات هذه الدولة والقيمة النقدية لوارداتها، خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة. والميزان المفضل، وهو ما يسمى بالفائض التجاري، الذي تكون فيه قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات. والميزان غير المفضل للدولة، هو الذي تكون فيه الواردات أكبر من الصادرات، وهو ما يسمى العجز التجاري. فكلما كان الفائض في الميزان التجاري كبيراً، دلّ ذلك على ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية؛ حيث يعني ذلك ارتفاع قيمة الصادرات بالمقارنة مع الواردات.
8. **مستوى الفقر**: الفقر هو أدنى مستوى معيشة، ويعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء، ويسمى هذا المستوى الأدنى من المعيشة "خط الفقر"، وهو مؤشر يمكن من خلاله الحكم على مقدار التطور في التنمية الاقتصادية. فكلما ارتفع مستوى خط الفقر كانت الدولة بعيدة عن التنمية الاقتصادية.
9. **مستوى البطالة**: وكما هو الحال في مستوى الفقر، فإن ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل دلالة على انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية.
10. **معدل نمو السكان**: يسهم النمو السكاني المرتفع في زيادة الضغوط الاقتصادية الداخلية والخارجية، وارتفاع الطلب على الخدمات، مما يشكل عبئاً متزايداً على التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: معوقات التنمية الاقتصادية

تواجه التنمية الاقتصادية معوقات كثيرة تحد من كفاءتها وفعاليتها وتحد من قدرتها على الوصول إلى أهدافها، وهي تختلف من مجتمع لآخر. وتصنف عوائق التنمية اعتماداً على معايير مختلفة، ولكنها تصب جميعاً في وضع هذه العوائق في فئات معينة يمكن من خلالها فهم

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

ودراسة هذه العوائق .وهناك عدة معايير مهمة يمكن بناء تصنيف عوائق التنمية الاقتصادية عليها . وقد ارتأينا تصنيف عوائق التنمية الاقتصادية اعتماداً على المجال الرئيس التي تؤثر فيه هذه العوائق وعلى النحو التالي¹:

أ. **العوائق الطبيعية**: وهي تشكل في مجملها العوامل الطبيعية من مناخ وتربة وأرض صالحة للزراعة وموقع جغرافي ووفرة مياه ومصادر طبيعية، وإن وقوع الدول ضمن ظروف طبيعية غير مواتية يشكل عائقاً للتنمية فيها، ولكن ذلك لا يعني، بأي شكل من الأشكال، أن هذه الدول هي بالضرورة دول متخلفة اقتصادياً .حيث استطاعت دول متقدمة كثيرة التغلب على هذه الظروف بتطوير وسائل الإنتاج، للحصول على أفضل أداء في العمل .وأكبر مثال على ذلك، اليابان التي تفتقر إلى مصادر الطاقة والمعادن، ولكنها استطاعت الوصول إلى أعلى مراتب التقدم، رغم هذه الظروف، وذلك من خلال الإدارة الكفؤة، وتطوير الاقتصاد بما هو متاح من موارد.

ب. **العوائق الاقتصادية**: تعاني غالبية الدول من عقبات اقتصادية من أهمها انخفاض مستوى الدخل، مما ينعكس على تردي الوضع الصحي والغذائي والتعليمي .وهذا يترتب عليه آثار سلبية على المدى المتوسط، والمدى البعيد تؤدي إلى انخفاض إنتاجية العاملين، وتراجع الكفاءة والفاعلية .وبالتالي فإن تدني مستوى الدخل يؤدي إلى انخفاض معدل الادخار وانخفاض الاستثمار، بالإضافة إلى العوائق الناجمة عن صغر حجم الأسواق المحلية، لاستيعاب الطاقة الإنتاجية للمصانع الكبيرة، وضعف الهياكل الأساسية اللازمة للإنتاج.

ج. **العوائق السياسية**: يعتبر العامل السياسي عاملاً قوياً في عملية التنمية؛ لأن عدم توافر الاستقرار السياسي يشكل عائقاً أمام التنمية الاقتصادية؛ لأن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون أو يخشون من استثمار أموالهم .ولذلك، فكلما كان البلد أكثر استقراراً وأماناً في وقته الحاضر والمستقبل، كان تكوين رأس المال أكبر؛ فالقرارات الاستثمارية والمالية وبرامج التنمية يتطلب نجاحها ضرورة توافر عناصر الاستقرار .ويرى الباحث أن خلق البيئة غير

1- موسى اللوزي، التنمية الإدارية، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2002، ص70.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

المستقرة يجعل أداء الاقتصاد مقيداً، ويجعل تنمية ذلك الاقتصاد أمراً صعباً، إن لم يكن مستحيلاً.

د. **العوائق التكنولوجية والتنظيمية:** إن دفع عجلة التنمية الاقتصادية يتطلب ضرورة توافر أساليب عمل حديثة وتنظيمات عصرية وموارد بشرية ملائمة. كما ويتطلب ذلك ضرورة الابتعاد عن الأساليب التقليدية والمعقدة، والعمل على إدخال العنصر التكنولوجي، لما لذلك من إسهامات ضرورية للنجاح التنموي. إلا إن عدم القدرة على إدخال التكنولوجيا الحديثة، نتيجة لعدم توفر البيئة الملائمة، يعتبر عائقاً في وجه التنمية الاقتصادية.

هـ. **العوائق الاجتماعية:** هناك بعض القيم الاجتماعية البالية والسائدة في المجتمعات خاصة النامية تقف عائقاً أمام التنمية؛ فالعمل له مواصفات ومسؤوليات محددة، وغالباً لا يتم التعيين بناء على القدرات والكفاءات والخبرات، وإنما على المحسوبيات العشوائية والوساطات الطائفية والحزبية، مما يؤدي في النهاية إلى وجود عدد كبير من العاملين وراء المكاتب، ويكون الإنتاج قليلاً أو ما يمكن تسميته بالبطالة المقنعة.

و. **عوائق الفساد:** يعتبر الفساد أحد عوائق التنمية الاقتصادية وله نتائج سلبية وتتمثل في¹:

1. **الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية؛** فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة، والتي تشكل شرطاً أساسياً لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواء؛ وهو ما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل، ويوسع ظاهرتي الفقر والبطالة.

2. **هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة، كنتيجة لهدر الإيرادات العامة.**

3. **الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.**

4. **هجرة الكفاءات الاقتصادية، نظراً لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في إشغال المناصب العامة**

1- محمد المهاني، آليات حماية المال والحد من الفساد الإداري، بحوث و أوراق عمل في المؤتمر المنعقد في الرباط مايو، 2008، ص 33 ص 34.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في ظل تذبذب المحروقات

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين التمويل الدولي والتنمية الاقتصادية، وقد خلصت هذه الدراسات إلى نتائج متباينة تبعاً للمنهجية المستخدمة والعوامل التي تم تحليلها.

المطلب الأول: دراسة سابقة حول التمويل الدولي

الفرع الأول: مصادر التمويل الدولي ودورها الداعم للأداء الاقتصادي الجزائري

من الدراسات التي تناولت موضوع مصادر التمويل الدولي ودورها الداعم للأداء الاقتصادي الجزائري في ظل التطور المالي دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك خلال الفترة (1990-2021) لدراسة لـ صحراوي جمال الدين Sahraoui djamal eddine (جامعة ابن خلدون، تيارت) الجزائر.

- الإشكالية المطروحة :

هل تفعيل دور مصادر التمويل الدولي والمحلي يدعم أداء الاقتصاد الجزائري في ظل التطور المالي؟

للإجابة على هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- 1) هل القروض الممنوحة للقطاع الخاص ولدت استثمارات كبيرة وضاعفت إنتاجية هذا القطاع عكس القروض الممنوحة للقطاع العام؟ وما هي اسهاماتها في دعم أداء الاقتصاد الجزائري؟
- 2) هل تعتبر التدفقات المالية الناتجة من مصادر التمويل المحلي أو الدولي أداة لتحسين مستوى الأداء الاقتصادي من خلال إرساء متطلبات النظام المالي المتطور وما يقدمه من خدمات توفير ورفع مستوى السيولة، وتوفير المعلومات الخاصة بالاستثمارات والبحث عن فرص استثمارية جديدة وتخصيص الموارد؟

- أهمية الدراسة:

إن إسهامات الدراسة تبين مدى مساهمة التمويل المحلي والدولي في دفع عجلة التنمية، هذا يمكننا من تسليط الضوء على المشكلات التي تواجهها الجزائر كونها تمتلك قدرا كبيرا من الموارد المتاحة كمصدر للتمويل المحلي تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التوسع في النظام المالي ومعرفة الطرق المثلى لإدارة التمويل الدولي خاصة الاستثمار الأجنبي عبر إيجاد الأدوات الملائمة واتباع المعايير الإدارية التي تحقق الكفاءة والفاعلية للتمويل المقدم كأحد أهم آليات تحقيق التنمية داخل الدول.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

- هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل تطور مصادر التمويل المحلي والدولي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة من خلال التوسع في النظام المالي؛ - يعتبر تحسين مستوى الأداء الاقتصادي هدفا أساسيا لكل الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، غير أن هذا الهدف يحتاج إلى قنوات لجلب التمويل وبالتالي تحسين مناخ بيئة أداء الأعمال.

- أما نتائج الدراسة يمكن تلخيصها على النحو التالي:

التدفقات المالية الناتجة من مصادر التمويل المحلي أو الدولي تعتبر أداة لتحسين مستوى الأداء الاقتصادي في ظل نظام مالي متطور، لكن ضعف هذا الأخير في الجزائر العكس على مصادر التمويل خاصة الدولية منها المنح والمساعدات الرسمية القروض الأجنبية الاستثمار الأجنبي المباشر) والتي لا تدعم الأداء الاقتصادي ماعدا تحويلات المهاجرين، بينما التمويل المحلي آثاره إيجابية سواء على المدى القصير أو الطويل. امتلاك الجزائر قدر كبير من الموارد المتاحة في الوقت الذي تظهر مشكلة سوء استخدامها وإدارتها ولا تخدم المصلحة العامة، بل العمل على إعادة توجيهها بصفة التمويل المحلي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: أثر التمويل الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية

دراسة بعنوان أثر التمويل الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من مسيري مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الناشطة بولايتي المسيلة وبرج بوعرييج مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية لـ شيماء شنوف جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

- الإشكالية المطروحة:

كيف يؤثر التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية ؟

تفرعت من الاشكالية السابقة الأسئلة الفرعية التالية:

- 1) ما مدى مساهمة التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية ؟
- 2) ما مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية ؟
- 3) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية تعزى للبيانات الشخصية؟

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

- أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا لهذا الموضوع إلى التعرف على التأثير الذي يحدثه التمويل الدولي للتجارة الخارجية بحيث يختلف هذا التأثير باختلاف مزايا ومقومات كل اقتصاد محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة تقديم اهم التقنيات والآليات المستعملة في تمويل التجارة الخارجية.

- نتائج الدراسة:

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من خلال دراستنا لموضوع التمويل الدولي وأثره على التجارة الخارجية نذكر منها:

(1) صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن يساهم التمويل الدولي بدرجة متوسطة في التجارة الخارجية الجزائرية حيث تبين فعلا أن درجة المساهمة متوسطة، حيث قدر المتوسط الحسابي ب 3.522 حسب رأي المسيرين

(2) صحة الفرضية الثانية التي تنص على أن التمويل الدولي له تأثير ايجابي على التجارة الخارجية الجزائرية حيث تبين أن التمويل يؤثر بنسبة 49.1 بالمئة في التجارة الخارجية الجزائرية صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أن لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية تعزى للبيانات الشخصية إذ تبين فعلا أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05

(3) يؤدي التمويل الدولي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي؛

(4) جذب التمويل الدولي على شكل استثمار أجنبي مباشر يؤدي إلى زيادة في الإنتاج والصادرات.

(5) إن الاستثمار الأجنبي يشمل جانب مالي يتمثل في حركة رؤوس الأموال لتلبية الحاجيات التمويلية للتجارة الدولية.

(6) يلجا للتمويل الدولي في حالة وجود عجز مالي للدولة.

المطلب الثاني: دراسات سابقة حول التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: دور قطاع التأمين في تنشيط التنمية الاقتصادية

دراسة سابقة بعنوان دور قطاع التأمين في تنشيط التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر فترة (2011/2017) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية جامعة محمد

بوضياف - المسيلة

- الاشكالية المطروحة:

ما مدى مساهمة قطاع التأمين في تنشيط التنمية الاقتصادية؟

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

ينبثق عن هذا السؤال الجوهرى الأسئلة الفرعية التالية:

- (1) فما تتمثل أهمية التأمين؟
 - (2) ما علاقة قطاع التأمين بالتنمية الاقتصادية؟
 - (3) هل تعنى التنمية الاقتصادية تحسين المستوى المعيشي للأفراد؟
- أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

- (1) إبراز أهمية التأمين الاقتصادية والاجتماعية.
 - (2) نشر الثقافة التأمينية لدى الأفراد وكذا المؤسسات.
- أهمية الدراسة:

إن لموضوعنا هذا أهمية بالغة وتذكر أهمها:

- (1) تطوير المنتجات التأمينية.
- (2) الدور المزدوج الذي يؤديه نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية من خلال توفيره للضمانات اللازمة لتحقيق خطط هذه الأخيرة هذا من جهة وتجميعه حصيلة معتبرة من الموارد المالية من جهة أخرى وذلك فإن أهمية الموضوع تظهر من خلال الدور الذي يلعبه التأمين الحياة الاقتصادية للدول.

- نتائج الدراسة:

- من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا لعدة نتائج منها ما هو نظري ومنها ما هو تطبيقي حيث يمكن تلخيص أهم النتائج النظرية فيما يلي:
- (1) يعتبر قطاع التأمين أحد مصادر التمويل القطاع التنمية فهو يعود بأرباح على شركات التأمين بصفة خاصة وعلى الدولة بصفة عامة.
 - (2) التأمين هو عملية ضرورية لكل فرد في جميع النواحي، فهو بالإضافة إلى توفيره على للاستقرار النفسي والاجتماعي للفرد، يقوم بالتعويض عند وقوع الخطر، وهذا ما يخفف العبء على الفرد.
 - (3) يعمل التأمين على تشجيع الاستثمارات وتحقيق دخل وطني مرتفع.
 - (4) غياب الثقافة التأمينية لدى أغلبية أفراد المجتمع الجزائري، وتختلف الأسباب في ذلك فمنهم من يعتقد أن التأمين حرام، وهناك من لا يقوم بالتأمين وذلك لدوافع اقتصادية، فمنهم من يكون من ذوي الدخل المتوسط فلا يفكر في القيام بعملية التأمين.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

أما بالنسبة للنتائج التطبيقية، فإن من أبرز النتائج ما يلي:

(1) على الشركات التأمين إدراك أن احتياجات العميل تتطور من وقت لآخر ولذلك يجب عليها أن تواكب هذه التطورات بتحسين المثمر المستويات الخدمة وذلك من أجل استثمارها في السوق.

(2) الاستماع للزبائن وتلقى شكاوهم ومقترحاتهم وسرعة حلها.

(3) سرعة الاستجابة لرغبات الزبائن وتوقعاتهم.

الفرع الثاني: الانفتاح التجاري وواقع التنمية الاقتصادية بالجزائر

الانفتاح التجاري وواقع التنمية الاقتصادية بالجزائر: دراسة اقتصادية قياسية تحليلية (1990-2021)

ل بوشنافة رضا جامعة البليدة 2 لونيبي علي مخبر الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات.

- إشكالية الدراسة:

تطلع الدراسة بنقصي واقع الانفتاح التجاري الذي تبنته الجزائر في أوائل تسعينيات القرن الماضي

وتحليل انعكاساته على التنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع، حيث تحاول الإجابة على الإشكالية

التالية: ما هي انعكاسات الانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية بالجزائر ؟

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية من الموقع الذي أصبح يمثل الانفتاح التجاري ضمن المنظومة الاقتصادية الكلية وتأثيره

على التنمية الاقتصادية، إذ تسعى من خلاله إلى الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشارحة لهذه

العلاقة وانعكاساتها على واقع التنمية الاقتصادية بالجزائر، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في توفير

توجيهات المتخذي القرار الاقتصادي والشركاء في التنمية.

- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

(1) تفصي واقع تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.

(2) الاستكشاف التخريبي القياسي للعلاقة بين الانفتاح التجاري والتنمية الاقتصادية بالجزائر خلال

فترة الدراسة

(3) تحليل واقع التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل الانفتاح التجاري بصفة عامة، فإن أهمية

الانفتاح التجاري بالنسبة بالتنمية الاقتصادية بالجزائر لا يمكن تجاهلها، إلا أن اعتماد الانفتاح

التجاري سعر النفط كنقطة انطلاق يجعل التنمية الاقتصادية الجزائرية كثيرة التأثير بصدماته

الخارجية، وهو ما يؤدي إلى عدم القدرة على إحداث تغيير هيكلي حقيقي في بنية الاقتصاد

الجزائري الاستدامة التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، وعليه فإذا كان الانفتاح التجاري

يشكل حافزا لدفع التنمية الاقتصادية بالجزائر، فإن ذلك يتطلب معه ضرورة البحث عن

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

مختلف العوامل والظروف لجعل الانفتاح التجاري قادرا على تحويل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد متمكن قادر على تحقيق تنمية اقتصادية جيدة ومستدامة.

- نتائج الدراسة:

من جانب التنمية البشرية فقد خطت الجزائر خطوات مهمة في هذا الجانب فأصبحت مصنفة من الدول ذات التنمية

ول صحة الفرضية الثالثة فإن البشرية المرتفعة، مما يؤكد على أهمية الانفتاح التجاري في تعزيز هذا الجانب خاصة من خلال إتاحة التعليم والصحة المجانين للجميع وتوفير متطلباتهما، وهو ما يضيف إلى صحة الفرضية الرابعة.

المطلب الثالث: دراسات سابقة حول أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في ظل تراجع الموارد المحلية
دراسة سابقة تحت عنوان أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في ظل تراجع الموارد المحلية دراسة قياسية لدولة الجزائر بالمقارنة مع مصر وتونس في الفترة (1990-2017) جامعة محمد بوضياف- المسيلة- (الجزائر)، ل بورحلي الربيع ود. نمديل وحيد.

- إشكالية الدراسة:

ما مدى تأثير هيكل تدفقات رؤوس الأموال الدولية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة خلال الفترة، 1990-2017 في الدول العربية محل الدراسة (الجزائر، مصر، تونس) ؟

- أهداف الدراسة:

نستهدف من خلال هذه الدراسة تحقيق جملة من الأهداف منها:

- 1) تحديد المفاهيم الأساسية والمستحدثة لموضوع التمويل الدولي.
- 2) معرفة أشكال رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة بين الدول والآثار الاقتصادية-إيجابية أو سلبية- الناجمة عنها.
- 3) معرفة هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى كل من الجزائر، تونس و مصر ومدى تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي

- نتائج الدراسة:

- 1) وجود أثر واضح لهيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في المدى القصير والمدى المتوسط والمدى الطويل على الناتج المحلي الإجمالي.
- 2) لقد عرفت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى كل من الجزائر وتونس ومصر خلال الفترة المدروسة تفاوتاً من حيث التدفق واختلافاً في أشكال التدفق، فبالنسبة للجزائر عرفت خلال

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

الفترة المدروسة أربعة أشكال لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وهي الاستثمار الأجنبي المباشر، القروض الخارجية المعونات الأجنبية وتحويلات المهاجرين، في حين عرفت تونس ومصر بالإضافة إلى الأشكال الأربعة السابقة تدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى الدولتين.

(3) يجمع الهياكل الثلاث ميزة واحدة وهي هيمنة القروض الخارجية كنسبة من إجمالي التدفقات أو إجمالي الناتج المحلي، ماعدا الجزائر التي تراجعت بها هذه النسبة مع بداية ارتفاع أسعار البترول سنة 1999، وما ترتب عنه من تراجع الاعتماد على القروض الأجنبية.

(4) إن درجة التأثير في الأجل الطويل تختلف من دولة إلى أخرى ويتضح من النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر هو الأكثر حساسية للتغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمساعدات الرسمية وتحويلات المهاجرين، أما الناتج المحلي الأكثر حساسية للاستثمار الأجنبي غير المباشر هو الناتج الخاص بدولة تونس، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي الأكثر حساسية للقروض الخارجية هو الناتج الخاص بدولة مصر.

الفرع الثاني: دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية

دراسة سابقة تحت عنوان دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر- مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة دكتوراه جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس- الجزائر لـ أوركيل حميدة.

- إشكالية الدراسة:

ما مدى مساهمة الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟ وما هي الآليات الكفيلة لتنمية وتفعيل الموارد المالية غير النفطية؟

- أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الموارد المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية لتحقيق التنمية الاقتصادية مع إقترح لبعض الآليات الكفيلة لتنمية وتفعيل الإيرادات المالية غير النفطية في ظل ما تعرفه الإيرادات النفطية من تذبذب وعدم إستقرار نتيجة الصدمات النفطية، و هيمنة المحروقات على الإقتصاد الجزائري يجعل إستمرارية برامجها الإستثمارية الهادفة لتحقيق التنمية الاقتصادية متوقف على إستقرار سوق النفط، كما يمكن إدراج بعض الأهداف النوعية منها:

- دراسة تطور أداء السياسة المالية في الجزائر ومدى تأثيرها على النشاط الإقتصادي.

- مقارنة الأهداف المحققة لبرامج الإنعاش الإقتصادي مع الأهداف المسطرة من أجل تحديد مدى كفاءة إستخدام الموارد المالية.

-محاولة إعطاء بعض السبل لرفع كفاءة الموارد المالية وتنميتها في ظل تراجع الإيرادات النفطية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

- نتائج الدراسة:

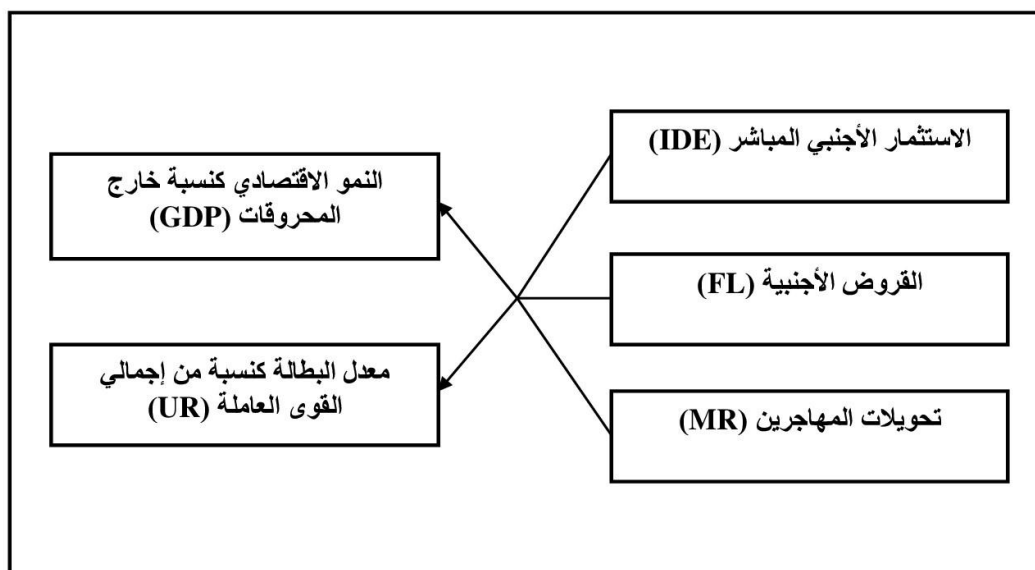
- تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية تأثيرا على النشاط الاقتصادي خاصة في الدول النامية من خلال نفقاتها العامة بجميع بنودها وإيراداتها العامة بمختلف أنواعها، إذ تختلف أهدافها من الدول النامية إلى الدول المتقدمة كونها تسعى إلى إحداث الاستقرار الاقتصادي أو سد الفجوة (تضخمية كانت أو إنكماشية) مع مساندة القطاع الخاص، فأهم وظائفها البحث عن وسائل العلاج والإصلاح لحالات الإختلال بتحقيق التوازن والاستقرار عند مستوى التشغيل التام بالنسبة للدول المتقدمة، في حين تعد أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية، في الدول النامية التي تعذر عليها ترك عملية التنمية للقطاع الخاص مما استوجب تدخل الدولة بتوجيه سياستها المالية وإلقاء المسؤولية عليها لتمويل خططها وتحقيق أهدافها من خلال ضبط الإستهلاك أو زيادة الإدخار أو الإستثمار حتى تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الإجتماعية وتعبئة المدخرات القومية تحقيقا للتنمية الاقتصادية.

- تعتبر التنمية الاقتصادية مفهوما شاملا يتجاوز المفهوم الكمي للنمو الاقتصادي فهي عملية تشمل التغير النوعي والهيكل في كافة المجالات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية لتمتد إلى التنمية المستدامة ببعدها البيئي ومدى إحداث توافق بين إحتياجات الأجيال الحالية والأجيال القادمة، وفق إستراتيجيات ونظريات صيغت حسب إختلاف المتطلبات الزمنية والمكانية للدول ليبقى نجاح هذه النماذج في الدول النامية، مرهون بمدى ملائمتها لخصوصيات هذه الدول دون إهمال دور الموارد البشرية في قيادة هذه التنمية.

- تعد الإيرادات المالية من أهم أدوات السياسة المالية التي تؤثر بشكل فعال على مختلف المتغيرات الاقتصادية وتعد الضرائب وأفضل أداة تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على نمط الإستهلاك وهيكله وحجمه وتأثيرها في الإدخار من خلال تعبئة المدخرات وتوزيع الدخل القومي كأثر إجتماعي، زيادة على تأثيرها في هيكل الإستثمارات بإعتبارها أحد متغيرات المناخ الإستثماري، أما القروض التي لم تعد موردا إستثنائيا تتحد أثاره تبعا لمصدر القرض ومجالات إنفاقه.

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

الشكل رقم (01): يوضح النموذج النظري للدراسة



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الاطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الأول: الاطار النظري لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

خلاصة الفصل:

من خلال تطرقنا في الجانب النظري لموضوع التمويل الدولي، يمكننا الحكم أن التمويل الدولي يشغل إهتمام واسع لدى الأوساط الدولية، بإعتباره من المواضيع الهامة بالنسبة للدول في ظل تطور النشاطات الاقتصادية، بإرتباطه بشكل وثيق بالحياة الاقتصادية والمالية لجميع دول العالم. إذ يعتبر من القرارات الهامة والإستراتيجية لكل دولة سواء متطورة أو نامية، وبهذا يزداد الإهتمام بالتمويل على المستوى الدولي وذلك لمواكبة التعاون والتطور الدولي.

كما تطرقنا الى الحديث عن التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالتمويل الدولي، وعلى الرغم من الاهتمام الواسع بالتنمية الاقتصادية، فالتنمية دون شك ليست هدفاً نهائياً في حد ذاته، بل هي هدف مرحلي أو وسيلة تعود إلى أهداف نهائية أخرى تنتشر آثارها لتحقيق هدف واسع عريض الأ وهو تحقيق الرفاهية للمواطنين ورفع مستوى الدخل الفردي، ورفع نصيب الفرد من الخدمات والحد من البطالة وعدالة التوزيع، وما إلى ذلك كلها أهداف تسعى الدول لتحقيقها لرفع مستوى المعيشية وتحقيق الرفاء، فالتنمية في هذا الإطار هي تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية؛ لأن الأمر في هذا المضمون لا يقتصر على التغيير الكمي للمعايير الاقتصادية فقط، وإنما يتضمن بالضرورة تغييراً اجتماعياً وثقافياً مباشراً نتيجة للآثار المتشابكة التي تحدثها التنمية نفسها، فالتنمية إذاً ذات جوانب متعددة تمثل الزيادات الكمية ركناً أساسياً في تحقيق التحولات النوعية في المجتمع.

**الفصل الثاني: الدراسة القياسية
□ للمتغيرات محل الدراسة
□ " دراسة حالة الجزائر 1990-2022 "**

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات محل الدراسة " دراسة حالة الجزائر 1990-2022 "

تمهيد:

تُعدّ الجزائر دولةً غنيةً بالموارد الطبيعية، خاصةً النفط والغاز، ممّا جعلها تعتمد بشكلٍ كبيرٍ على إيرادات هذه الموارد لتمويل اقتصادها.

ولكن، شهدت أسعار النفط والغاز تقلباتٍ كبيرةً خلال العقود الماضية، ممّا أدى إلى تأثيراتٍ سلبيةٍ على الاقتصاد الجزائري.

وفي ظلّ هذه التقلبات، ازدادت أهمية التمويل الدولي بالنسبة للجزائر، حيث بات يُعدّ مصدرًا هامًا لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وتعزيز استقرار الاقتصاد.

المبحث الأول: التطور التاريخي للمتغيرات محل الدراسة

تلعب مختلف أشكال التمويل الدولي، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، والقروض الأجنبية، وتحويلات المهاجرين، دورًا هامًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي. وسنتحدث في هذا المبحث على تطورها التاريخي من بداية 1990 الى غاية 2021.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمتغيرات المستقلة

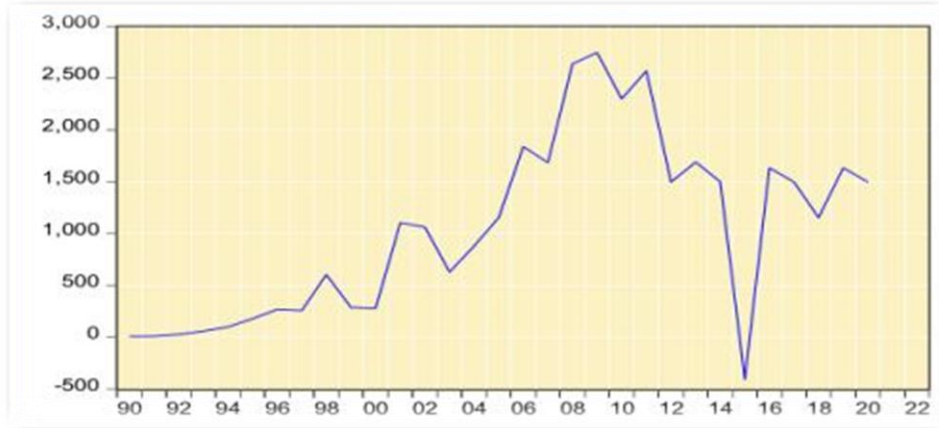
أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر¹

يعتبر الاستثمار الاجنبي اهم الخطط التي تنتهجها الحكومات لزيادة فرص تمويل ورفع العائد المحلي وذلك بوضع خطط استثمارية في اطار السياسة الاقتصادية العامة.

¹ - كريمة رباطا عبد القادر بريشا، اثر الائتمان المصرفي الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي خلال الفترة 1990-2015، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 7، العدد 01، 2018.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات محل الدراسة " دراسة حالة الجزائر 1990-2022"

الشكل رقم 02: حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال فترة (1990-2021)



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S) البنك الدولي

بعد قيام الجزائر بعدة إصلاحات هيكلية وخاصة تلك التي نص عليها صندوق النقد الدولي، حيث أعطت تحولا كبيرا في اتجاه النمو الاقتصادي، حيث شهدت تدفقات الاستثمار المباشر الواردة إلى الجزائر خلال فترات متعددة تذبذبات كبيرة فقد تراوحت بين 11.6387 مليون دولار و 270.000 مليون دولار في فترة 1990-1995 وحتى 1999 بسبب ما عاشت الجزائر من عزلة غامضة لأكثر من عشرة سنوات وقامت أزمة اقتصادية حادة وانكماش من جل القطاعات الإنتاجية، وتفاقم تدهور ومؤشرات التنمية البشرية الذي عكسته الأوضاع المأساوية آنذاك.

بعد ذلك تحسنت خلال سنوات 2000-2004 بحوالي 280.100 مليون دولار و 881.900 مليون دولار سنة 2001 التي سجلت أعلى قيمة وقتها بمبلغ 11.079.000 مليون دولار وهذا راجع آنذاك للبرنامج الانتخابي للسيد رئيس جمهورية الذي شجع الاستثمارات الوطنية والأجنبية ونتيجة توفير الاستقرار السياسي للبلاد إضافة إلى البرامج الاقتصادية المتمثلة أغلبها في تشجيع التنمية الاقتصادية وتنفيذ برامج التعديل الهيكلي وتعديلات في قانون الاستثمار قصد التسهيل على المستثمرين الجزائريين العرب والأجانب الدخول إلى سوق الاستثمار بالجزائر.

سجلت سنة 2008 تدفقات قدرت بـ 26.386.070 مليون دولار والتي تعتبر كنتيجة للبرامج السابقة خاصة بعد دخول عدة شركات أجنبية وانطلاق مشاريعها التي بدأت تجني ثمارها مما انعكس على الاقتصاد المحلي وعلى غرار ذلك تذكر شركة الاتصالات اوارسكوم ومتعامل نجمة وشركة سيدار وهذه الاستثمارات العربية جاءت نتيجة لتضييق على رؤوس الأموال الأوروبية والأمريكية وبحث عن أسواق آمنة، والجزائر مع بداية

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات محل الدراسة " دراسة حالة الجزائر 1990-2022 "

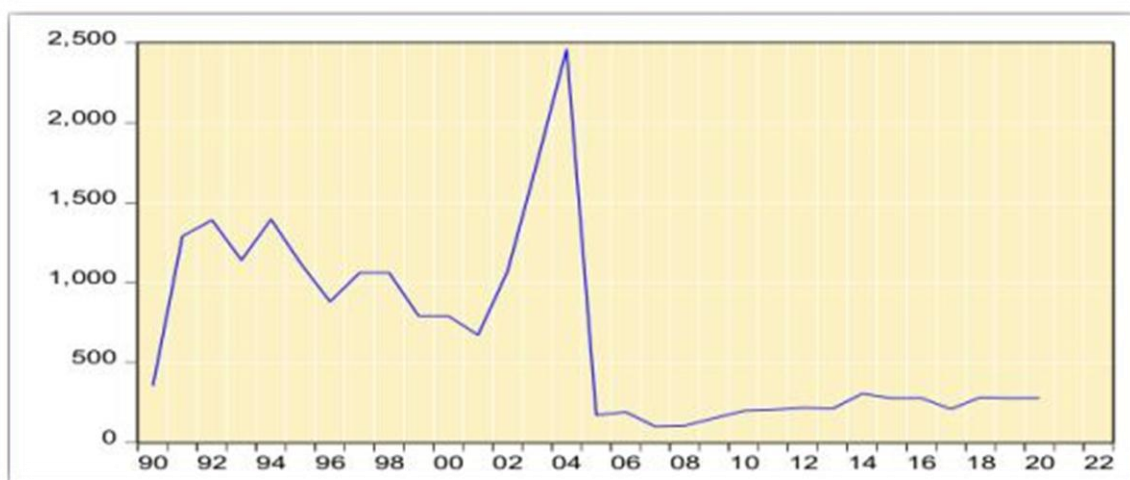
خروجها من عزلة دامت 22 سنة كانت إحدى الدول المرشحة لاستقطاب جزء من هذه الأموال نظرا لتعطشها للاستثمارات في ميادين عديدة وعدد سكانها كبير مقارنة بدول الخليج العربي وبالتالي تملك سوق واسعة تجعل أي مشروع جادا يعرف نجاحا مثمرا وقد تصل نسبة الربحية في قطاع العقار حسب تقديرات خبراء اقتصاديين إلى 122% وهي أرباح خيالية ويتم التستر عليها بالتهرب من الضرائب. إلا أنها انخفضت مع نهاية 2008 لتصل إلى 26.386.070 مليون دولار نظرا لأن العديد من الشركات العربية تأخرت في الحصول على التراخيص اللازمة لبداية نشاطها، كما طرحت مخاوف حول الوضع الأمني وإشكالية تراجع الجزائر في دعم الاستثمارات الأجنبية من خلال إلزام الطرف الأجنبي بالشراكة مع طرف جزائري حصته 51% مع إعادة استثمار جزء من الأرباح في الجزائر. في سنة 2012 تراجع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 15.004.024 مليون دولار وهذا يعكس منحنى انخفاض الاستثمارات في العالم، إلا أن الجزائر ذات موقع جغرافي مثالي لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كذلك المستثمرون يفضلون اكتشاف الأسواق الأفريقية من خلال الجزائر التي تتمتع باستقرار سياسي واقتصادي على غرار الدول التي مسها الربيع العربي ورغم التوجهات العامة للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثرت بالأزمة المالية والاقتصادية، إلا أن الجزائر كانت من أهم الدول المستقبلية للاستثمارات في وقت عرفت الاستثمارات باتجاه تونس والمغرب ارتفاعا لكنه ينبغي على الجزائر أن الوقت قد حان الإقامة علاقات تجارية مع الدول التي هزتها الأزمة المالية العالمية على غرار اسبانيا، إيطاليا واليونان مؤكدا أنه على الجزائر الاستفادة من مؤهلات الدول المتقدمة على المدى البعيد، إلا أن الجزائر سجلت انخفاضا جادا على الرغم من توفرها على البيئة السياسية والاقتصادية المواتية نسبيا والصحة المالية، إذ أن البلاد لم تقلت من الاتجاه العالمي نحو الانخفاض في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والذي يرجعه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تركز الاستثمارات في قطاع المحروقات هو سبب الحد من كثرة توافد الاستثمارات. سنة 2014 سجلت 15.034.531 مليون دولار وهي زيادة طفيفة مقارنة بالسنوات التي قبلها وحتى في سنة 2017 بقية النسبة على حالها تقريبا بحوالي 15.002.351 مليون دولار وهذا نتيجة للركود الذي شهده مجال الاستثمارات وتذبذبات في سوق المالي ما تنعكس أثاره بشكل سلبي على الدول المستقبلية للاستثمار الأجنبي، سنة 2021 سجلت 3.039.171 مليون دولار حيث أن الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات تركز في مجال الطاقة ولا تساهم في التنويع الاقتصادي، وتسعى الحكومة حاليا إلى رفع القيود على جلب هذه الأخيرة من خلال تعديل في إطار قاعدة 49/51 بالنسبة للقطاعات غير الإستراتيجية، وفي انتظار الكشف عن قانون الاستثمار الجديد وقانون المحروقات المعدل اللذان ينتظر منهما رفع المزيد من العقبات البيروقراطية، وتوفير استثمارات جادة وتشجيع استقطاب رؤوس الأموال، مع ضرورة استقرار الإطار التشريعي والتنظيمي.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات محل الدراسة " دراسة حالة الجزائر 1990-2022"

ثانيا: تحويلات المهاجرين

تعد الجزائر من أهم الدول المصدرة للمهاجرين، حيث بلغ عددهم حوالي 1.2 مليون مهاجر سنة 2009 مما جعل الاقتصاد الوطني يستقطب ما نسبته 02% من الناتج المحلي الخام، ان تحتل تحويلات المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد عوائد البترول.

الشكل 03: حجم تحويلات المهاجرين الوافدة الى الجزائر خلال فترة 1990-2021



المصدر: البنك الدولي البيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

سجلت سنوات من 1990 إلى غاية 1995 ما بين 3.520.000 مليون دولار و 11.220.000 مليون دولار نظرا لتواجد عدد كبير من مهاجرين في ظل الأوضاع السياسية التي شهدتها تلك الفترة، سنوات 2000 إلى 2004 تراوحت هذه التحويلات بين 7.900.000 مليون دولار و 1.986.800 مليون دولار و 2.460.000 مليون دولار وهذا الارتفاع دفع بالحكومة الجزائرية على غرار باقي الدول الإفريقية التي تعرف مثل هذه التحويلات سواء عبر قنوات رسمية أو غير رسمية وعملت على تغطية هذه العملية وتقليص مشقة التنقل إلى البنوك بحيث تعاقدت مؤسسة western union مع بريد الجزائر، زد على ذلك تخفيف تكلفة التحويل.

سنة 2004-2008 سجلت 1.040.000 مليون دولار هنا كانت اكبر تحويلات وارده من فرنسا بنسبة 90% بطبيعة تواجد أكبر عدد من جزائريين بها.

سنة 2012-2017 تراوحت بين 2.148.412 مليون دولار و 2.069.741 مليون دولار تكونت من مدخرات المهاجرين المقيمين وأجور المتقاعدين الذين عاد إلى ارض الوطن وتحولت أموالهم من رف

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات محل الدراسة " دراسة حالة الجزائر 1990-2022 "

الصناديق التقاعد بالخارج وتستحوذ البنوك الجزائرية على نسبة الأكبر من هذه التحويلات نتيجة وجوب على المستفيد أن يكون له حساب جاري من أجل استقطاب هذه الأموال، فبنك الجزائر للتنمية يأتي في المرتبة الأولى بحجم تحويلات وهذا ما ينعكس على سيولة بهذه البنوك.

سنة 2021 3.039.171 مليون دولار تحسن ملحوظ خاصة بعد انكشاف جائحة كورونا التي أبرزت الحاجة إلى تسريع العمل الجماعي بما يتماشى مع الأطر الجماعية العالمية خاصة بعد تضخيم للحواجز الهيكلية التي فرضت في سنة 2020 وبداية 2021 وقد أشار تقرير عن بعثة صندوق النقد الدولي مؤخرا على تحسن ملحوظ في مجال التنمية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الأموال التي تحولت عبر قنوات غير الرسمية، فهناك صعوبة في إحصائها بأرقام دقيقة، إلا أن المتفق أما عليه هو احتلالها نسبة كبيرة من حجم التحويلات، نتيجة لارتفاع سعر الصرف الموازي ونشاط السوق السوداء حيث يصل سعر الصرف الأورو واحد إلى 150 دج مقابل 103 دج في البنك الوطني، ومن جهة أخرى نجد أن التحويلات المالية للمهاجرين تكون سنوية.

أما بالنسبة لاستخدام هذه الأموال في الاقتصاد الجزائري فنجدها بصفة عامة توجه للاستثمار من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في جميع القطاعات، ونجد قطاع التصنيع في المرتبة الأولى حسب تقرير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ثالثا: القروض الأجنبية

تميز القروض الأجنبية بمساهمتها البارزة في التنمية لكبر حجمها مقارنة ببقية مصادر التمويل الخارجي للتنمية في الجزائر.

الشكل رقم 04: حجم القروض الاجنبية وافدة الى الجزائر خلال الفترة 1990-2021



المصدر: البنك الدولي البيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

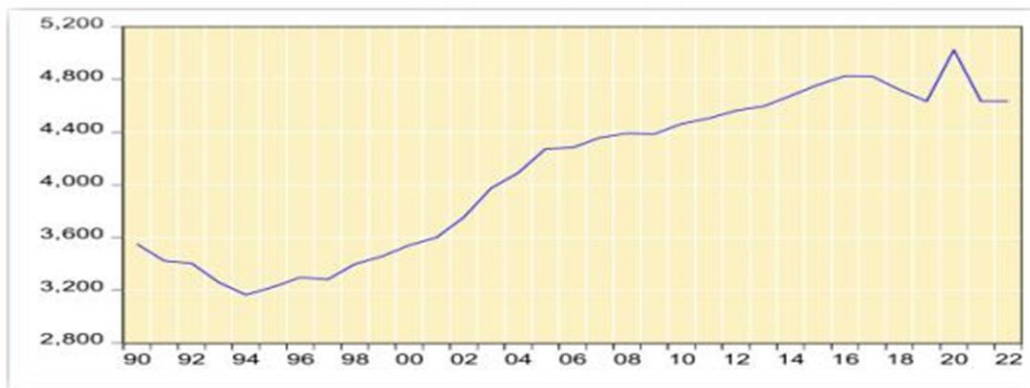
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات محل الدراسة " دراسة حالة الجزائر 1990-2022 "

ففي سنوات 1990-1991 ما يقارب 281.539.090 مليون دولار و 284.899.630 مليون دولار لتشهد ارتفاعا يصل إلى 330.514.400 مليون دولار خلال سنة 1995 وحوالي 336.538.840 مليون دولار وهنا في هدهما لفترة التي شهدت أوضاع سياسية مضطربة أثرت وبشكل سلبي على الاقتصاد الوطني وتدخل صندوق النقد الدولي و فرض هيمنته على الاقتصاد المحلي، لينخفض نوعا ما سنتي 2000 و 2001 سجلت حوالي 254.769.340 مليون دولار و 227.638.860 مليون دولار وهذا نظرا لبداية انتعاش الاقتصاد المحلي وتحرير من مديونية الخارجية ليواصل في هذا الانخفاض لعدة سنوات منها سنة 2004 بقيمة:

224.265.500 مليون دولار ليصل إلى 62.463.920 مليون دولار سنة 2008 وهنا بفضل البرامج المتبعة وزيادة الاستثمارات العربية مما أدى إلى الاستغناء عن المساعدات الدولية بشكل كبير. لتشهد الفترة من 2012-2017 55.156,260 مليون دولار و 55.212.980 مليون دولار على التوالي وهذا الانخفاض راجع الارتفاع معدلات النمو الصناعي وسجلت سنة 2021 سجلت حوالي 557.862 مليون دولار وهو أخفض معدل مقارنة بالسنوات السابقة.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للمتغيرات التابعة
أولا: تطور النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)
تطور النمو الاقتصادي يستعمل الناتج المحلي الإجمالي عادة مقياس للمقارنات الدولية ومعيارا واسعا للتقدم الاقتصادي باعتباره أقوى محدد اقتصادي للتنمية في بلد ما والشكل التالي يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.

الشكل رقم 05: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة 1990-2021



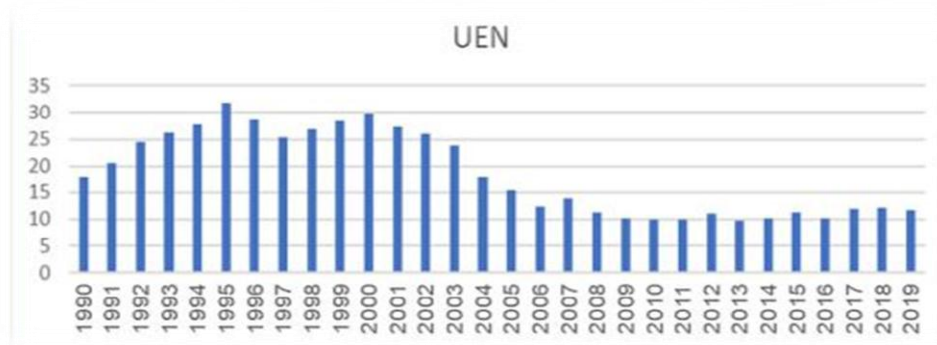
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S) البنك الدولي

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات محل الدراسة " دراسة حالة الجزائر 1990-2022 "

سنة 1990 سجل الناتج المحلي قيمة 3550.0326 مليون دولار وعرف انخفاض سنة 1991 لتصل قيمته إلى 34226386 مليون دولار وواصل انخفاضه ليسجل قيمة 3223.5575 مليون دولار سنة 1995 وكان السبب في هذا الانخفاض تناقص قيمة الصادرات والإنفاق الحكومي، وفي سنة 1996 شهد ارتفاع طفيف حيث سجل قيمة 3279.8633 مليون دولار لزيادة حجم الاستثمار وصادرات النفط وواصل ارتفاعاته حيث كانت سنة 2000 قيمته 3541.072 مليون دولار وسنة 2001 القيمة 3600.437 مليون دولار وسنة 2004 القيمة 4091.144 مليون دولار وخلال سنة 2008 القيمة 4390.499 مليون دولار وفي سنة 2012 وصل إلى قيمة 4564.435 مليون دولار وفي سنة 2014 لتصل قيمته إلى 4675.885 مليون دولار وخلال سنة 2017 وصلت القيمة إلى 4825.178 مليون دولار، وسجلت أعلى قيمة سنة 2021 بلغت 5090.35 مليون دولار بفضل ارتفاع الاستهلاك الخاص وإجمالي الاستثمار والإنفاق الحكومي زيادة على ذلك تسجيل فروق ايجابية بين قيم الصادرات والواردات ويستخدم تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في جميع بلدان العالم كمؤشر يستدل به على الصحة العامة للاقتصاد حيث أن نموه دليل على خلق الثروة والاستثمار وزيادة التشغيل ولكنه لا يشير بالضرورة إلى الرفاهية الاجتماعية ولا إلى الثروة الإجمالية فهو يبقى مؤشر لحجم الثروة التي تخلق خلال كل مدة (سنويا مثلا).

ثانيا: تطور معدلات البطالة

تعتبر ظاهرة البطالة وتطورها خلال الزمن الشغل الشاغل لكل دول العالم، نظرا لأهميتها وبروزها كمؤشر يعكس تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتختلف نسبة البطالة من منطقة لأخرى حسب اختلاف محدداتها في هذه الدول، وتوضح فيما يلي تطور معدلات البطالة في الجزائر في الشكل التالي رقم 05: الشكل رقم 06: يمثل تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد (البيانات المفتوحة للبنك الدولي، 2020)

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات محل الدراسة " دراسة حالة الجزائر 1990-2022 "

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أنّ معدلات البطالة تتميز بمرحلتين: الأولى هي مرحلة معدلات بطالة مرتفعة خلال فترة تسعينيات القرن العشرين، وتميزت المرحلة الثانية بمعدلات منخفضة بشكل ملحوظ في بداية الألفية الثالثة. ففي الفترة الأولى تصنف معدلات البطالة من بين أكبر نسب البطالة في دول المغرب العربي، حيث كانت 5.22% سنة 1991، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة نتيجة الظروف السياسية التي كانت تمر بها البلاد، لترتفع إلى 31.28% سنة 1999، ثم تبدأ في الانخفاض في بداية الألفية الثالثة، ومع تحسن الأوضاع المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول مع بداية 2001، وأمام الانفتاح الواسع للاقتصاد الوطني على الأسواق العالمية، باشرت الجزائر بوضع مخططات الإنعاش والنمو الاقتصادي التي اتسمت بالإيجاب، نظرا لما حققته من نتائج، حيث بلغ معدل النمو نسبة 8.6% مع ارتفاع مناصب الشغل في الفترة (2006 - 2001) (إلى مليون منصب، وتعود أغلب هذه المناصب الجديدة إلى سياسة تطبيق دعم الإنعاش الاقتصادي وآليات التشغيل، حيث تراجعت نسبة البطالة مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن الواقع لا يعكس ذلك، حيث أن أعداد الناشطين الطلبة عن العمل بلغت حسب الديوان الوطني للإحصائيات 1240841 بطالا سنة 2006، وهو يعادل 3.12 %، وبلغ عدد البطالين الأقل من 30 سنة 869879 بطالا، أي 1.70 % من إجمالي البطالين، وقدرت نسبة البطالة في الوسط الحضري بـ 6.62% مقابل 4.37 % في الوسط الريفي وتصل نسبة البطالة سنة 2009 نسبة البطالة 16.10 % نتيجة لتحسن الظروف السياسية والأمنية في البلاد، لتصل نسبة البطالة تتراوح بين 10 و 11 % إلى أن تتصل إلى 14.12 % سنة 2018، لتتخفّض سنة 2019 إلى 70.11 %، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 63.3 بالمئة، وهذا نتيجة تراجع أسعار النفط خلال هذه السنة.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات محل الدراسة " دراسة حالة الجزائر 1990-2022 "

المبحث الثاني: الدراسة القياسية

الدراسة القياسية:

ستحاول في هذا القسم ترجمة العلاقة النظرية (موضحة في الفصل الأول) في ضوء نماذج رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي، حيث ستركز على الأمس القياسية والاختبارات التجريبية للفرضيات الاقتصادية من خلال بناء نموذج قياسي يشمل كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض الأجنبية وتحويلات المهاجرين بالإضافة الى البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر مرتكزين أساسا على ما توفر لدينا من معطيات خاصة بالاقتصاد الجزائري

1. وصف البيانات

تعتمد دراستنا في بياناتها على احصائيات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات حيث يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة (1990) (2022) أي على 33 مشاهدة، أما فيما يخص متغيرات الدراسة تشمل كل من:

IDE: الاستثمار الاجنبي المباشر

FL: القروض الأجنبية

MR: تحويلات المهاجرين

UR: معدل البطالة

GDP: معدل النمو الاقتصادي.

ثم الاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews V13) للحصول على النتائج.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات محل الدراسة " دراسة حالة الجزائر 1990-2022 "

مخرجات إيفيوس (الدراسة القياسية)

1. النموذج الخاص بدراستنا يؤخذ الصيغة الرياضية الموالية:

$$X_t = A(L)X_{t-1} + B(L)Z_{t-1} + e_t \dots (1)$$

حيث أن:

X_t : شعاع المتغيرات التابعة؛

Z_t : شعاع المتغيرات المستقلة؛

e_t : حد الخطأ العشوائي (يحقق خاصية: الوسط = 0 والتباين ثابت).

أما: $A(L)$ و $B(L)$ فهي تمثل مصفوفة معلمات النموذج وفق الصيغة السابقة نحصل على المعادلة الموالية:

الشكل رقم 07: طريقة حساب في نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR

Estimation Proc:

=====

LS 1 1 GDP UR IDE FL MR

VAR Model:

=====

$GDP = C(1,1)*GDP(-1) + C(1,2)*UR(-1) + C(1,3)*IDE(-1) + C(1,4)*FL(-1) + C(1,5)*MR(-1) + C(1,6)$

$UR = C(2,1)*GDP(-1) + C(2,2)*UR(-1) + C(2,3)*IDE(-1) + C(2,4)*FL(-1) + C(2,5)*MR(-1) + C(2,6).$

$IDE = C(3,1)*GDP(-1) + C(3,2)*UR(-1) + C(3,3)*IDE(-1) + C(3,4)*FL(-1) + C(3,5)*MR(-1) + C(3,6).$

$FL = C(4,1)*GDP(-1) + C(4,2)*UR(-1) + C(4,3)*IDE(-1) + C(4,4)*FL(-1) + C(4,5)*MR(-1) + C(4,6).$

$MR = C(5,1)*GDP(-1) + C(5,2)*UR(-1) + C(5,3)*IDE(-1) + C(5,4)*FL(-1) + C(5,5)*MR(-1) + C(5,6).$

المصدر: من اعداد الطلبة لمخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews. V.13).

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات محل الدراسة " دراسة حالة الجزائر 1990-2022 "

2. التحليل الوصفي للمتغيرات الدراسة:

يتم استخدام الاحصاء الوصفي لوصف الملامح الرئيسية لبيانات الدراسة فهي توفر ملخصات بسيطة حول العينة، وتبعا لما سبق هنالك العديد من الطرق الاحصائية لوصف البيانات وأهم ما استخدمناه في بحثنا هو الحد الأدنى (Mean) الوسط الحسابي (Maximum) - الحد الأعلى (Minimum) - الانحراف المعياري (Std Deviation)، وهذا يوضحه الجدول رقم (01). وفقا لمخرجات البرنامج الاحصائي Eviews v13، تلاحظ بأن عدد الفترات الزمنية لدراستنا هي : 33 مشاهدة أي لا توجد قيم مفقودة، أما بالنسبة لبقية مؤشرات التحليل الاحصائي هي موزعة بطريقة متماثلة تقريبا.

الجدول رقم(01): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

	IDE	FL	MR	GDP	UR
Mean	0.787879	0.705772	1.130092	2.533333	17.55455
Maximum	2.000000	2.050000	2.460000	7.200000	31.80000
Minimum	-0.300000	0.000000	0.099005	-5.100000	9.800000
Std. Dev.	0.620865	0.762174	0.733546	2.375219	7.410006
Observations	33	33	33	33	33

المصدر: من اعداد الطلبة لمخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews. V.13).

3. الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يتبين من خلال الجدول أدناه رقم (02)، والمتعلق بالارتباط ما بين متغيرات نموذج الدراسة، أنه يوجد علاقة ارتباط بين متغيرات الدراسة كون جل قيم الارتباط تقع ما بين [-1، 1].

الجدول رقم(02):الارتباط بين متغيرات الدراسة

	GDP	UR	IDE	FL	MR
GDP	1	- 0.026899264 88982728	0.291445278 6565071	0.058566406 24615782	- 0.075531464 42663606
UR		1	- 0.274950954 6437436	0.950091133 1524742	- 0.087304296 56379376
IDE			1	- 0.282429602 125608	- 0.393676883 41094
FL				1	- 0.105336974 9837618
MR					1

المصدر: من اعداد الطلبة لمخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews. V.13).

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات محل الدراسة " دراسة حالة الجزائر 1990-2022"

4. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك - تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

أ. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

يجب أن تكون السلاسل الزمنية المستعملة مستقرة وفقا لنظرية الانحدار خاصة في تحليل الوضعيات الاقتصادية الكلية نبدأ باختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات التحليل الاقتصادي من خلال استعمال الاختبار الموسع لديكي فولر بالاعتماد على معيار شوارز وفيه يتم حساب عدد التأخيرات بناءا على أصغر قيمة يؤخذ بها المعامل أكايك وشوارز (وهي درجة إبطاء مقدرة ب (01)، يتم توضيح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): اختبار درجة إبطاء السلاسل الزمنية محل الدراسة

	AIC1	AIC2	AIC3
Lag1	41.7432		
Lag2		41.3212	
Lag3			40.9256

المصدر: من اعداد الطلبة لمخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews. V.13).

يتم اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة وما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا حيث سوف نعتد في هذه الدراسة على اختيار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فرضية عدم القائلة بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلاسل الزمنية وتجنب النتائج المزيفة لعدم استقرارها، ذلك من خلال المقارنة الاحصائية (t المحسوبة أكبر من قيمة الحرجة عند مستوى ثقة محدد، نختار 01% - 05% - 10% كمجال ثقة) ترفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة تكون مستقرة، أما قبول الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة تكون السلسلة التي لدينا غير مستقرة ومنه تعيد الاختبار في الفرق 1 و II وهكذا. يوضح الجدول رقم (03) النتائج المتحصل عليها من البرنامج الاحصائي (Eviews v13) لأثر تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع عند المستوى وعند الفروق الأولى والثانية، كما يتضمن القيم الحرجة لكل اختبار عند معنوية (01% - 05% - 10%)

**الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات محل الدراسة " دراسة حالة الجزائر
1990-2022"**

الجدول رقم(04): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة

GDP عند المستوى			
بدون	ثابت واتجاه	ثابت	القيمة المقدرة
-1.952066	-3.557759	-2.957110	
-1.229645 (0.1960)	-3.869253 (0.0254)	-3.933259 (0.0050)	القيمة المجدولة
GDP عند الفرق الاول			
بدون	ثابت واتجاه	ثابت	القيمة المقدرة
-1.952066	-3.568379	-2.960411	
-9.367144 (0.0000)	-5.351614 (0.0008)	-9.244314 (0.0000)	القيمة المجدولة
UR عند المستوى			
بدون	ثابت واتجاه	ثابت	القيمة المقدرة
-1.951687	-3.557759	-2.957110	
-0.872276 (0.3304)	-1.658428 (0.7462)	-0.777855 (0.8119)	القيمة المجدولة
UR عند الفرق الاول			
بدون	ثابت واتجاه	ثابت	القيمة المقدرة
-1.952066	-3.562882	-2.960411	
-5.013129 (0.0000)	-4.909297 (0.0022)	-4.987031 (0.0003)	القيمة المجدولة
IDE عند المستوى			
بدون	ثابت واتجاه	ثابت	القيمة المقدرة
-1.951687	-3.557759	-2.957110	
-1.549787 (0.1122)	-2.535541 (0.3102)	-2.753972 (0.0763)	القيمة المجدولة
IDE عند الفرق الاول			
بدون	ثابت واتجاه	ثابت	القيمة المقدرة
-1.952066	-3.568379	-2.960411	

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات محل الدراسة " دراسة حالة الجزائر

1990-2022"

القيمة المجدولة	-7.241210 (0.0000)	-6.054899 (0.0001)	-7.366421 (0.0000)
FL عند المستوى			
القيمة المقدرة	ثابت	ثابت واتجاه	بدون
	-2.957110	-3.562882	-1.952066
القيمة المجدولة	-0.379532 (0.9011)	-1.559114 (0.7859)	-1.494294 (0.1242)
FL عند الفرق الأول			
القيمة المقدرة	ثابت	ثابت واتجاه	بدون
	-2.960411	-3.562882	-1.952066
القيمة المجدولة	-4.085606 (0.0035)	-3.981345 (0.0201)	-3.874784 (0.0003)
MR عند المستوى			
القيمة المقدرة	ثابت	ثابت واتجاه	بدون
	-2.957110	-3.557759	-1.951687
القيمة المجدولة	-2.711738 (0.0831)	-2.812259 (0.2034)	-1.041205 (0.2621)
MR عند الفرق الأول			
القيمة المقدرة	ثابت	ثابت واتجاه	بدون
	-2.960411	-3.562882	-1.952066
القيمة المجدولة	-6.526435 (0.0000)	-6.424019 (0.0000)	-6.636180 (0.0000)

المصدر: من اعداد الطلبة لمخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews. V.13).

ب. اختبار التكامل المشترك:

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول (موضح في الجدول أعلاه يتم التأكد من وجود التكامل بين هذه السلاسل في ظل وجود الفرضية العدمية ، وعدم التكامل المشترك بين المتغيرات. إذا يمكن أن يقال أن التكامل المشترك يشير إلى طريقة الحصول على توازن أو علاقة طويلة المدى بين المتغيرات غير المستقرة أو إنها تعني وجود طريقة تعديل تمتع الزيادة في خطأ علاقة المدى الطويل حيث توجد عدة منهجيات لاختبار وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية من عدمه ، أهمها:

أولاً: اختبار جوهانسن وجيسليس: لتحديد عدة متجهات التكامل المشترك ، اقترح جوهانسن في (1988) - (1991) وجيسليس (1990) اجراء اختبارين حيث يعتبر أفضل من اختبار انجل غرانجر نظرا لأنه يتناسب

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات محل الدراسة " دراسة حالة الجزائر 1990-2022"

مع العينات صغيرة الحجم وكذلك وجود أكثر من متغيرين، ويسمح بدراسة المتبادل بين المتغيرات محل الدراسة.

اختبار الأثر (λ trace) : يتم اختبار فرضية أن هناك على الأكثر (q) من متجهات تكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد ($r=q$) .

اختبار القيمة العظمى (λ max) : والذي يختبر فرضية العدم بأن هناك (r) متجه للتكامل المشترك والفرضية البديلة ($r+1$) هو متجه للتكامل المشترك ، ونتائج الاختبار المستخرجة من (Eviews. V.13) كالآتي:

الجدول رقم(05): اختبار التكامل المشترك

λ trace				
بوجود اتجاه			الفرض البديل	الفرض العدمي
الاحتمال **(Prob)	القيمة عند مستوى 5%	القيمة المقدرة		
0.0000	69.81889	153.4798	$r \geq 1$	$r=0$
0.0008	47.85613	63.68398	$r \geq 2$	$r < 1$
0.0333	29.79707	31.30122	$r \geq 3$	$r < 2$
0.0267	15.49471	17.27047	$r \geq 4$	$r < 3$
0.0559	3.841465	3.653521	$r \geq 5$	$r < 4$
λ max				
0.0000	33.87687	89.79579	$r=1^{**}$	$r=0$
0.0111	27.58434	32.38276	$r=2$	$r \leq 1$
0.3625	21.13162	14.03076	$r=3$	$r \leq 2$
0.0631	14.26460	13.61694	$r=4$	$r \leq 3$
0.0559	3.841465	3.653521	$r=5$	$r \leq 4$

المصدر: من اعداد الطلبة لمخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews. V.13).

من خلال النتائج المتحصل عليها يتضح أن (λ trace) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) بالتالي ترفض الفرض العدمي أي وجود علاقة تكامل مشترك حيث أن عدد متجهات التكامل المشترك (4)

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات محل الدراسة " دراسة حالة الجزائر

"1990-2022"

عند مستوى معنوية (5%). مما سبق وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها.

ج. نموذج تصحيح الخطأ (1,3) VECN:

يطبق هذا الاختبار بعد نجاح اختبار جوهانسن للتكامل المشترك ، وهو يقيس العلاقة القصيرة والطويلة بين المتغيرات محل الدراسة تظهر المعادلات وفق نموذج (Eviews. V.13) على النحو الموالي:

=====

EC 1 3 GDP UR IDE FL MR

VAR Model:

=====

$D(GDP) = A(1,1) \cdot (B(1,1) \cdot GDP(-1) + B(1,2) \cdot UR(-1) + B(1,3) \cdot IDE(-1) + B(1,4) \cdot FL(-1) + B(1,5) \cdot MR(-1) + B(1,6)) +$
 $C(1,1) \cdot D(GDP(-1)) + C(1,2) \cdot D(GDP(-2)) + C(1,3) \cdot D(GDP(-3)) + C(1,4) \cdot D(UR(-1)) + C(1,5) \cdot D(UR(-2)) + C(1,6) \cdot D(UR(-3)) +$
 $C(1,7) \cdot D(IDE(-1)) + C(1,8) \cdot D(IDE(-2)) + C(1,9) \cdot D(IDE(-3)) + C(1,10) \cdot D(FL(-1)) + C(1,11) \cdot D(FL(-2)) + C(1,12) \cdot D(FL(-3)) +$
 $C(1,13) \cdot D(MR(-1)) + C(1,14) \cdot D(MR(-2)) + C(1,15) \cdot D(MR(-3)) + C(1,16)$

$D(UR) = A(2,1) \cdot (B(1,1) \cdot GDP(-1) + B(1,2) \cdot UR(-1) + B(1,3) \cdot IDE(-1) + B(1,4) \cdot FL(-1) + B(1,5) \cdot MR(-1) + B(1,6)) +$
 $C(2,1) \cdot D(GDP(-1)) + C(2,2) \cdot D(GDP(-2)) + C(2,3) \cdot D(GDP(-3)) + C(2,4) \cdot D(UR(-1)) + C(2,5) \cdot D(UR(-2)) + C(2,6) \cdot D(UR(-3)) +$
 $C(2,7) \cdot D(IDE(-1)) + C(2,8) \cdot D(IDE(-2)) + C(2,9) \cdot D(IDE(-3)) + C(2,10) \cdot D(FL(-1)) + C(2,11) \cdot D(FL(-2)) + C(2,12) \cdot D(FL(-3)) +$
 $C(2,13) \cdot D(MR(-1)) + C(2,14) \cdot D(MR(-2)) + C(2,15) \cdot D(MR(-3)) + C(2,16)$

$D(IDE) = A(3,1) \cdot (B(1,1) \cdot GDP(-1) + B(1,2) \cdot UR(-1) + B(1,3) \cdot IDE(-1) + B(1,4) \cdot FL(-1) + B(1,5) \cdot MR(-1) + B(1,6)) +$
 $C(3,1) \cdot D(GDP(-1)) + C(3,2) \cdot D(GDP(-2)) + C(3,3) \cdot D(GDP(-3)) + C(3,4) \cdot D(UR(-1)) + C(3,5) \cdot D(UR(-2)) + C(3,6) \cdot D(UR(-3)) +$
 $C(3,7) \cdot D(IDE(-1)) + C(3,8) \cdot D(IDE(-2)) + C(3,9) \cdot D(IDE(-3)) + C(3,10) \cdot D(FL(-1)) + C(3,11) \cdot D(FL(-2)) + C(3,12) \cdot D(FL(-3)) +$
 $C(3,13) \cdot D(MR(-1)) + C(3,14) \cdot D(MR(-2)) + C(3,15) \cdot D(MR(-3)) + C(3,16)$

$D(FL) = A(4,1) \cdot (B(1,1) \cdot GDP(-1) + B(1,2) \cdot UR(-1) + B(1,3) \cdot IDE(-1) + B(1,4) \cdot FL(-1) + B(1,5) \cdot MR(-1) + B(1,6)) +$
 $C(4,1) \cdot D(GDP(-1)) + C(4,2) \cdot D(GDP(-2)) + C(4,3) \cdot D(GDP(-3)) + C(4,4) \cdot D(UR(-1)) + C(4,5) \cdot D(UR(-2)) + C(4,6) \cdot D(UR(-3)) +$
 $C(4,7) \cdot D(IDE(-1)) + C(4,8) \cdot D(IDE(-2)) + C(4,9) \cdot D(IDE(-3)) + C(4,10) \cdot D(FL(-1)) + C(4,11) \cdot D(FL(-2)) + C(4,12) \cdot D(FL(-3)) +$
 $C(4,13) \cdot D(MR(-1)) + C(4,14) \cdot D(MR(-2)) + C(4,15) \cdot D(MR(-3)) + C(4,16)$

$D(MR) = A(5,1) \cdot (B(1,1) \cdot GDP(-1) + B(1,2) \cdot UR(-1) + B(1,3) \cdot IDE(-1) + B(1,4) \cdot FL(-1) + B(1,5) \cdot MR(-1) + B(1,6)) +$
 $C(5,1) \cdot D(GDP(-1)) + C(5,2) \cdot D(GDP(-2)) + C(5,3) \cdot D(GDP(-3)) + C(5,4) \cdot D(UR(-1)) + C(5,5) \cdot D(UR(-2)) + C(5,6) \cdot D(UR(-3)) +$
 $C(5,7) \cdot D(IDE(-1)) + C(5,8) \cdot D(IDE(-2)) + C(5,9) \cdot D(IDE(-3)) + C(5,10) \cdot D(FL(-1)) + C(5,11) \cdot D(FL(-2)) + C(5,12) \cdot D(FL(-3)) +$
 $C(5,13) \cdot D(MR(-1)) + C(5,14) \cdot D(MR(-2)) + C(5,15) \cdot D(MR(-3)) + C(5,16)$

قبل الشروع في تقدير النموذج (1,3) VECN، علينا اختبار مدى صلاحية النموذج احصائيا والاختبارات في هذا الصدد كثيرة ومتعددة سوف نقتصر على ثلاثة منها:

د. اختبار استقرار النموذج:

حتى يكون النموذج مستقر عموما فمن الضروري أن تكون متغيراته تشكل نظام ديناميكي مستقر ، لهذا يجب أن تكون جذور الوحدة وجميع المعاملات أصغر عن الواحد مما يعني أن النموذج لا يعني من مشكل ارتباط الاخطاء أو عدم ثبات التباين النتائج المتحصل عليها لهذا الاختبار مستخرجة من البرنامج الاحصائي (Eviews. V.13) موضحة في الجدول والشكل المواليين:

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات محل الدراسة " دراسة حالة الجزائر 1990-2022 "

الجدول رقم(06): يوضح جذور الوحدة والمعاملات النموذج

Roots of Characteristic Polynomial	
Endogenous variables: GDP UR IDE FL MR	
Exogenous variables:	
Lag specification: 1 3	
Date: 03/25/24 Time: 22:37	
Root	Modulus
1.000000	1.000000
1.000000	1.000000
1.000000 - 1.74e-15i	1.000000
1.000000 + 1.74e-15i	1.000000
-0.379074 + 0.794576i	0.880368
-0.379074 - 0.794576i	0.880368
-0.007688 - 0.829399i	0.829434
-0.007688 + 0.829399i	0.829434
-0.739778 - 0.361077i	0.823194
-0.739778 + 0.361077i	0.823194
0.354120 - 0.709931i	0.793349
0.354120 + 0.709931i	0.793349
-0.537927 - 0.532293i	0.756770
-0.537927 + 0.532293i	0.756770
0.677225 - 0.175113i	0.699499
0.677225 + 0.175113i	0.699499
0.467297 - 0.491223i	0.677987
0.467297 + 0.491223i	0.677987
-0.559396	0.559396
-0.514071	0.514071
VEC specification imposes 4 unit root(s).	

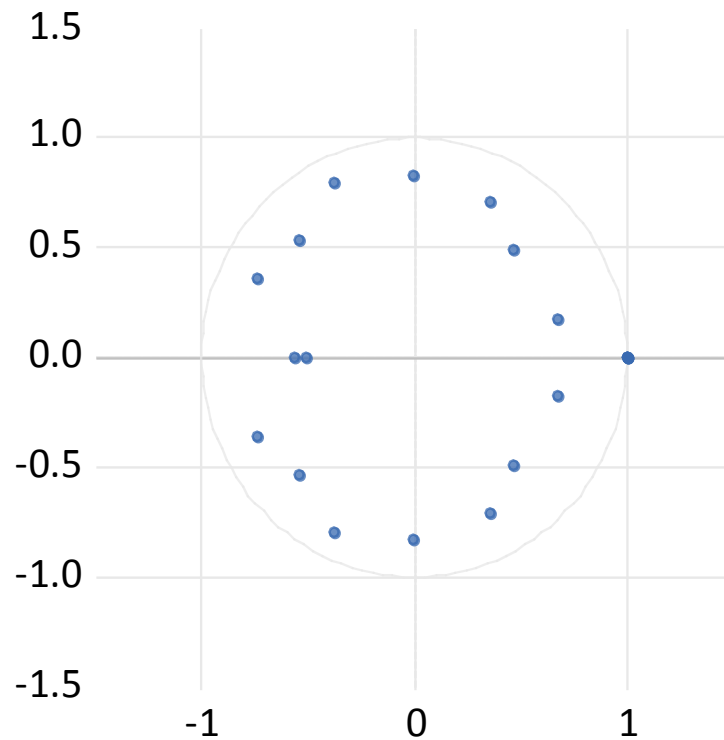
المصدر: من اعداد الطلبة لمخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews. V.13).

من خلال معطيات الجدول، نلاحظ بأن معظم جذور الوحدة والمعاملات هي أقل من الواحد وهذا معناه أن النموذج لا يعاني من مشكل ارتباط الأخطاء. يتم توضيح ذلك بشكل أكثر دقة من خلال الشكل الموالي:

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات محل الدراسة " دراسة حالة الجزائر "1990-2022"

الشكل رقم(08): يوضح جذور الوحدة والمعاملات النموذج العكسية

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر: من اعداد الطلبة لمخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews. V.13).

بما أن أغلب كثير الحدود تقع داخل الدائرة ، هذا ما يؤكد استقرار النموذج.
هـ. اختبار فحص البواقي:

يتعلق باختبارات التوزيع الطبيعي البواقي النموذج، ويهدف إلى التأكد إذا ما كانت سلسلة البواقي تحمل خصائص التوزيع الطبيعي، وأهم هذه الاختبارات ما يلي:
أولاً: اختبار (Skewness & Kurtases) في هذا الاختبار نقول أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي إذا وفقط إذا كان هناك تناظر وتسطح طبيعي (نقل الفرض العدمي)، حيث تقوم بمقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة المجدولة المناظرة لها.

يشير α إلى مجال الثقة (95%) في هذه الدراسة وتشير (DF) إلى درجات الحرية، فإذا كانت القيم المجدولة أكبر من القيم المحسوبة تقبل فرضتي التناظر والتسطح الطبيعي والعكس صحيح.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات محل الدراسة " دراسة حالة الجزائر

1990-2022"

ثانيا: اختبار (Jaque Berra) هذا الاختبار تقوم كذلك بمقارنة القيمة المحسوبة (X^2) مع القيمة المجدولة المناظرة لها عند مجال ثقة (05%) . النتائج المتحصل عليها يتم تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم(07): اختبار فحص البواقي

Jaque-Berra	Kurtoses	Skewness	
6.848151	4.840951	-0.754708	1
1.188468	2.370890	-0.383334	2
3.673444	3.417208	-0.846467	3
1.978066	2.671475	-0.618282	5
0.596285	3.627047	-0.158342	6

المصدر: من اعداد الطلبة لمخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews. V.13).

و. نتائج تقدير النموذج: إن جميع النتائج المستخرجة والمتحصل عليها من البرنامج الاحصائي (Eviews. V.13) تظهر من خلال المعادلات التالية:

VAR Model - Substituted Coefficients:

=====

$$D(GDP) = 0.206489440718 * (GDP(-1) + 1.45471808577 * UR(-1) - 9.74828953434 * IDE(-1) - 15.1866075917 * FL(-1) - 4.94524449146 * MR(-1) - 3.56235222172) - 0.803360861335 * D(GDP(-1)) - 0.550040036363 * D(GDP(-2)) + 0.0703029932732 * D(GDP(-3)) + 0.119737794107 * D(UR(-1)) - 0.39576169327 * D(UR(-2)) - 0.150887414503 * D(UR(-3)) + 1.58969540591 * D(IDE(-1)) + 1.59943064438 * D(IDE(-2)) + 1.00918945854 * D(IDE(-3)) + 3.88161131099 * D(FL(-1)) + 4.66585785542 * D(FL(-2)) + 0.284728414832 * D(FL(-3)) + 1.68605422634 * D(MR(-1)) + 0.496671155486 * D(MR(-2)) - 0.198809167398 * D(MR(-3)) + 0.384322647426.$$

$R^2 = 0.55$ $F = 0.90$

$$D(UR) = -0.491101082598 * (GDP(-1) + 1.45471808577 * UR(-1) - 9.74828953434 * IDE(-1) - 15.1866075917 * FL(-1) - 4.94524449146 * MR(-1) - 3.56235222172) + 0.194251859495 * D(GDP(-1)) - 0.0805253391761 * D(GDP(-2)) + 0.380925135755 * D(GDP(-3)) + 0.551630631761 * D(UR(-1)) + 0.886431395499 * D(UR(-2)) + 0.776977335774 * D(UR(-3)) - 1.41624304427 * D(IDE(-1)) - 1.28547587877 * D(IDE(-2)) + 1.00193000512 * D(IDE(-3)) + 3.78589551469 * D(FL(-1)) - 5.54418095648 * D(FL(-2)) - 0.172800577283 * D(FL(-3)) - 2.01006515044 * D(MR(-1)) + 0.162713454795 * D(MR(-2)) + 1.1652744971 * D(MR(-3)) - 0.417761356736.$$

$R^2 = 0.51$ $F = 0.92$

$$D(IDE) = 0.190375252557 * (GDP(-1) + 1.45471808577 * UR(-1) - 9.74828953434 * IDE(-1) - 15.1866075917 * FL(-1) - 4.94524449146 * MR(-1) - 3.56235222172) - 0.237593402591 * D(GDP(-1)) - 0.162494619046 * D(GDP(-2)) - 0.0917634044015 * D(GDP(-3)) - 0.324903555893 * D(UR(-1)) - 0.288188963684 * D(UR(-2)) - 0.126940769286 * D(UR(-3)) + 0.528235260014 * D(IDE(-1)) + 0.100095303841 * D(IDE(-2)) + 0.169971236191 * D(IDE(-3)) + 3.78569435259 * D(FL(-1)) + 0.96725520618 * D(FL(-2)) + 0.556599403311 * D(FL(-3)) + 0.246811723341 * D(MR(-1)) - 0.150733247968 * D(MR(-2)) + 0.121858209623 * D(MR(-3)) + 0.0112886006234.$$

$R^2 = 0.82$ $F = 3.48$

$$D(FL) = -0.0336173349583 * (GDP(-1) + 1.45471808577 * UR(-1) - 9.74828953434 * IDE(-1) - 15.1866075917 * FL(-1) - 4.94524449146 * MR(-1) - 3.56235222172) + 0.02906398611 * D(GDP(-1)) + 0.0190796458374 * D(GDP(-2)) + 0.0309107329225 * D(GDP(-3)) + 0.0686914693104 * D(UR(-1)) + 0.0718650887222 * D(UR(-2)) + 0.0646164129258 * D(UR(-3)) - 0.107162628163 * D(IDE(-1)) - 0.0445074451675 * D(IDE(-2)) + 0.0343746408714 * D(IDE(-3)) - 0.311534631252 * D(FL(-1)) - 0.514339643977 * D(FL(-2)) - 0.283871854459 * D(FL(-3)) + 0.00100842671807 * D(MR(-1)) - 0.0342958193593 * D(MR(-2)) + 0.083638856402 * D(MR(-3)) - 0.0453209728586.$$

$R^2 = 0.77$ $F = 2.54$

$$D(MR) = 0.166802601879 * (GDP(-1) + 1.45471808577 * UR(-1) - 9.74828953434 * IDE(-1) - 15.1866075917 * FL(-1) - 4.94524449146 * MR(-1) - 3.56235222172) - 0.204797893309 * D(GDP(-1)) - 0.209391103758 * D(GDP(-2)) - 0.148293390963 * D(GDP(-3)) - 0.286060870807 * D(UR(-1)) - 0.159499108555 * D(UR(-2)) - 0.150836978989 * D(UR(-3)) + 0.42521643248 * D(IDE(-1)) + 0.518807784685 * D(IDE(-2)) - 0.0376671187727 * D(IDE(-3)) + 0.840399584194 * D(FL(-1)) + 3.25305795307 * D(FL(-2)) + 0.822007197878 * D(FL(-3)) + 0.308016604569 * D(MR(-1)) + 0.123260845455 * D(MR(-2)) - 0.410677908187 * D(MR(-3)) + 0.0494842621809.$$

$R^2 = 0.38$ $F = 0.47$

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات محل الدراسة " دراسة حالة الجزائر 1990-2022 "

- بالنسبة للأثر النمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر و القروض الأجنبية وتحويلات المهاجرين في الجزائر: هو اثر سلبي على المدى القصير بمعدل (-9.75،-15.19،-4.95) على التوالي، واثر ايجابي على المدى الطويل بمعدل (+1.59،+3.33،+1.69) خلال الفترة الممتدة من (1990 الى 2022).

- بالنسبة للأثر معدل البطالة على الاستثمار الأجنبي المباشر و القروض الأجنبية و تحويلات المهاجرين في الجزائر: هو سلبي على المدى القصير بمعدل (-9.75،-15.19،-4.95) على التوالي، و سلبي على المدى الطويل بمعدل (-1.42،-5.74،-2.01) خلال الفترة الممتدة من (1990 الى 2022)

ما يمكن تحليله هو انه تكمن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ملئ الفجوة بين المصادر المتاحة محلياً والمتمثلة في الإيدار، العملات الأجنبية الإيرادات الحكومية، التكنولوجيا والإدارة وبين الإستراتيجية المسطرة لتحقيق التنمية فمثلا نموذج هارود دومر $domar\ harrord$ لتغطية الفجوة بين الإيدار والاستثمار والذي يقوم على افتراض وجود علاقة مباشرة بين معدل الإيدار " S " في دولة ما ومعدل نمو الإنتاج بها "G" وذلك على أساس المعادلة التالية $g=s/k$ ، حيث k هو رأس المال للإنتاج، فزيادة معدل الإنتاج يتناسب طرديا مع الإيدار أي زيادة الإيدار تؤدي إلى زيادة معدل الإنتاج

في ما يخص دراسة قياسية لاثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

أولا: تقديم النموذج

سوف تعتمد في دراستنا على نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR : vecteur autorégressif) من أجل تحديد العلاقة الموجودة بين متغيرين أحدهما هو المتغير المفسر (التابع) والمتمثل في النمو الاقتصادي والذي تعبر عنه بنسبة النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام والذي نرمز له بالرمز Y_i والآخر المتغير المفسر (المستقل) والمتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر والذي نرمز له بالرمز X_i ويمكن تعريف الانحدار الذاتي المتجه على أنه نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) هو أداة إحصائية قوية تستخدم لفهم العلاقات الديناميكية بين متعدد المتغيرات. يُفترض في هذا النموذج أن قيمة كل متغير في الفترة الحالية تعتمد على قيم جميع المتغيرات في الفترات السابقة.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات محل الدراسة " دراسة حالة الجزائر 1990-2022 "

ثانيا: مميزات نموذج VAR

- لا يتطلب تحديد متغيرات تابعة ومستقلة :على عكس نماذج الانحدار الخطية التقليدية، لا يتطلب نموذج VAR تحديد متغيرات تابعة ومستقلة بشكل صريح.
- يفترض وجود تفاعل ديناميكي :يفترض نموذج VAR وجود تفاعل ديناميكي بين المتغيرات، مما يعني أن تأثير متغير واحد على متغير آخر قد يتغير بمرور الوقت.
- سهولة التقدير :تقدير نموذج VAR سهل نسبياً باستخدام برمجيات إحصائية قياسية.

ثالثا: طريقة الحساب

يتم تقدير نموذج VAR باستخدام طريقة الانحدار الخطي المتعدد. تتضمن خطوات التقدير التالية:

1. جمع البيانات :جمع بيانات زمنية لجميع المتغيرات التي تهتم بها.
2. اختبار التكامل :اختبار ما إذا كانت جميع المتغيرات متكاملة من نفس الرتبة.
3. اختيار طول التأخير :تحديد عدد فترات التأخير المطلوبة لنموذج VAR.
4. تقدير المعادلات :تقدير معادلة الانحدار الخطي لكل متغير في النموذج.
5. تحليل النتائج :تحليل نتائج التقدير لفهم العلاقات الديناميكية بين المتغيرات.

- تحليل النتائج التي تم الحصول عليها :

- التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة: إن النتائج المتوصل إليها سابقا من خلال قياس أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على تكوين الناتج المحلي الإجمالي أي التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، تعتبر مقبولة من الناحية القياسية وذلك بناء على ما أسفرت عليه نتائج التقدير والاختبارات الشخصية للنموذج المقدر عن صحة هذا الأخير، إلا أن بعضا من تلك النتائج نجد عليها تحفظات من الناحية الاقتصادية، حيث يمكن تفسير تلك النتائج حسب النظرية الاقتصادية والبناء النظري للموضوع المقدم في الفصل السابق كما يلي:

بالنسبة للآثار الموجبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي هي نتائج منطقية (اقتصاديا) بالرغم من نسبتها المنخفضة، لأن النظرية الاقتصادية تنص على أن رؤوس الأموال في تدفقها نحو البلد المضيف تؤثر إيجابا على دفع عجلة التنمية والنمو الاقتصادي في البلد، وهو ما وافق حالة الجزائر فتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر عرف تزايدا ملحوظا خلال فترة الدراسة نتيجة التحسن

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات محل الدراسة " دراسة حالة الجزائر 1990-2022 "

مناخ الاستثمار، وكذلك نتيجة لزيادة الاستثمارات في قطاع الطاقة الذي يعتبر القاطرة التي تقود الاقتصاد الوطني ويفسر معظم النمو المحقق، كما أن تأثير الاستثمار الأجنبي بتأخير زمني قدره سنة يعتبر من الناحية الاقتصادية نتيجة منطقية لا يتعارض مع النظرية الاقتصادية، كون أن هذا النوع من رؤوس الأموال الأجنبية يعتبر طويل الأجل وأن إقامة المشروع في البلد يتطلب فترة زمنية معتبرة لا تقل عن سنة على الأرجح حتى يبدأ المشروع في الإنتاج فعلا، وبالتالي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة للآثار الضعيفة والسلبية للقروض الخارجية حسب نتائج القياس هي الأخرى تعتبر مقبولة اقتصاديا بالنسبة لحالة الاقتصاد الجزائري، ذلك أن الجزائر لم تعد بعد تعتمد على القروض الخارجية في تمويل برامجها الاستثمارية والتنمية، وهذا ملاحظ منذ بداية الألفية الجديدة تزامنا مع تحسن أسعار النفط ومن ثم تحسن احتياطي الصرف الأجنبي، كما أن التأثير السلبي للقروض الخارجية المتأخرة بسنة نتيجة صحيحة بالنسبة لحالة الاقتصاد الوطني، ذلك أن هذا النوع من رؤوس الأموال الأجنبية يترتب عليه ما يسمى بخدمة الدين، إضافة إلى أن الاستغلال السيء لتلك القروض ينعكس سلبا على اقتصاد البلد ومن ثم على استمرار النمو الاقتصادي وهو ما أكدته نظريات " عبء الديون المفرطة " التي تنص على أنه إذا كان هنالك احتمال بأن الدين في المستقبل أكبر من قدرة البلد على السداد فإن التكاليف المتوقعة لخدمة الدين ستحبط الاستثمار المحلي والأجنبي مما يؤدي إلى تراجع في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي التأثير بالضرر على النمو الاقتصادي.

بالنسبة للتأثير الضعيف لتحويلات المهاجرين المتأخرة بسنتين كعنصر من التدفقات الرأسمالية الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر يعتبر أمرا منطقيا، وهذا إذا ما علمنا ضعف تدفق هذه التحويلات إلى الجزائر وأنها تمثل نسبة ضعيفة من إجمالي التدفقات، كما أن التأثير السلبي للتحويلات المتأخرة بثلاث سنوات نتيجة مقبولة بالنسبة لحالة الاقتصاد الوطني، لأن مجالات توظيف هذه التحويلات حسب ما أسفرت عليه دراسة أجراها (Mohamed Saib Musette) سنة 2007 (على عينة من المهاجرين الجزائريين أنه نسبة كبيرة من الأسر المهاجرة) تقدر نسبتها 70% أعلنوا عن توجيه هذه التحويلات نحو خمسة استخدامات رئيسية: تلبية احتياجات استهلاكية يومية، شراء سلع أخرى وتجهيزات منزلية تسديد تكاليف التعليم للأطفال، المساهمة في أحداث اجتماعية (ميلاد زواج الوفاة، الأعياد، في حين صرح ما نسبته 20 % فقط أن هذه التحويلات توظف في شراء منازل أو قطع أراضي للبناء)، وأن 10% من الأسر أكدوا أن الأموال المحولة تتم في حالات استثنائية في إنشاء مؤسسات صغيرة لصالح أقاربهم بالجزائر، بالإضافة إلى نتائج هذه الدراسة يجب التوضيح بأنه في معظم الأحيان تتم هذه التحويلات بطرق غير رسمية، وهذا ما سيؤدي إلى التأثير السلبي لهذه الأخيرة على الناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات محل الدراسة " دراسة حالة الجزائر 1990-2022 "

إن النتيجة الخاصة بتأثير المساعدات والمعونات الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر التي لم تتوافق فعلا على ما نصت عليه الدراسات الاقتصادية، وذلك بأن هذا النوع من رؤوس الأموال الأجنبية موجه أصلا لدفع عجلة التنمية والنمو الاقتصادي في البلد المستفيد منها، حيث سجلت الدراسة تأثير لهذه الأخيرة على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير، دون أن تأثر عليه في المدى الطويل وهذا ما يثير الشك في صحة هذه النتيجة المتوصل إليها، ويبقى ذلك بالارتكاز أساسا على الاحصائيات المستخدمة والمقدمة من طرف مجموعة البنك الدولي خلال فترة الدراسة، وهذه النتيجة تدل على أن النمو الاقتصادي الناتج المحلي (الإجمالي) في الجزائر لا يتأثر بالمساعدات والمعونات الأجنبية في المدى الطويل، كما وجب الإشارة إلى أن ما خلصت إليه مجموعة بحوث في العلاقة بين المعونة والنمو التي قدمتها الأمم المتحدة والملخصة في تقريرها السنوي للتجارة والتنمية لسنة 2008، توضح أن المعونات والمساعدات الأجنبية إما أنها تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي أو لا تؤثر لكنها لا تؤثر سلبا. (الأمم المتحدة، 2008 ، ص142)

استنادا الى الدراسة السابقة بعنوان " النمو الاقتصادي الجزائري في ظل تدفقات رأس المال الأجنبي دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017)".

أثبتت الدراسة القياسية أنه:

- توجد علاقة ارتباطية ضعيفة ما بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر وهي ما تثبت عدم تأثير النمو الاقتصادي في الجزائر بالاستثمار الأجنبي المباشر، وأن حجم الاستثمار الأجنبي المحقق في الفترة الأخيرة قد يكون راجع إلى الجهود الدبلوماسية المبذولة أما لوجود استثمار أجنبي سالب وضعيف خلال فترة التسعينيات فهذا راجع للظروف الامنية والسياسية التي مرت بها الجزائر في تلك الحقبة إضافة إلى ذلك أن الاستثمار كان في قطاع المحروقات فقط.
- يتأثر النمو الاقتصادي بمتغيرات أخرى عدى الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما تثبته وجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام والاستثمار الأجنبي المباشر.
- حسب هيكلية الاقتصاد الجزائري المعتمدة على عوائد المحروقات بالدرجة الأولى، وعلى الإنفاق الحكومي كمصدر أساسي للاقتصاد الوطني وعلى الواردات لإشباع الحاجيات المتزايدة وعلى الرغم من وجود تحفيزات في تمويل القطاعات الأخرى البديلة لقطاع المحروقات (الصناعة والزراعة) فإنها تكون غير مجدية نتيجة إنعدام المراقبة والصرامة والمتابعة هذه المشاريع ، لأنها تزيد من تأكيد صحة النتيجة المتحصل عليها.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات محل الدراسة " دراسة حالة الجزائر 1990-2022 "

خلاصة الفصل:

تم تناول في هذا الفصل الدراسة القياسية لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، حيث تم التعريف بالنموذج المستخدم وتحديد الطريقة المتبعة في القياس، إذ تم التوصل إلى الأثر النمو الاقتصادي على الاستثمار الاجنبي المباشر و القروض الاجنبية وتحويلات المهاجرين في الجزائر هو اثر سلبي على المدى القصير واثر ايجابي على المدى الطويل ، حيث إثبات ذلك من خلال اختبارات النموذج VAR، كما تم التحقق من النتائج المتوصل إليها في الدراسة.

خاتمة

خاتمة:

ختاماً، أظهرت هذه الدراسة أنّ للتمويل الدولي تأثيراً ملموساً على مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز التكامل الاقتصادي الدولي.

ومع ذلك، لا ينبغي إغفال التحديات المرتبطة بالتمويل الدولي، مثل ارتفاع تكلفة القروض الدولية وتقلبات تدفقات رؤوس الأموال والمشروطة المرتبطة بالمساعدات الدولية.

لذلك، من الضروري توظيف التمويل الدولي بذكاء وكفاءة، مع مراعاة هذه التحديات، لضمان استغلاله بأفضل طريقة ممكنة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر.

ولتحقيق ذلك، يجب على الجزائر:

- تنويع مصادر التمويل الدولي: من خلال الاعتماد على تمويل داخلي مثل الإصدارات السيادية وصناديق الاستثمار، لتقليل الاعتماد على القروض الدولية.
- تعزيز كفاءة استخدام التمويل الدولي: من خلال تحسين الإدارة المالية وتنفيذ مشاريع استثمارية مُجدية اقتصادياً.
- تحسين بيئة الاستثمار: لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص عمل جديدة.
- تعزيز التكامل الاقتصادي الدولي: من خلال المشاركة الفاعلة في المنظمات الدولية والاتفاقيات التجارية.
- بناء قدرات المؤسسات الوطنية: لتطوير مهاراتها في إدارة المشاريع الممولة دولياً.
- تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة: لضمان استخدام التمويل الدولي بكفاءة وفعالية.

وأخيراً، أودّ أن أؤكد على أنّ المسؤولية تقع على عاتق جميع أصحاب المصلحة في الجزائر، من حكومة وقطاع خاص ومجتمع مدني، لضمان الاستفادة القصوى من التمويل الدولي وتعزيز مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والرخاء للجميع.

إنّ التمويل الدولي يُمثل أداةً قويةً يمكن أن تُساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، ولكن يجب استخدامه بذكاء وحكمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

خاتمة

• نتائج الدراسة:

- أن للتمويل الدولي أهمية اقتصادية كبيرة.
- تنوع أنواع التمويل الدولي من مصادر تقليدية وغير تقليدية وطويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل ومصادر مستحدثة.
- المعونات والمنح والقروض والاستثمارات هي من المصادر التقليدية للتمويل الدولي.
- تنوع عقود التمويل الدولي المستحدثة بالمشاركة.
- توجد مؤسسات دولية وإقليمية للتمويل الدولي لمساعدة الدول في تحقيق التنمية.
- للتمويل الدولي إيجابيات اقتصادية وتوجه إليه انتقادات لاستغلاله الدول النامية.
- التمويل الدولي له أسس اقتصادية.
- التمويل الدولي يلعب دور اقتصادي هام في تحقيق التنمية.
- التمويل الدولي يعبر عن التعاون الاقتصادي الدولي والإقليمي.
- اعتمد الاقتصاد الوطني على قطاع النفط كمحرك وحيد لإنعاش الاقتصاد الوطني و بالتالي فإن إنحصار المصادر المالية لهذا القطاع ستشكل الاقتصاد محدثة أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية
- أن اعتماد الجزائر على مصدر تمويلي وحيد جعلها عرضة للتقلبات و التغيرات السعرية التي تحدث على مستوى هذا القطاع و الذي يخضع لقوى خارجية ، ناهيك عن تحكمها في سياسات هذه السوق.
- أن الحديث عن التنمية الاقتصادية في الجزائر بعيد كل البعد عن المستوى المحقق في دول أخرى قد لا تملك نفس إمكانيات الجزائر ، بدليل أن الجزائر اليوم تحتل المرتبة 71 في تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية
- أن الجزائر و بالرغم من تحقيقها لأموال ضخمة إلا أن أهم ميزات الاقتصاد الوطني اليوم هي قضايا الفساد و التلاعب بالمال العام و الإختلاس و الرشوة و التي أضحت صفة ملازمة لكل القطاعات الاقتصادية

• التوصيات:

- العمل على زيادة معدل الادخار والاعتماد أكثر على التمويل الدولي.
- استخدام عقود التمويل بالمشاركة في إقامة المشروعات الوطنية.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال تقديم حوافز لإقامة المشروعات، وتحقيق التنمية.
- التعاون مع مؤسسات التمويل الدولي مع ضرورة مراعاة الأبعاد الاجتماعية للمجتمع.

خاتمة

- ضرورة التعاون مع التكتلات الاقتصادية الكبرى والدول العربية في تقديم التمويل للمشروعات الجزائرية.
- أهيل المؤسسات الجزائرية للقيام بالدور المنوط إليها في خلق الثروة و بذلك تساهم كشريك مع الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- وضع تسهيلات قانونية للمستثمرين الأجانب.
- تقديم اعفاء ضريبي للمستثمرين الأجانب لفترة زمنية معينة تحددها الدولة لجلب العملة الصعبة وتدعيم الاقتصاد الوطني.

• آفاق الدراسة :

- في نهاية دراستنا هذه وكآفاق مستقبلية نقترح مجموعة من المواضيع المكملة لبحثنا هذا نوردها فيما يلي :
- أهمية تفعيل النظام المصرفي والمالي لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
 - دور المناطق الصناعية في ترقية القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات
 - أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.
 - دور التمويل الدولي في القطاع الزراعي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المراجع بالعربية:

❖ الكتب:

1. احمد شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار الثقافة، ط5، عمان، 1992.
2. إسماعيل عبد الرحمن و حربي عريقات، مفاهيم أساسيات في علم الاقتصاد الكلي، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، عمان، 1999م.
3. جوزيف دانيالز و ديفيد فانهوز، "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2010.
4. حربي عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2000.
5. د. زين العابدين ناصر، علم المالية العامة، دار النهضة العربية، 1988.
6. د. سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية، دار النهضة العربية، د.ت.
7. د. عبد الله حسين بركات، مصادر تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار النهضة العربية، د.ت.
8. د. محمد أحمد الدوري، التمويل الدولي، دار شموع الثقافية - ليبيا - الطبعة الأولى 2007م.
9. د. محمد عبد العزيز عجيمة، د. صبحي تادرس قريصة، التنمية الاقتصادية، مطبعة البحيرة، 2008.
10. د/ مفتاح صالح، «المالية الدولية»، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006.
11. رابع رتيب، التنمية الاقتصادية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 1999.
12. رمزي سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية، الأردن، 1998.
13. الرهوان محمد حافظ عبده/ جامع أحمد، العلاقات الاقتصادية الدولية، مطابع الطوبجي، القاهرة، مصر، 1999.
14. سالم رشدي سيد، "إدارة التمويل الدولي (أسسه ونظرياته)"، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015.
15. سرمد كوكب جميل، "التمويل الدولي: مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات"، جامعة الموصل، 2002.
16. سعد الظفيري، يعقوب الرفاعي، الإدارة الحكومية والتنمية، ط1، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1999.

قائمة المصادر والمراجع

17. سي بول هالود، رونالد ماكدونالد، "النقود والتمويل الدولي"، ترجمة: محمود حسن حسني و ونيس فرج عبد العال، دار المريخ للنشر والرياض، 2007.
18. صفوت عوض الله، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
19. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
20. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 2010.
21. عبد القادر بحيج، الشامل لتقنيات أعمال البنوك: دراسة تحليلية لتقنيات النظام المصرفي الجزائري، الدار الخلدونية، الجزائر، 2017.
22. عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
23. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، د ط، الدار الجامعية، الاسكندرية، د ت.
24. علي الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، عمان، 2010.
25. عمر بن فيحان المرزوقي، الهبات الخارجية في نظر الشريعة الإسلامية، بحث منشور في: مجلة جامعة الملك سعود، السعودية، مج20، ع2008م.
26. عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 2000.
27. كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
28. محمد العماري، التنمية الاقتصادية والتخطيط، مطبعة دار الحياة، ط 1، دمشق، 1996.
29. محمد المهاني، آليات حماية المال والحد من الفساد الإداري، بحث و اوراق عمل في المؤتمر المنعقد في الرباط مايو، 2008.
30. محمد عجمية و محمد الليثي، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، 2000.
31. محمد عجمية، وإيمان ناصف، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.
32. موسى اللوزي، التنمية الإدارية، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2002.
33. مؤمن علي ناصر ومصطفى كافي و يوسف كافي، "التمويل الدولي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2016.
34. مؤمن علي ناصر ومصطفى كافي و يوسف كافي، "التمويل الدولي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2016.

قائمة المصادر والمراجع

35. هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، فخ المديونية الخارجية للدول النامية، دار الكندي للنشر، طرابلس، (د ت).

❖ الرسائل الجامعية:

1. بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
2. جمعه عمر احمد عمر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر واثره على تحقيق النمو الاقتصادي في دولة جماعة شرق افريقيا منذ عام 1997 رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير (غير منشورة) معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2017.
3. د. خالد محمد يوسف مصطفى، دور المساعدات الاقتصادية الخارجية في مواجهة دورات الفقر في السودان من منظور الاقتصاد الإسلامي للفترة من 2000-2012م، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية.
4. علودة نجمة دامية، دامية، دور المؤسسات المصرفية في التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون، مدرسة دكتوراه للقانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014.
5. قسوري فهيمة، المسؤولية المدنية في الاعتماد المستندي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر، (2014) الجزائر.

❖ المجلات والتقارير:

1. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 1986.
2. كريمة رباطا عبد القادر بريشا، اثر الائتمان المصرفي الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي خلال الفترة 1990-2015، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 7، العدد 01، 2018.

قائمة المصادر والمراجع

❖ المواقع الإلكترونية:

1. موقع إلكتروني www.Islamonline.net.

❖ وثائق إدارية:

1. document bancaire BNA, comment obtenir le financement de votre projet d'investissement.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (01): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك _ تقدير نموذج تصحيح الخطأ

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

- الاستقرارية بالنسبة لمتغير الناتج الأول (GDP) عند المستوى (ثابت):

Null Hypothesis: GDP has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.933259	0.0050
Test critical values:			1% level	-3.653730
			5% level	-2.957110
			10% level	-2.617434
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(GDP)				
Method: Least Squares				
Date: 03/24/24 Time: 23:56				
Sample (adjusted): 1991 2022				
Included observations: 32 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.673053	0.171118	-3.933259	0.0005
C	1.766045	0.591288	2.986779	0.0056
R-squared	0.340232	Mean dependent var		0.075000
Adjusted R-squared	0.318240	S.D. dependent var		2.781042
S.E. of regression	2.296272	Akaike info criterion		4.560913
Sum squared resid	158.1860	Schwarz criterion		4.652521
Log likelihood	-70.97460	Hannan-Quinn criter.		4.591278
F-statistic	15.47053	Durbin-Watson stat		2.131752
Prob(F-statistic)	0.000459			

- الاستقرارية للمتغير الناتج (GDP) عند المستوى (ثابت واتجاه):

Null Hypothesis: GDP has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.869253	0.0254
Test critical values:			1% level	-4.273277
			5% level	-3.557759
			10% level	-3.212361
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(GDP)				
Method: Least Squares				
Date: 03/24/24 Time: 23:57				
Sample (adjusted): 1991 2022				
Included observations: 32 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.673138	0.173971	-3.869253	0.0006
C	1.881669	0.952530	1.975444	0.0578
@TREND("1990")	-0.006994	0.044697	-0.156485	0.8767

الملاحق

R-squared	0.340789	Mean dependent var	0.075000
Adjusted R-squared	0.295326	S.D. dependent var	2.781042
S.E. of regression	2.334542	Akaike info criterion	4.622569
Sum squared resid	158.0525	Schwarz criterion	4.759981
Log likelihood	-70.96110	Hannan-Quinn criter.	4.668117
F-statistic	7.495978	Durbin-Watson stat	2.133666
Prob(F-statistic)	0.002376		

- الاستقرارية المتغير التابع الأول (GDP) (بدون):

Null Hypothesis: GDP has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:			-1.229645	0.1960
	1% level		-2.641672	
	5% level		-1.952066	
	10% level		-1.610400	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(GDP)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 00:21				
Sample (adjusted): 1992 2022				
Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.168126	0.136727	-1.229645	0.2287
D(GDP(-1))	-0.394228	0.172406	-2.286629	0.0297
R-squared	0.272256	Mean dependent var	0.141935	
Adjusted R-squared	0.247161	S.D. dependent var	2.800687	
S.E. of regression	2.430053	Akaike info criterion	4.676044	
Sum squared resid	171.2495	Schwarz criterion	4.768559	
Log likelihood	-70.47868	Hannan-Quinn criter.	4.706202	
Durbin-Watson stat	2.025558			

الاستقرارية عند الفرق الأول بالنسبة لمتغير التابع الأول (gdp) (بثابت):

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:			-9.244314	0.0000
	1% level		-3.661661	
	5% level		-2.960411	
	10% level		-2.619160	

الملاحق

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(GDP,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 00:22				
Sample (adjusted): 1992 2022				
Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.484096	0.160541	-9.244314	0.0000
C	0.182537	0.446603	0.408723	0.6857
R-squared	0.746630	Mean dependent var		0.058065
Adjusted R-squared	0.737894	S.D. dependent var		4.854742
S.E. of regression	2.485449	Akaike info criterion		4.721125
Sum squared resid	179.1463	Schwarz criterion		4.813640
Log likelihood	-71.17744	Hannan-Quinn criter.		4.751283
F-statistic	85.45733	Durbin-Watson stat		2.095840
Prob(F-statistic)	0.000000			

- الاستقرارية عند الفرق الأول لمتغير اتابع الأول (gdp) (بثابت واتجاه):

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.351614	0.0008
Test critical values:	1% level		-4.296729	
	5% level		-3.568379	
	10% level		-3.218382	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(GDP,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 00:24				
Sample (adjusted): 1993 2022				
Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-2.135337	0.399008	-5.351614	0.0000
D(GDP(-1),2)	0.445336	0.244581	1.820816	0.0802
C	0.858069	1.049988	0.817218	0.4212
@TREND("1990")	-0.045325	0.054741	-0.827983	0.4152
R-squared	0.772099	Mean dependent var		-0.106667
Adjusted R-squared	0.745803	S.D. dependent var		4.848813
S.E. of regression	2.444672	Akaike info criterion		4.749265

الملاحق

Sum squared resid	155.3869	Schwarz criterion	4.936091
Log likelihood	-67.23897	Hannan-Quinn criter.	4.809032
F-statistic	29.36160	Durbin-Watson stat	1.847839
Prob(F-statistic)	0.000000		

- الاستقرارية عند الفرق الأول (gdp) (بدون):

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-9.367144	0.0000
Test critical values:	1% level		-2.641672	
	5% level		-1.952066	
	10% level		-1.610400	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(GDP,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 00:34				
Sample (adjusted): 1992 2022				
Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.482118	0.158225	-9.367144	0.0000
R-squared	0.745171	Mean dependent var		0.058065
Adjusted R-squared	0.745171	S.D. dependent var		4.854742
S.E. of regression	2.450703	Akaike info criterion		4.662353
Sum squared resid	180.1783	Schwarz criterion		4.708610
Log likelihood	-71.26647	Hannan-Quinn criter.		4.677432
Durbin-Watson stat	2.087450			

- الاستقرارية عند المتغير التابع الأول (ur) عند المستوى (ثبات):

1.

Null Hypothesis: UR has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.777855	0.8119
Test critical values:	1% level		-3.653730	
	5% level		-2.957110	
	10% level		-2.617434	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				

الملاحق

Dependent Variable: D(UR)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 00:47				
Sample (adjusted): 1991 2022				
Included observations: 32 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UR(-1)	-0.043906	0.056445	-0.777855	0.4427
C	0.524560	1.082533	0.484567	0.6315
R-squared	0.019770	Mean dependent var		-0.253125
Adjusted R-squared	-0.012904	S.D. dependent var		2.333208
S.E. of regression	2.348214	Akaike info criterion		4.605649
Sum squared resid	165.4233	Schwarz criterion		4.697257
Log likelihood	-71.69038	Hannan-Quinn criter.		4.636015
F-statistic	0.605059	Durbin-Watson stat		1.803882
Prob(F-statistic)	0.442746			

- الاستقرارية عند المستوى بالنسبة لمتغير التابع الثاني (ur) (ثابت واتجاه):

Null Hypothesis: UR has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.658428	0.7462
Test critical values:	1% level		-4.273277	
	5% level		-3.557759	
	10% level		-3.212361	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(UR)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 00:52				
Sample (adjusted): 1991 2022				
Included observations: 32 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UR(-1)	-0.150487	0.090741	-1.658428	0.1080
C	4.180071	2.684915	1.556873	0.1303
@TREND("1990")	-0.107133	0.072276	-1.482279	0.1491
R-squared	0.088805	Mean dependent var		-0.253125
Adjusted R-squared	0.025964	S.D. dependent var		2.333208
S.E. of regression	2.302719	Akaike info criterion		4.595118
Sum squared resid	153.7729	Schwarz criterion		4.732531
Log likelihood	-70.52189	Hannan-Quinn criter.		4.640666
F-statistic	1.413177	Durbin-Watson stat		1.747523
Prob(F-statistic)	0.259634			

الملاحق

- الاستقرارية عند المستوى بالنسبة للمتغير التابع الثاني (ur) (بدون):

Null Hypothesis: UR has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.872276	0.3304
Test critical values:	1% level		-2.639210	
	5% level		-1.951687	
	10% level		-1.610579	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(UR)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 01:19				
Sample (adjusted): 1991 2022				
Included observations: 32 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UR(-1)	-0.018645	0.021376	-0.872276	0.3898
R-squared	0.012098	Mean dependent var		-0.253125
Adjusted R-squared	0.012098	S.D. dependent var		2.333208
S.E. of regression	2.319052	Akaike info criterion		4.550945
Sum squared resid	166.7181	Schwarz criterion		4.596750
Log likelihood	-71.81513	Hannan-Quinn criter.		4.566128
Durbin-Watson stat	1.835278			

- اختبار الاستقرارية بالنسبة للمتغير التابع الثاني (UR) عند الفرق الاول (ثابت):

Null Hypothesis: D(UR) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.987031	0.0003
Test critical values:	1% level		-3.661661	
	5% level		-2.960411	
	10% level		-2.619160	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(UR,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 01:21				
Sample (adjusted): 1992 2022				

الملاحق

Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UR(-1))	-0.925897	0.185661	-4.987031	0.0000
C	-0.244796	0.433968	-0.564088	0.5770
R-squared	0.461672	Mean dependent var		-0.038710
Adjusted R-squared	0.443109	S.D. dependent var		3.223112
S.E. of regression	2.405252	Akaike info criterion		4.655528
Sum squared resid	167.7719	Schwarz criterion		4.748043
Log likelihood	-70.16068	Hannan-Quinn criter.		4.685685
F-statistic	24.87048	Durbin-Watson stat		1.935871
Prob(F-statistic)	0.000026			

- الإستقرارية للمتغير التابع الثاني (UR) عند الفرق الأول (ثابت واتجاه):

Null Hypothesis: D(UR) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.909297	0.0022
Test critical values:	1% level		-4.284580	
	5% level		-3.562882	
	10% level		-3.215267	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(UR,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 01:36				
Sample (adjusted): 1992 2022				
Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UR(-1))	-0.927098	0.188845	-4.909297	0.0000
C	-0.054583	0.943519	-0.057851	0.9543
@TREND("1990")	-0.011205	0.049127	-0.228077	0.8212
R-squared	0.462670	Mean dependent var		-0.038710
Adjusted R-squared	0.424289	S.D. dependent var		3.223112
S.E. of regression	2.445556	Akaike info criterion		4.718188
Sum squared resid	167.4608	Schwarz criterion		4.856961
Log likelihood	-70.13191	Hannan-Quinn criter.		4.763424
F-statistic	12.05475	Durbin-Watson stat		1.935996
Prob(F-statistic)	0.000167			

- الإستقرارية للمتغير التابع الثاني (ur) عند الفرق الأول (بدون):

Null Hypothesis: D(UR) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.013129	0.0000
Test critical values:	1% level		-2.641672	
	5% level		-1.952066	
	10% level		-1.610400	

الملاحق

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(UR,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 01:37				
Sample (adjusted): 1992 2022				
Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UR(-1))	-0.915924	0.182705	-5.013129	0.0000
R-squared	0.455765	Mean dependent var		-0.038710
Adjusted R-squared	0.455765	S.D. dependent var		3.223112
S.E. of regression	2.377763	Akaike info criterion		4.601924
Sum squared resid	169.6128	Schwarz criterion		4.648182
Log likelihood	-70.32982	Hannan-Quinn criter.		4.617003
Durbin-Watson stat	1.938238			

- الاستقرار عند المتغير المستقل الأول (ide) عند المستوى (بثابت):

Null Hypothesis: IDE has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.753972	0.0763
Test critical values:	1% level		-3.653730	
	5% level		-2.957110	
	10% level		-2.617434	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(IDE)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 01:40				
Sample (adjusted): 1991 2022				
Included observations: 32 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE(-1)	-0.403591	0.146549	-2.753972	0.0099
C	0.327918	0.148415	2.209472	0.0349
R-squared	0.201796	Mean dependent var		0.000000
Adjusted R-squared	0.175189	S.D. dependent var		0.551830
S.E. of regression	0.501167	Akaike info criterion		1.516707
Sum squared resid	7.535049	Schwarz criterion		1.608315
Log likelihood	-22.26730	Hannan-Quinn criter.		1.547072
F-statistic	7.584360	Durbin-Watson stat		2.125138

الملاحق

Prob(F-statistic)	0.009904			

- الاستقرارية عند المتغير المستقل الأول (ide) عند المستوى (يثابت واتجاه):

Null Hypothesis: IDE has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.535541	0.3102
Test critical values:	1% level		-4.273277	
	5% level		-3.557759	
	10% level		-3.212361	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(IDE)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 01:42				
Sample (adjusted): 1991 2022				
Included observations: 32 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE(-1)	-0.394410	0.155553	-2.535541	0.0169
C	0.354861	0.200186	1.772650	0.0868
@TREND("1990")	-0.002085	0.010185	-0.204716	0.8392
R-squared	0.202947	Mean dependent var		0.000000
Adjusted R-squared	0.147978	S.D. dependent var		0.551830
S.E. of regression	0.509367	Akaike info criterion		1.577762
Sum squared resid	7.524176	Schwarz criterion		1.715175
Log likelihood	-22.24420	Hannan-Quinn criter.		1.623311
F-statistic	3.692026	Durbin-Watson stat		2.148299
Prob(F-statistic)	0.037287			

الاستقرارية عند المتغير المستقل الأول (ide) عند المستوى (بدون):

Null Hypothesis: IDE has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.549787	0.1122
Test critical values:	1% level		-2.639210	
	5% level		-1.951687	
	10% level		-1.610579	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(IDE)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 01:43				
Sample (adjusted): 1991 2022				
Included observations: 32 after adjustments				

الملاحق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE(-1)	-0.143815	0.092796	-1.549787	0.1313
R-squared	0.071907	Mean dependent var		0.000000
Adjusted R-squared	0.071907	S.D. dependent var		0.551830
S.E. of regression	0.531619	Akaike info criterion		1.604973
Sum squared resid	8.761194	Schwarz criterion		1.650778
Log likelihood	-24.67957	Hannan-Quinn criter.		1.620156
Durbin-Watson stat	2.387805			

- الاستقرارية عند المتغير المستقل الأول (ide) عند الفرق الأول (بثابت):

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-7.241210	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.661661	
	5% level		-2.960411	
	10% level		-2.619160	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(IDE,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 01:44				
Sample (adjusted): 1992 2022				
Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IDE(-1))	-1.301679	0.179760	-7.241210	0.0000
C	0.004866	0.097875	0.049715	0.9607
R-squared	0.643888	Mean dependent var		-0.016129
Adjusted R-squared	0.631609	S.D. dependent var		0.897440
S.E. of regression	0.544703	Akaike info criterion		1.685190
Sum squared resid	8.604348	Schwarz criterion		1.777705
Log likelihood	-24.12044	Hannan-Quinn criter.		1.715347
F-statistic	52.43512	Durbin-Watson stat		2.148714
Prob(F-statistic)	0.000000			

الاستقرارية عند المتغير المستقل الأول (ide) عند المستوى (بثابت واتجاه):

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.054899	0.0001
Test critical values:	1% level		-4.296729	
	5% level		-3.568379	
	10% level		-3.218382	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(IDE,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 01:45				
Sample (adjusted): 1993 2022				
Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

الملاحق

D(IDE(-1))	-1.827250	0.301780	-6.054899	0.0000
D(IDE(-1),2)	0.373230	0.184703	2.020708	0.0537
C	0.307152	0.219222	1.401103	0.1730
@TREND("1990")	-0.016741	0.011208	-1.493720	0.1473
R-squared	0.706902	Mean dependent var	-0.020000	
Adjusted R-squared	0.673083	S.D. dependent var	0.912518	
S.E. of regression	0.521747	Akaike info criterion	1.660299	
Sum squared resid	7.077724	Schwarz criterion	1.847125	
Log likelihood	-20.90448	Hannan-Quinn criter.	1.720066	
F-statistic	20.90254	Durbin-Watson stat	2.070116	
Prob(F-statistic)	0.000000			

- الاستقرارية عند المتغير المستقل الأول (ide) عند المستوى (بدون):

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-7.366421	0.0000
Test critical values:	1% level		-2.641672	
	5% level		-1.952066	
	10% level		-1.610400	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(IDE,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 01:46				
Sample (adjusted): 1992 2022				
Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IDE(-1))	-1.301415	0.176668	-7.366421	0.0000
R-squared	0.643858	Mean dependent var		-0.016129
Adjusted R-squared	0.643858	S.D. dependent var		0.897440
S.E. of regression	0.535571	Akaike info criterion		1.620759
Sum squared resid	8.605082	Schwarz criterion		1.667017
Log likelihood	-24.12176	Hannan-Quinn criter.		1.635838
Durbin-Watson stat	2.148886			

- الاستقرارية عند المتغير المستقل الثاني (fl) عند المستوى (ثابت فقط):

Null Hypothesis: FL has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.379532	0.9011
Test critical values:	1% level		-3.653730	
	5% level		-2.957110	
	10% level		-2.617434	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(FL)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 21:20				
Sample (adjusted): 1991 2022				
Included observations: 32 after adjustments				

الملاحق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FL(-1)	-0.014229	0.037492	-0.379532	0.7070
C	-0.027456	0.039225	-0.699954	0.4893
R-squared	0.004779	Mean dependent var		-0.037813
Adjusted R-squared	-0.028396	S.D. dependent var		0.157183
S.E. of regression	0.159399	Akaike info criterion		-0.774357
Sum squared resid	0.762237	Schwarz criterion		-0.682748
Log likelihood	14.38971	Hannan-Quinn criter.		-0.743991
F-statistic	0.144045	Durbin-Watson stat		1.294375
Prob(F-statistic)	0.706966			

الاستقرارية عند المتغير المستقل الثاني (fl) عند المستوى (مثابت واتجاه):

Null Hypothesis: FL has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.559114	0.7859
Test critical values:				
	1% level		-4.284580	
	5% level		-3.562882	
	10% level		-3.215267	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(FL)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 21:22				
Sample (adjusted): 1992 2022				
Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FL(-1)	-0.126927	0.081410	-1.559114	0.1306
D(FL(-1))	0.351570	0.170372	2.063544	0.0488
C	0.210961	0.173661	1.214787	0.2350
@TREND("1990")	-0.008960	0.006859	-1.306310	0.2025
R-squared	0.178563	Mean dependent var		-0.045484
Adjusted R-squared	0.087292	S.D. dependent var		0.153571
S.E. of regression	0.146715	Akaike info criterion		-0.880738
Sum squared resid	0.581181	Schwarz criterion		-0.695707
Log likelihood	17.65144	Hannan-Quinn criter.		-0.820423
F-statistic	1.956405	Durbin-Watson stat		2.189106
Prob(F-statistic)	0.144361			

الاستقرارية عند المتغير المستقل الثاني (fl) عند المستوى (بدون):

Null Hypothesis: FL has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.494294	0.1242
Test critical values:				
	1% level		-2.641672	
	5% level		-1.952066	
	10% level		-1.610400	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(FL)				
Method: Least Squares				

الملاحق

Date: 03/25/24 Time: 21:36				
Sample (adjusted): 1992 2022				
Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FL(-1)	-0.037776	0.025280	-1.494294	0.1459
D(FL(-1))	0.343363	0.162563	2.112177	0.0434
R-squared	0.124261	Mean dependent var		-0.045484
Adjusted R-squared	0.094063	S.D. dependent var		0.153571
S.E. of regression	0.146170	Akaike info criterion		-0.945758
Sum squared resid	0.619601	Schwarz criterion		-0.853242
Log likelihood	16.65924	Hannan-Quinn criter.		-0.915600
Durbin-Watson stat	2.205559			

الاستقرارية للمتغير المستقل الثاني (II) عند الفرق الأول (ثابت فقط):

Null Hypothesis: D(FL) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.085606	0.0035
Test critical values:	1% level		-3.661661	
	5% level		-2.960411	
	10% level		-2.619160	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(FL,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 21:38				
Sample (adjusted): 1992 2022				
Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FL(-1))	-0.691298	0.169203	-4.085606	0.0003
C	-0.033435	0.027379	-1.221189	0.2319
R-squared	0.365318	Mean dependent var		-0.006452
Adjusted R-squared	0.343432	S.D. dependent var		0.182573
S.E. of regression	0.147936	Akaike info criterion		-0.921727
Sum squared resid	0.634671	Schwarz criterion		-0.829211
Log likelihood	16.28676	Hannan-Quinn criter.		-0.891569
F-statistic	16.69217	Durbin-Watson stat		2.143917
Prob(F-statistic)	0.000317			

الاستقرارية للمتغير المستقل الثاني (FL) عند الفرق الأول (ثابت واتجاه):

Null Hypothesis: D(FL) has a unit root	
--	--

الملاحق

Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.981345	0.0201
Test critical values:	1% level		-4.284580	
	5% level		-3.562882	
	10% level		-3.215267	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(FL,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 21:40				
Sample (adjusted): 1992 2022				
Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FL(-1))	-0.687760	0.172746	-3.981345	0.0004
C	-0.044996	0.058058	-0.775014	0.4448
@TREND("1990")	0.000688	0.003033	0.226922	0.8221
R-squared	0.366483	Mean dependent var		-0.006452
Adjusted R-squared	0.321232	S.D. dependent var		0.182573
S.E. of regression	0.150417	Akaike info criterion		-0.859048
Sum squared resid	0.633506	Schwarz criterion		-0.720275
Log likelihood	16.31524	Hannan-Quinn criter.		-0.813811
F-statistic	8.098857	Durbin-Watson stat		2.156482
Prob(F-statistic)	0.001677			

الاستقرارية للمتغير المستقل الثاني (fl) عند الفرق الأول (بدون):

Null Hypothesis: D(FL) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.874784	0.0003
Test critical values:	1% level		-2.641672	
	5% level		-1.952066	
	10% level		-1.610400	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(FL,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 21:59				
Sample (adjusted): 1992 2022				
Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FL(-1))	-0.641454	0.165546	-3.874784	0.0005
R-squared	0.332680	Mean dependent var		-0.006452

الملاحق

Adjusted R-squared	0.332680	S.D. dependent var	0.182573
S.E. of regression	0.149143	Akaike info criterion	-0.936097
Sum squared resid	0.667308	Schwarz criterion	-0.889840
Log likelihood	15.50951	Hannan-Quinn criter.	-0.921018
Durbin-Watson stat	2.157581		

-الاستقرارية لمتغير المستقل الثالث (mr) عند المستوى (بثابت):

Null Hypothesis: MR has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:			-2.711738	0.0831
	1% level		-3.653730	
	5% level		-2.957110	
	10% level		-2.617434	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(MR)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 22:03				
Sample (adjusted): 1991 2022				
Included observations: 32 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MR(-1)	-0.387218	0.142793	-2.711738	0.0110
C	0.473970	0.189346	2.503199	0.0180
R-squared	0.196863	Mean dependent var		0.044000
Adjusted R-squared	0.170092	S.D. dependent var		0.642647
S.E. of regression	0.585447	Akaike info criterion		1.827580
Sum squared resid	10.28246	Schwarz criterion		1.919189
Log likelihood	-27.24128	Hannan-Quinn criter.		1.857946
F-statistic	7.353523	Durbin-Watson stat		1.872093
Prob(F-statistic)	0.010970			

-الاستقرارية للمتغير المستقل (mr) عند المستوى (بثابت واتجاه):

Null Hypothesis: MR has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:			-2.812259	0.2034
	1% level		-4.273277	
	5% level		-3.557759	
	10% level		-3.212361	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(MR)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 22:05				
Sample (adjusted): 1991 2022				
Included observations: 32 after adjustments				

الملاحق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MR(-1)	-0.425330	0.151241	-2.812259	0.0087
C	0.358613	0.238362	1.504489	0.1433
@TREND("1990")	0.009556	0.011872	0.804922	0.4274
R-squared	0.214414	Mean dependent var		0.044000
Adjusted R-squared	0.160236	S.D. dependent var		0.642647
S.E. of regression	0.588913	Akaike info criterion		1.867985
Sum squared resid	10.05775	Schwarz criterion		2.005398
Log likelihood	-26.88776	Hannan-Quinn criter.		1.913533
F-statistic	3.957559	Durbin-Watson stat		1.841907
Prob(F-statistic)	0.030221			

الاستقرارية للمتغير المستقل (mr) عند المستوى (بدون):

Null Hypothesis: MR has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.041205	0.2621
Test critical values:	1% level		-2.639210	
	5% level		-1.951687	
	10% level		-1.610579	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(MR)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 22:06				
Sample (adjusted): 1991 2022				
Included observations: 32 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MR(-1)	-0.087896	0.084418	-1.041205	0.3058
R-squared	0.029114	Mean dependent var		0.044000
Adjusted R-squared	0.029114	S.D. dependent var		0.642647
S.E. of regression	0.633223	Akaike info criterion		1.954764
Sum squared resid	12.43012	Schwarz criterion		2.000568
Log likelihood	-30.27622	Hannan-Quinn criter.		1.969947
Durbin-Watson stat	2.116676			

الاستقرارية لمتغير المستقل (mr) عند الفرق الأول (بثابت):

Null Hypothesis: D(MR) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.526435	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.661661	
	5% level		-2.960411	
	10% level		-2.619160	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(MR,2)				

الملاحق

Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 22:08				
Sample (adjusted): 1992 2022				
Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MR(-1))	-1.156814	0.177251	-6.526435	0.0000
C	0.022284	0.114185	0.195155	0.8466
R-squared	0.594940	Mean dependent var		-0.030258
Adjusted R-squared	0.580973	S.D. dependent var		0.979684
S.E. of regression	0.634172	Akaike info criterion		1.989349
Sum squared resid	11.66306	Schwarz criterion		2.081864
Log likelihood	-28.83491	Hannan-Quinn criter.		2.019507
F-statistic	42.59435	Durbin-Watson stat		2.075224
Prob(F-statistic)	0.000000			

الاستقرارية للمتغير المستقل الثالث (mr) عند الفرق الأول (ثابت واتجاه):

Null Hypothesis: D(MR) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.424019	0.0000
Test critical values:	1% level		-4.284580	
	5% level		-3.562882	
	10% level		-3.215267	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(MR,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 22:10				
Sample (adjusted): 1992 2022				
Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MR(-1))	-1.156179	0.179977	-6.424019	0.0000
C	-0.057173	0.248587	-0.229990	0.8198
@TREND("1990")	0.004672	0.012930	0.361335	0.7206
R-squared	0.596820	Mean dependent var		-0.030258
Adjusted R-squared	0.568022	S.D. dependent var		0.979684
S.E. of regression	0.643898	Akaike info criterion		2.049213
Sum squared resid	11.60893	Schwarz criterion		2.187986
Log likelihood	-28.76280	Hannan-Quinn criter.		2.094450
F-statistic	20.72395	Durbin-Watson stat		2.086279
Prob(F-statistic)	0.000003			

الاستقرارية للمتغير المستقل الثالث (mr) عند الفرق الأول (بدون):

Null Hypothesis: D(MR) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.636180	0.0000
Test critical values:	1% level		-2.641672	
	5% level		-1.952066	
	10% level		-1.610400	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(MR,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 22:15				
Sample (adjusted): 1992 2022				

الملاحق

Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MR(-1))	-1.154375	0.173952	-6.636180	0.0000
R-squared	0.594408	Mean dependent var		-0.030258
Adjusted R-squared	0.594408	S.D. dependent var		0.979684
S.E. of regression	0.623923	Akaike info criterion		1.926145
Sum squared resid	11.67838	Schwarz criterion		1.972403
Log likelihood	-28.85525	Hannan-Quinn criter.		1.941224
Durbin-Watson stat	2.076788			

2. اختبار التكامل المشترك:

Date: 03/25/24 Time: 22:17
Sample: 1990 2022
Included observations: 33
Lags interval (in first differences): 1 to 3
Endogenous variables: GDP UR IDE FL MR
Deterministic assumptions: Case 3 (Johansen-Hendry-Juselius): Cointegrating relationship includes a constant. Short-run dynamics include a constant.

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	Prob.**
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Critical Value
None *	0.954789	153.4798	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.672624	63.68398	47.85613	0.0008
At most 2 *	0.383575	31.30122	29.79707	0.0333
At most 3 *	0.374716	17.27047	15.49471	0.0267
At most 4	0.118371	3.653521	3.841465	0.0559
Trace test indicates 4 cointegrating equation(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Max-eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	Prob.**
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Critical Value
None *	0.954789	89.79579	33.87687	0.0000
At most 1 *	0.672624	32.38276	27.58434	0.0111
At most 2	0.383575	14.03076	21.13162	0.3625
At most 3	0.374716	13.61694	14.26460	0.0631
At most 4	0.118371	3.653521	3.841465	0.0559
Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating equation(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

الملاحق

اختبار فحص البواقي:

VEC Residual Normality Tests				
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)				
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal				
Date: 03/25/24 Time: 22:40				
Sample: 1990 2022				
Included observations: 29				
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	-0.754708	2.752988	1	0.0971
2	-0.383334	0.710235	1	0.3994
3	-0.846467	3.463118	1	0.0628
4	-0.618282	1.847652	1	0.1741
5	-0.158342	0.121182	1	0.7278
Joint		8.895175	5	0.1133
Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	4.840951	4.095163	1	0.0430
2	2.370890	0.478233	1	0.4892
3	3.417208	0.210326	1	0.6465
4	2.671475	0.130414	1	0.7180
5	3.627047	0.475103	1	0.4906
Joint		5.389238	5	0.3702
Component	Jarque-Bera	df	Prob.	
1	6.848151	2	0.0326	
2	1.188468	2	0.5520	
3	3.673444	2	0.1593	
4	1.978066	2	0.3719	
5	0.596285	2	0.7422	
Joint	14.28441	10	0.1604	
*Approximate p-values do not account for coefficient estimation				

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التمويل الدولي و قياس أثر تدفقات رأس المال الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR . في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة ومستدامة بالنسبة للجزائر، وفي هذا الإطار اتجهت الجزائر إلى تحرير اقتصادها أمام العالم الخارجي وابتعاد عن الاعتماد على إيرادات المحروقات وتنويع اقتصادها من أجل الاستعانة و الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض الأجنبية وتحويلات المهاجرين في تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف وخفض معدل البطالة الذي ينهش الوسط الجزائري.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن هذه التدفقات تؤثر بشكل جزئي على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجاباً على النمو الاقتصادي، القروض الخارجية تؤثر سلباً، تحويلات المهاجرين تؤثر بالإيجاب وبالسلب والمساعدات الأجنبية غير مؤثرة نهائياً.

الكلمات المفتاحية: التمويل الدولي، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي GDP، الاستثمار الأجنبي المباشر، القروض الأجنبية، معدل البطالة، تحويلات المهاجرين، Eviews v13 .

Résumé:

Cette étude vise à mettre en évidence l'importance de la finance internationale et à mesurer l'impact des flux de capitaux étrangers sur la croissance économique en Algérie au cours de la période de 1990 à 2022 à l'aide du modèle d'auto-régression VAR . Dans ce contexte, l'Algérie a entrepris de libéraliser son économie face au monde extérieur et de s'éloigner de la dépendance aux revenus du carburant et de diversifier son économie afin d'utiliser et de bénéficier des investissements directs étrangers, des prêts étrangers et des envois de fonds des migrants pour atteindre une croissance économique ciblée et une baisse du taux de chômage, qui dévaste le centre algérien.

Les résultats de l'étude ont révélé que ces flux affectent partiellement la croissance économique en Algérie, où les investissements directs étrangers affectent positivement la croissance économique, les prêts étrangers affectent négativement, les envois de fonds des migrants affectent positivement et négativement et l'aide étrangère est totalement inefficace.

Mots clés: finance internationale, croissance économique, PIB GDP, investissement direct étranger, prêts étrangers, taux de chômage, envois de fonds des migrants, Eviews v13.

abstract:

This study aims to highlight the importance of international finance and measure the impact of foreign capital flows on economic growth in Algeria during the period from 1990 to 2022 using the VAR self-regression model . In this context, Algeria has moved to liberalize its economy in front of the outside world and move away from dependence on fuel revenues and diversify its economy in order to use and benefit from foreign direct investments, foreign loans and remittances of migrants to achieve targeted economic growth and a decrease in the unemployment rate, which devastates the Algerian Center.

The results of the study found that these flows partially affect the economic growth in Algeria, where foreign direct investment positively affects economic growth, foreign loans negatively affect, migrant remittances positively and negatively affect and foreign aid is completely ineffective.

Keywords: international finance, economic growth, GDP, foreign direct investment, foreign loans, unemployment rate, migrant remittances, Eviews v13.